المجلس الوطني الاتحادي
الإمارات العربية المتحدة

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

مضبطة
الجلسة السادسة

المعقودة يوم الثلاثاء

10 ربيع الأول سنة 1434هـ

الموافق 22 يناير 2013م

دولة الإمارات العربية المتحدة

المجلس الوطني الاتحادي

رقم الجلسة مسلسلا

منذ بـدء الحيـاة النيابيـة

[492 / فـ15 / ب]

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

(مضبطة الجلسة السادسة)

المعقودة يوم الثلاثاء 10 ربيع الأول سنة 1434هـ

الموافــق 22 يناير سنة 2013م

المحتويــات

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
	الافتتاح وكلمة سعادة رئيس الجلسة :	7
الأول	**الاعتذارات .....**	9
الثاني	**التصديق على مضبطة الجلسة الخامسة المعقودة بتاريخ 2013/1/8م .....**	9
	تصديق المجلس على المضبطة بعد إجراء بعض التصحيحات عليها	12-9
الثالث	**المراسيم بقوانين التي صدرت : .....**	10
	- المرسوم بقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2012م بشأن إنشاء كلية الدفاع الوطني	10
	- ملاحظات أصحاب السعادة الأعضاء على تأخر إرسال المرسوم ورد معالي الوزير بمتابعة هذا الموضوع والعودة للمجلس بالرد عليها لاحقا	12-10
الرابع	**الرسائل الصادرة للحكومة : .....**	12
	- رسالة صادرة في شأن توصيات المجلس الوطني حول موضوع " سياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء "	12
	- ملاحظات أصحاب السعادة الأعضاء وردود معالي الوزير عليها	18-12
الخامس	**الأسئلة : .....**	18
	1. سؤال موجه إلى معالي/ د. هادف بن جوعان الظاهري - – وزير العدل من سعادة العضو/ مصبح سعيد الكتبي حول" إنشاء لجنة للتوفيق والمصالحة في محكمتي الذيد الشرعية والمدنية "	18
	- تلاوة نص السؤال	18
	- رد معالي وزير العدل شخصيا على السؤال واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بعد التعقيب مرتين	23-19
	2. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – وزير الصحة بالإنابة من سعادة العضو / أحمد محمد الشامسي حول " إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الدوائية "	23

المحتويـات

البند	الموضـوع	رقم الصفحة
	3. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " تشجيع المواطنين على السياحة داخل الدولة وخارجها	23
	- تأجيل السؤالين لاعتذار معالي الوزير عن عدم حضور الجلسة	24-23
السادس	**الموضوعات العامة : .....**	24
	- مناقشة موضوع " سياسة برنامج زايد للإسكان "	24
	- الموافقة على الإكتفاء بتلاوة ملخص تقرير اللجنة وإبداء الملاحظات على التقرير بشكل عام	27
	- مناقشات أصحاب السعادة الأعضاء للموضوع وردود معالي وزير الأشغال العامة – رئيس برنامج زايد للإسكان على أسئلة وملاحظات الأعضاء	85-27
	- الموافقة على إعادة التوصيات إلى اللجنة المختصة مرة أخرى لإعادة صياغتها بناء على مناقشة الموضوع ورفعها مرة أخرى إلى المجلس للموافقة عليها في صيغتها النهائية	85
الملاحق	**ملحق رقم (1) : .....**	89
	أ. نص السؤالين الثاني والثالث المؤجلين	91-90
	ب. نص رسالة معالي وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع بالإعتذار عن عدم حضور الجلسة	91
	ملحق رقم (2) :	92
	- تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة في شأن موضوع "سياسة برنامج زايد للإسكان "	109-93
	ملحق رقم (3) : ملخص أهم القرارات التي اتخذها المجلس بجلسته السادسة المعقودة بتاريخ 2013/1/22م	121-110

جدول أعمال الجلسة السادسة

المعقودة يوم الثلاثاء : 10 ربيع الأول سنة 1434هـ

الموافــق : 22 يناير سنة 2013م

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الخامسة المعقودة بتاريخ 2013/01/08م .

البند الثالث : المراسيم بقوانين التي صدرت:

- المرسوم بقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2012 بشأن انشاء كلية الدفاع الوطني .

البند الرابع : الرسائل الصادرة للحكومة :

- رسالة صادرة في شأن توصيات المجلس الوطني حول موضوع " سياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء " .

البند الخامس :الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي/ د. هادف بن جوعان الظاهري - – وزير العدل من سعادة العضو/ مصبح سعيد الكتبي حول" إنشاء لجنة للتوفيق والمصالحة في محكمتي الذيد الشرعية والمدنية " .
2. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – وزير الصحة بالإنابة من سعادة العضو / أحمد محمد الشامسي حول " إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الدوائية ".
3. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " تشجيع المواطنين على السياحة داخل الدولة وخارجها ".

البند السادس : الموضوعات العامة:

- مناقشة موضوع "سياسة برنامج زايد للإسكان ".

(مرفق تقرير لجنة الشئون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة)

البند السابع : ما يستجد من أعمال.

عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته السادسة في دور انعقاده العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر وذلك في تمام الساعة 09:13 من صباح يوم الثلاثاء 10 ربيع الأول سنة 1434هـ الموافق 22 يناير سنة 2013م برئاسة سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي – النائب الأول لرئيس المجلس .

وقد اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة في مهمة رسمية كل من :

1. معالي / أحمد محمد المـــر
2. سعادة / أحمـد علـــي الزعابـي
3. سعادة / رشاد محمد بوخش
4. سعادة / سلطان جمعة الشامسي
5. سعادة / شيخة علي العويس
6. سعادة / مروان أحمد بن غليطة

كما اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة كل من :

1. سعادة / أحمد محمد الجروان
2. سعادة / غريب أحمد الصريدي
3. سعادة / محمد بطي القبيسي

وحضر هذه الجلسة كل من :

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان	" وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان "
معالي / د. أنـــور محمـــد قرقـــاش	" وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "
معالي / د. هادف بن جوعـــان الظاهري	" وزير العدل "
سعادة / طارق هلال لوتاه	" وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "
سعادة المستشار / باسم سيف بوعصيبة	" مدير دائرة التفتيش القضائي - وزارة العدل "
سعادة / نورة السويدي	" المدير التنفيذي لبرنامج زايد للإسكان "
السيد / خالد السميري	" المستشار القانوني لبرنامج زايد للإسكان "
السيد / محمد لوتاه	" مدير إدارة الطلبات - وزارة الأشغال العامة "
السيدة / رشا بورحيمة	" مدير مكتب معالي وزير الأشغال العامة "
السيد / وليد حارب	" مدير إدارة الإسكان - وزارة الأشغال العامة "

كما حضرها كل من الأستاذ / الدكتور محمد عبدالعال السناري – الخبير الدستوري والإداري بالمجلس ، والأستاذ / الدكتور هشام محمد فوزي – المستشار القانوني بالمجلس ، وحضرها وفد من طلبة كلية زايد العسكرية وعدد من طلبة بعض المدارس ، وعدد من رجال الصحافة والإعلام والضيوف .

وتولى الأمانة العامة سعادة الأستاذ / عبدالرحمن علي الشامسي - الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والبرلمانية.

سعادة رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمن الرحيم ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

في مطلع جلستنا السادسة لدور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر يسعدنا الترحيب بمعالي الدكتور / هادف بن جوعان الظاهري - وزير العدل ، ومعالي الدكتور / أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ، وبالإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ، والضيوف والإعلاميين الكرام .

الأخوات والإخوة ،،،

يشرفني أن أترأس اليوم الجلسة السادسة للمجلس الوطني الاتحادي نيابة عن أخي معالي / محمد أحمد المر - رئيس المجلس نظراً لمشاركته على رأس وفد الشعبة البرلمانية في اجتماعات الدورة الثامنة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي التي تعقد في العاصمة السودانية الخرطوم خلال الفترة من (17-2013/1/22م) حيث سيتم تدارس العديد من القضايا التي تهم العالم الإسلامي ، ومن بينها متابعة تنفيذ المقترح الذي تقدمت به الشعبة البرلمانية الإماراتية بشأن إصدار مشروع إعلان برلماني إسلامي حول رؤية برلمانية بشأن التحديات التي تواجه استقرار ونماء العالم الإسلامي وتطوره ، كما ستتناول هذه الاجتماعات بحث عدد من الموضوعات التي تهدف إلى النهوض بدور وتطوير عمل الاتحاد في مختلف الميادين ذات الصلة .

الأخوات والإخوة ،،،

استضافت دولة الإمارات خلال الفترة من (15 - 2013/1/17م) " أسبوع أبوظبي للاستدامة 2013م " و " القمة العالمية لطاقة المستقبل " و " القمة العالمية للمياه " و " المؤتمر الدولي للطاقة المتجددة " بمشاركة نحو (150) دولة حول العالم وبحضور عدد من قادة ورؤساء الدول الشقيقة والصديقة وعدد كبير من العلماء والخبراء والمهتمين في قطاعات البيئة والطاقة والمياه والغذاء الذين حضروا لمشاركة الإمارات هذا الحدث العالمي المتميز والاطلاع على جهودها الرائدة والحثيثة الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة المتوازنة في مختلف المجالات ، ويأتي انعقاد هذه الفعاليات ترجمة للنظرة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة " حفظه الله " وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم - نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي ، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان - نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة - ولي عهد أبوظبي ، وحرصهم على توفير منصة عالمية للتعاون وإبرام

الشراكات الاستراتيجية بهدف إيجاد حلول عملية لضمان أمن الطاقة والمياه والغذاء ، وتحقيق التنمية المستدامة المتوازنة وتوفير الحياة الكريمة لأجيال الحاضر والمستقبل ، وفي هذا الإطار أهيب بالمجلس أن يضع تلك المسؤولية في عين الاعتبار عند دراسة الموضوعات المختلفة ووضع التوصيات ذات الصلة بتحقيق التوازن بين متطلبات المجتمع اليوم واحتياجات المستقبل .

الأخوات والإخوة ،،،

لقد قدمت دولة الإمارات تجربة رائدة ونموذجا متميزا في التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وإن دورها الريادي في التنمية لا يقتصر على حدودها بل إنها تشارك بنجاحاتها مع الدول الشقيقة في اجتماعات القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة التي تعقد في العاصمة السعودية الرياض يومي الحادي والعشرين والثاني والعشرين من يناير الحالي التي تشارك فيها دولة الإمارات بوفد برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم - نائب رئيس الدولـة - رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي ، وتأتي هذه المشاركة انطلاقا من الحرص الدائم لقيادتنا الحكيمة على دفع مسيرة العمل العربي المشترك والتكامل في مختلف المجالات التنموية ، وتعزيز أطر التعاون وصياغة رؤى وآليات عمل لدعم الجهود التنموية في الدول العربية والنهوض بها إلى مستويات أفضل .

الأخوات والإخوة ،،،

يشيد المجلس الوطني الاتحادي بالأمر الملكي الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود الذي يقضي بتعيين ثلاثين سيدة سعودية في مجلس الشورى ليشغلن نسبة 20% من مقاعد المجلس والذي يعد خطوة هامة للمرأة السعودية في التمكين السياسي والمشاركة المجتمعية ، ويتوجه المجلس بالتهنئة إلى المرأة السعودية على هذا الإنجاز التاريخي ويتمنى لها كل التوفيق والنجاح في خدمة مجتمعها وتعزيز العمل البرلماني خليجياً وعربيا .

وأخيرا الأخوات والإخوة ، ونحن نعيش اليوم فرحة الوطن بإنجاز أبنائه الرياضي يتقدم المجلس الوطني الاتحادي بالتهنئة والمباركة إلى قيادتنا الرشيدة وشعبنا العزيز ومنتخبنا الوطني لكرة القدم بالفوز العظيم في بطولة كأس الخليج الحادية والعشرين ، وما كان لهذا الفوز المستحق أن يتحقق لولا الدعم والتشجيع المتواصل لقيادتنا الرشيدة وشعبنا الكريم ، والحماس الكبير في مؤازرة منتخبنا الوطني ، والمسيرة الرياضية في بلدنا العزيز انطلاقا من إيمان الإمارات العميق بأن الرياضة الخليجية ستبقى - بإذن الله - دعامة أساسية لمزيد من التآلف وتنمية روح التعاون

والتكامل بين دول وشعوب مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وعلى بركة الله وتوفيقه نبدأ مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة ، فليتفضل سعادة الأمين العام المساعد بتلاوة البند الأول .

*** البند الأول : الاعتذارات :**

سعادة رئيس الجلسة :

(لتتل أسماء أصحاب السعادة المعتذرين عن عدم حضور هذه الجلسة) (

تليت أسماء أصحاب السعادة المعتذرين عن عدم حضور الجلسة وفقا لما هو مثبت بصدر المضبطة)

*** البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الخامسة المعقودة بتاريخ 2013/1/8م :**

سعادة رئيس الجلسة :

هل هناك أية ملاحظات على هذه المضبطة ؟ الكلمة للأخ علي عيسى النعيمي .

سعادة/ علي عيسى النعيمي :

شكرا سعادة الرئيس ، في الحقيقة هناك تصحيح في السطر الثالث من الصفحة رقم (21) من المضبطة حيث ورد ما يلي : " المركز الوطني للإحصاءات " فأرجو تصحيحها بحيث تصبح : " المركز الوطني للإحصاء " كذلك في السطر السادس من نفس الصفحة ذكر كلمة " المواطنين " والكلمة الصحيحة هي " المواضيع . "

كذلك ذكر في المضبطة : البند العاشر : وارد من هيئة المكتب :

1. مشروع تطوير الخطة الإعلامية .
2. تقرير بشأن إصدار مجلة المجلس .
3. تقرير بشأن برنامج لقاءات اليوم المفتوح .
4. تقرير بشأن مشروع منتدى الإعلام البرلماني .

وفي الحقيقة تم تأجيل هذه المواضيع للنقاش في هذه الجلسة ، ولكن لم ألاحظ وجودها في جدول أعمال اليوم ، فأود الاستفسار هل تم الموافقة عليها أم تم تأجيلها لجلسة أخرى ؟ وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

تم تأجيل هذه المواضيع إلى الجلسة القادمة ، والآن هل هناك أية ملاحظات أخرى على المضبطة ؟ الكلمة لسعادة الأخ العضو راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكرا سعادة الرئيس ، بداية أحيي الدكتورة أمل على ترؤسها لجلسة المجلس اليوم ، وهذا ليس بغريب على دولة الإمارات العربية المتحدة لإيمان القيادة الرشيدة بدور المرأة الإماراتية حيث

تتبوأ المرأة في دولتنا مناصب قيادية كوزيرة ونائبة ونائبة رئيس وعضو في المجلس الوطني ، لذا أتمنى لك التوفيق دكتورة أمل .

فيما يتعلق بملاحظاتي على المضبطة : في بند مشروع الرد على خطاب الافتتاح تحدث معالي الرئيس بقوله " ليتفضل سعادة الأخ راشد محمد بوخش " وأعتقد أنه يقصد " رشاد " بدلا من "راشد" .

كذلك في السطر (11) من الصفحة (61) ورد ما يلي : " غلا مكان آخر " والصحيح " ونقله إلى مكان آخر " وطبعا الملاحظات التي أسردها جاءت في مداخلاتي خلال الجلسة الماضية ، كذلك في السطر (13) من نفس الصفحة استبدال كلمة " الحجز " بكلمة " الحجر " فالصحيح هو " الحجر . "

أيضا في السطر (22) من الصفحة (83) ورد : " قبل سنتين عندما ظهرت انفلونزا الطيور في دولة الإمارات " والصحيح هو : " قبل سنتين عندما ظهرت انفلونزا الطيور في بعض دول العالم " فالحمد لله دولة الإمارات لم تظهر فيها انفلونزا الطيور ، ولا نتمنى أن تظهر في أي وقت من الأوقات إن شاء الله .

كذلك في الصفحة (95) هناك خطأ إملائي في السطر (18) حيث وردت كلمة " تفضلت به " والصحيح " تفضل به الأخ سلطان . "

وفي الصفحة (103) في السطر الثاني من آخر الصفحة ورد " وردت ليس به جيد " والصحيح " ليس به جديد . "

في السطر (11) من الصفحة (112) ورد عبارة " أن تخضع لموافقة المجلس " والصحيح : " أن تخضع لموافقة الوزارة " فالوزارة هي المعنية بهذا الأمر .

أيضا في السطر (117) من الصفحة (133) ورد العبارة : " طاعون المشترات " والصحيح هو " طاعون المجترات " ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

شكرا لسعادة الأخ راشد الشريقي ، وأشكرك على مداخلتك ، وهذا الشكر موصول إلى الأخوات والإخوة - أيضا - أعضاء المجلس الوطني الذي نشكل جميعا فريقا واحدا - إن شاء الله - لتمثيل شعب دولة الإمارات وحمل هموم وقضايا الإخوة المواطنين على أفضل وجه .

والآن هل هناك أية ملاحظات أخرى على هذه المضبطة ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

إذاً يصدق المجلس على مضبطة الجلسة الخامسة .

*** البند الثالث : المراسيم بقوانين التي صدرت :**

- المرسوم بقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2012 بشأن إنشاء كلية الدفاع الوطني .

سعادة رئيس الجلسة :

هذا المرسوم للعلم والإحاطة ، فهل هناك أية ملاحظات عليه ؟ الكلمة لسعادة الأخ الدكتور عبدالرحيم الشاهين .

سعادة/ د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين :

شكرا سعادة الرئيس ، وأعتقد أن الأخ راشد كفى ووفى عن كل الأعضاء فيما يتعلق بترأس الدكتورة للجلسة .

في الحقيقة فيما يتعلق بالمرسوم بقانون رقم (1) أنا أثرت في الجلسة الأولى في اجتماع المجلس عندما عرضت المراسيم بقوانين أرقام (3 و 4 و 5 و 6) ولم يعرض المرسومان بقانون رقم (1 و 2) ، واليوم ونحن في الجلسة السادسة يعرض المرسوم بقانون رقم (1) لسنة 2012م والذي صدر في 2012/8/13م والذي يفترض أن يكون عرض على المجلس في الجلسة الأولى وفقا لنص المادة (111) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة ، وأيضا لحسن الحظ أن وزير العدل اليوم موجود معنا في الجلسة ، والمادة (111) تقول : " تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ توقيعها وإصدارها من قبل رئيس الاتحاد " وعليه فإنه يفترض أن هذا المرسوم قد صدر في 2012/9/1م وعرض على المجلس في أول جلسة ، ولكن هذا المرسوم يعرض اليوم ولم ينشر إلى الآن - أيضا - في الجريدة الرسمية .

أيضا - سعادة الرئيس - تنص المادة (113) من الدستور على : " ويخطر المجلس الوطني الاتحادي بها في أول اجتماع له " وهذا - أيضا - يعد مخالف لما ورد في المادة (113) من الدستور في حين أن أحكام الدستور واجبة الاحترام وملزمة بذاتها للتنفيذ ، ففي الحقيقة نريد إيضاح أو تفسير من معالي الدكتور أنور حول هذا الموضوع ، وأيضا حول موضوع المرسوم بقانون رقم (2) والذي لم يصدر حتى الآن ولا نعرف عن أية قضية يتكلم ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

شكرا سعادة الأخ الدكتور عبدالرحيم الشاهين ، فليتفضل معالي الوزير الدكتور أنور قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بالإجابة والتوضيح .

معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الإتحادي)

شكرا جزيلا ، في البداية - أيضا - أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتحدثين قبلي مرحبا باليوم التاريخي الذي نراه اليوم وهو ترأس الأخت أمل القبيسي لهذه الجلسة ، وأعتقد أن هذه

خطوة أخرى من خطوات تمكين المرأة في الإمارات بأسلوبنا وبطريقتنا وبنجاح كبير جدا ، فنهنئ أنفسنا ، ونهنئ الأخت أمل - ايضا - على هذه اللحظة التاريخية المهمة .

أيضا - إذا سمحتم لي - أود أن أهنئ شباب الإمارات كلهم بالفوز الذي تحقق في البحرين ، فأعتقد أن الوطن كله كان - حقيقة - مشدودة أنظاره إلى شاشة التلفاز في هذه النهاية المثيرة جدا ، وأعتقد أنه كان إنجازا يشكر عليه الشباب ، وأيضا لحظة فخر وطني مهمة .

أعود إلى ملاحظة الأخ الكريم الدكتور عبدالرحيم شاهين - زميلي وصديقي - وأقول أن هذه الملاحظة سوف نتابعها مع الجهات المعنية ، وأنا مدرك لأهمية الملاحظة التي أثارها ، وبدلا من أن أجيب عليها باقتضاب الآن أفضل أن نبحث في هذا الموضوع مع الجهات المعنية التي نحن جزء منها كسلطة تنفيذية ، فأرجو أن تتاح لنا الفرصة للرد الوافي حول هذا الموضوع ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

شكرا معالي الوزير ، وأشكرك - أيضا - على تهنئتك ، ونحن ما كنا لنصل لولا سياسة تمكين المرأة التي قادت مسيرتها قيادتنا الرشيدة وعلى رأسها صاحب السمو رئيس الدولة " حفظه الله " وإخوانه حكام الإمارات وأخيه ونائبه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ، وكذلك إخوانه الفريق أول محمد بن زايد وأمنا الغالية - أيضا - أم الإمارات سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك ، فنحمل الفضل لمؤسس الدولة من فتح أبواب العمل للمرأة ، وكذلك لكل من ساهم من شعب دولة الإمارات في تمكينها ، والشكر - أيضا - موصول لكل من قدم الدعم ، ونحن نشكل صفا واحدا مع أخينا الرجل في شتى الميادين لتقديم الأفضل وتمثيل دولتنا على أكمل وجه - إن شاء الله " وأشكرك مرة أخرى ، ونحن بانتظار الرد على هذا الموضوع .

والآن ننتقل إلى البند التالي .

*** البند الرابع : الرسائل الصادرة للحكومة :**

- رسالة صادرة في شأن توصيات المجلس في شأن موضوع " سياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء "

سعادة رئيس الجلسة :

هذه الرسالة في شأن توصيات المجلس بخصوص موضوع " سياسة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء " والتي تم رفعها إلى الحكومة ، وهي للعلم والإطلاع ، فهل هناك أية ملاحظات عليها ؟ الكلمة للأخ راشد الشريقي .

سعادة/ راشد محمد الشريقي :

شكرا سعادة الرئيس ، أعتقد الآن في إطار خطة التمكين التي أعلنها صاحب السمو رئيس الدولة والتي تسعى مؤسسات الدولة بمختلف أطيافها للتفاعل مع هذه الخطة ، وزيادة الوعي بدور المجلس الوطني الاتحادي ، وكذلك البرنامج السياسي الذي أطلقه صاحب السمو رئيس الدولة أعتقد أنه إذا كان من المناسب عندما يبحث مجلس الوزراء الموقر التوصيات التي يرفعها المجلس الوطني أن يشار لها في وسائل الإعلام ، لأنه - في حقيقة الأمر - هذه النقطة قد تزيد من وعي المواطن والمقيم ، وكذلك تدخل نوعا من الثقافة بأهمية الدور الذي يقوم به المجلس الوطني ، فنأمل أن تحظى مثل هذه التوصيات التي ترفع إلى مجلس الوزراء ويتم مناقشتها وإحالتها لجهات الاختصاص بجزء من التغطية الإعلامية في أجندة المجلس الموقر ، وشكرا سعادة الرئيس .

سعادة رئيس الجلسة :

شكرا لسعادة الأخ راشد الشريقي على هذه المداخلة الطيبة ، وفعلا هذه تمنيات من المجلس الوطني ننقلها إلى معالي الأخ الدكتور أنور قرقاش أنه فعلا عند إقرار توصيات المجلس الوطني من خلال مجلس الوزراء أن يتم تسليط الضوء عليها ، فربما يكون هناك نوع من الإعلام الموجود ، ولكن نتمنى تكثيفه بشكل أكبر حتى يظهر الجهد المشترك والدعم ما بين دور المجلس الوطني الاتحادي والحكومة ، وكذلك توافق الرؤى أيضا ، ونتمنى - أيضا - أن يترجم هذا أعمال الإخوة والأخوات أعضاء المجلس على أرض الواقع التي تصل إلى المتلقي والرأي العام من خلال الإعلام ليرى كيف تنقل هذه التوصيات وكيف تم الموافقة عليها .

والآن هل هناك أية ملاحظات أخرى على الرسائل الصادرة ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

إذاً ننتقل إلى البند التالي .... هل لديك شيء يا أخ سالم العامري .

سعادة/ سالم محمد بالركاض العامري:

بسم الله الرحمن الرحيم ، طبعا نبارك لك مرة ثانية على ترأس هذه الجلسة ، بخصوص موضوع تحديد موعد الجلسات القادمة عندنا موضوع في لجنتنا متعلق بالصحة ، وهذا الموضوع - تقريبا - انتهينا منه كموضوع عام ورفع - تقريبا - من ستة أشهر او سبعة أشهر أو ثمانية أشهر، ولم يرد في مواعيد الجلسات القادمة ، لذلك نرجو أن يؤخذ بعين الاعتبار ويوضع له مكان في الجلسات القادمة ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة للأخ مصبح الكتبي .

سعادة/ مصبح سعيد الكتبي: (مراقب المجلس)

شكرا سعادة الرئيس ، مادمتم تتكلمون عن التوصيات فلدي استفسار بسيط لمعالي وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني ، فعندما ترفع التوصيات لوزارة الدولة وتقوم الوزارة برفعها لمجلس الوزراء فهل يكون هناك شرح لهذه التوصيات من قبل معالي الوزير في مجلس الوزراء أم أن مهمة وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي توصيل هذه التوصيات إلى مجلس الوزراء؟ هل سؤالي واضح يا سعادة الرئيس ؟

سعادة رئيس الجلسة :

استفسارك هو عن آلية عرض التوصيات على مجلس الوزراء ، أليس كذلك ؟

سعادة/ مصبح سعيد الكتبي: (مراقب المجلس)

نعم من قبل معالي الوزير .

سعادة رئيس الجلسة :

إذاً ليتفضل معالي الوزير بتوضيح هذه المسألة .

معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي)

شكرا على سؤال الأخ العضو الموقر ، العادة - طبعا - عندما يتم عرض التوصيات في مجلس الوزراء تعرض التوصيات في مذكرة يقرأها الوزراء ، لكن في العرض الشفهي الذي يتم تختلف الآلية، فأحيانا يعتمد على الوقت المتاح ، فإذا كان الوقت المتاح أطول يتم عرض كل التوصيات لأنها تكون في المذكرة أمامهم ، وفي حالة أن الوقت المتاح أقل يتم عرض التوصيات التي عليها خلاف ، فالتوصيات المقبولة من المجلس ومن الوزارة المعنية تعتبر مقبولة من مجلس الوزراء ، لكن التوصيات الأخرى والتي هي محل اختلاف في وجهة النظر يتم عرضها - طبعا - دائما ، وأيضا يتم عرض التوصيات الأخرى ، وهذا ما يمنع - طبعا - أن طبيعة النقاش أحيانا تمتد إلى بعض التوصيات المقبولة من الجهتين، فتختلف طبيعة النقاش في العرض ، فأولا العرض تكون هناك مذكرة موجودة تذكر التوصيات المقبولة والتوصيات التي عليها وجهتي نظر من المجلس ومن الوزارة ، وهذه - طبعا - تكون ضمن المذكرات التي تصل للوزراء معروضة بطريقة واضحة ، والتوصيات التي تكون محل اختلاف في الرأي دائما تعرض أن هناك رأي كذا عليها من المجلس ورأي كذا عليها من الوزارة المعنية ، أما التوصيات المقبولة فإما أن تمر من دون عرض أو تعرض ، أو أحيانا ولو كانت التوصية مقبولة يكون

هناك وجهة نظر لوزير معين سواء من تأييد لها أو الإضافة عليها أو التأكيد عليها ، فهذه هي طبيعة النقاش التي تدور حول التوصيات ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

شكرا معالي الوزير للإيضاح ، الكلمة للأخ مصبح الكتبي .

سعادة/ مصبح سعيد الكتبي: (مراقب المجلس)

شكرا سعادة الرئيس ، والشكر موصول - أيضا - لمعالي الوزير ، لكن لي طلب من معالي الوزير ، فبعض التوصيات تكون في وقتها في موضوع مهم وحساس ولم تخرج توصية المجلس الوطني الاتحادي في شأنها إلا لضرورة هذا الموضوع ، فأتمنى من معالي الوزير في مثل هذه الحالات أن يكون هناك أولوية لهذه التوصيات ، ونحن شاهدنا وقرأنا التوصيات التي مر عليها فترات طويلة دون أن يكون عليها رد مع ضرورة هذه التوصيات ، وأنا أؤكد أن جميع التوصيات مهمة ولكن هناك بعض التوصيات لها أهمية قصوى لذات الموضوع أو لتحديث الساعة أو للوقت المعين لطرح هذا الموضوع ، فأتمنى من معالي الوزير أن يكون هناك أولوية لمثل هذه التوصيات المهمة ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة للأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس)

شكرا سعادة الرئيس ، ونبارك لك إدارة الجلسة ، فقط أنا أضيف على كلام أخي مصبح بالنسبة للتوصيات ، فمن المعلوم أن التوصيات تكتب بشكل مختصر ، وبشكل رؤوس أقلام ، وطبعا التوصيات بعد أن يكون هناك نقاش للموضوع لأربع أو خمس ساعات في المجلس أعتقد أنها تختصر أو تختزل في جملة أو جملتين بالكثير لكل توصية ، والمقصد أن هذه الجملة التي تختصر قد لا تكون واضحة للطرف الآخر ، فهو يقرأ فقط هذه التوصية وليس عنده خلفيات النقاش الكاملة التي دارت حتى تم التوصل إليها ، فالسؤال المباشر الآن هو هل للوزير دور في شرح وجهة النظر التي تكلمنا بها وحضرها معنا خلال المناقشة وتشربها واستوعب كامل الأمر ، فقد يفهم منها فقط هذه الجملة وتعطي معنى قد يكون مغايراً ، أو أن الصياغة لا تكون بالضبط بحيث لا يوجد مجال للشرح ، فهل المذكرة التوضيحية تشرح وجهة نظر المجلس وأنه تقدم بهذه التوصية بناء على نظرة شاملة وليس فقط كما تكون بشكل مختصر مفيد في رأس التوصية ، أنا أعتقد أننا بحاجة لدور أكبر من معالي الرئيس ، ونحن ربما لا نعرف الآلية بالضبط لشرح هذه التوصيات

للحكومة ، ولكن بدلا من المذكرة ياحبذا لو يكون هناك شرح لوجهة النظر التي قد تكون مخفية عن مجلس الوزراء على أساس أن تبين المعنى الذي نقصده من هذه التوصيات ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الإتحادي)

شكرا جزيلا ، أولا هذه فرصة لأرد على موضوع برمجة التوصيات ، أي متى تأتي على الجدول ، فمسألة جدولة التوصيات اتفق مع العضو الكريم أنها - أحيانا - تتأخر ، لكن مسألة برمجة جدول مجلس الوزراء لا يرجع للوزارة ، فبطبيعة الحال نعم هناك بعض التوصيات ترد متأخرة ويمكن أن تكون في ساعتها مهمة جدا ، ومع مرور الوقت تبقى مهمة ولكن ربما تفقد الحالة الطارئة لعرضها ، لكن - للأسف - مسألة الجدولة ليست من اختصاصات الوزارة ، فنحن كأي وزارة أخرى عندما نعرض موضوعنا فقضية الجدولة نفسها هي قضية نحن ربما ليس لدينا التأثير الكبير فيها ، ونجتهد مثل كل وزارة ، فكل وزارة - أيضا - عندها أمور تعتبرها عاجلة للعرض ، فأتفق ان هناك - أحيانا - عرض لبعض التوصيات ، والتأخير يبين كأن هذه التوصيات متأخرة في مسألة اهتمام الرأي العام بالموضوع ، فأنا أتفق مع هذا الرأي .

من ناحية اختزال التوصيات : الحقيقة ليس هناك اختزال للتوصيات ، أساسا ما لاحظناه نحن تاريخيا أن معظم التوصيات هناك اتفاق عليها بين المجلس وبين الوزارة المعنية ، ونادرا ما نرى توصيات تصدر من المجلس ومرفوضة بالجملة من الوزارة وعليها عدم اتفاق كبير من الوزارة ، فالتوصيات تعرض ، وبالتالي عندما تدخل مجلس الوزراء وتعرض على الوزراء ، فإذا عرضت - مثلا - عشر توصيات وهناك - مثلا - اختلاف على توصيتين أو اختلاف على توصية فإنه يتم شرح النقاط الخاصة بهاتين التوصيتين أو التوصية لأن التوصيات الثماني الأخرى مقبولة أساسا من المجلس ومقبولة من الوزارة المعنية ، وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم أنه في حالة وجود تباين في وجهات النظر فإن مجلس الوزراء يستمع باستفاضة للاختلاف الموجود في وجهات النظر ، ويقال لمجلس الوزراء هذه وجهة نظر الوزارة كذا وكذا وكذا ، لكن المجلس الوطني يرى كذا وكذا وكذا ، لكن المجلس الوطني يرى كذا وكذا ، وأيضاً حسب ممارستي خلال الخمس سنوات الماضية رأيت حالات عديدة ليس من الضرورة بأن يأخذ مجلس الوزراء رأي الوزارة المختصة في هذا التباين ، بل أنني لاحظت أحياناً أن مجلس الوزراء له وجهة نظر في التوصيات التي تم الاتفاق عليها ، وبالتالي إما أنه عزّز منها وأكد عليها ، لكن أؤكد ليس هناك

اختزال لكن - بطبيعة الحال - عرض التوصيات في جدول مجلس الوزراء المزدحم يجب أن نستغل الوقت المتاح لنا ونحن - حقيقة - يجب أن نجتهد باستغلال هذا الوقت ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، الأخت عفراء البسطي تفضلي .

سعادة/ عفراء راشد البسطي :

معالي الرئيس ، تعقيباً على كلام الإخوة الأعضاء فأنا - صراحة - أثني عليه ، ولدي سؤال -أيضاً- في نفس المجال لمعالي الوزير الدكتور أنور قرقاش ، بعض التوصيات - مثلما ذكر بعض الإخوة - مهمة جداً والأخذ فيها والبت فيها - أيضاً - مهم جداً ، لأن هذه التوصيات بعضها يعنى بالموظفين ، وإذا لم يكن هناك رد فعل سريع على هذه التوصيات فإن هؤلاء الموظفين يدفعون الثمن من حيث التحقيقات والسحب إلى القسم على عدم تسريب معلومات أو ما شابه ، فنرجو من معاليك التأكيد ونقل هذه التوصيات بشفافية لمجلس الوزراء وبالذات الموضوعات التي تعنى بالتوطين وحماية حقوق الموظفين الذين يتعاونون مع المجلس الوطني الاتحادي وأعضائه ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً ، سعادة الأخ علي جاسم تفضل .

سعادة / علي جاسم أحمد :

شكراً سعادة الرئيس ، أعتقد أننا خرجنا عن الموضوع ، فالنقطة الموجودة هي الإطلاع على رسالة صادرة بالتوصيات ، ولدينا موضوع سنناقشه مستقبلاً عن دور وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء ويمكن أن نناقش هذا الموضوع أثناء ذلك ، والموضوع الآن الإطلاع على هذه الرسالة فقط ولكن دخلنا في موضوع آخر ، لذلك أتمنى من سعادة الرئيس أن نرجع إلى جدول الأعمال ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً لسعادة العضو ، ولازلنا على نفس الأجندة ولكن هي تمنيات وربما توضيح لبعض وجهات النظر الموجودة ، وهذه فرصة - أيضاً - أن معالي الدكتور أنور قد أوضح للإخوة أعضاء المجلس آليات وطرق توصيل توصيات المجلس وعرضها ، سننتقل إلى البند التالي إذا لم يكن لمعالي الدكتور مداخلة أخيرة ، تفضل معالي الدكتور .

معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الإتحادي)

شكراً جزيلاً ، أنا أعتقد - مرة أخرى - أرجع إلى موضوع الجدولة الذي ذكر مرتين الآن ، أعتقد أننا سنكون سعداء بأن نناقش ذلك مع الأمانة العامة للمجلس ، لأن العمل البرلماني - في

نهاية المطاف - هو عمل يجب دائماً أن نسعى إلى تطويره ، وبالتالي سنكون سعداء بأن نناقش مع الأمانة العامة بعض الآليات التي يمكن أن نطرحها على شؤون مجلس الوزراء حول كيفية التعجيل بالتوصيات وكيفية تحديد التوصيات التي لا تحتمل التأخير بدون أن تمر بالإجراء الروتيني العادي ، أنا أعتقد ربما يمكن أن نجلس نحن في وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني مع الأمانة العامة للمجلس الوطني لمناقشة بعض الآليات ، وبطبيعة الحال هذه الآليات يجب أن نعرضها على وزارة شؤون مجلس الوزراء ، وأعتقد أن هذا ليس فيه أي خسارة بالعكس ، إذا استطعنا أن نتوصل إلى آلية تتقصى التوصيات التي نستطيع تسميتها " التوصيات العاجلة " والتي بحاجة لأن تعرض بسرعة والأخرى التي يمكن أن تنتظر ، أعتقد بالعكس سيكون هذا إنجاز طيب، وإذا سمحتم لنا سنبحث هذا الموضوع مع الأمانة العامة وسنقدم بعض المقترحات المشتركة مع الأمانة العامة للمجلس الوطني إلى وزارة شؤون مجلس الوزراء ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، أعتقد أن هذا - فعلاً - حل عملي بأن يكون هناك تنسيق مشترك بخصوص وضع الآليات ، وكما عهدنا منكم دائماً التعاون الكبير في هذا المجال لتفعيل دور المجلس وفي متابعة جميع قراراته ، والآن ننتقل إلى البند الخاص بالأسئلة .

*** البند الخامس : الأسئلة :**

1. سؤال موجه إلى معالي / د. هادف بن جوعان الظاهري – وزير العدل من سعادة العضو / مصبح سعيد الكتبي حول " إنشاء لجنة للتوفيق والمصالحة في محكمتي الذيد الشرعية والمدنية ".

سعادة رئيس الجلسة :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / الدكتور هادف بن جوعان الظاهري - وزير العدل:

نص القانون الاتحادي رقم (26) لسنة 1999م بإنشاء لجان التوفيق والمصالحة بالمحاكم الاتحادية وتعديلاته ، على أن تنشأ في مقر كل محكمة ابتدائية مدنية أو شرعية لجنة أو أكثر تسمى " لجنة التوفيق والمصالحة " ، وهي تختص بتسوية المنازعات في هذه المحاكم بطريق الصلح.

فلماذا لم يتم إنشاء لجنة للتوفيق والمصالحة في محكمتي الذيد الشرعية والمدنية حتى الآن ؟"

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة الآن لمعالي الوزير الأخ الدكتور هادف الظاهري - وزير العدل فليتفضل .

معالي / د. هادف بن جوعان الظاهري: (وزير العدل)

شكراً سعادة الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، سعادة الأخت الدكتورة أمل القبيسي - النائب الأول لرئيس المجلس الوطني الاتحادي ، أصحاب السعادة الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، أولاً أضم صوتي إلى المهنئين لسعادة الدكتورة أمل برئاسة جلسة اليوم ، كما أهنئ القيادة الرشيدة وشعب دولة الإمارات بفوز فريق الإمارات ببطولة الخليج الحادية والعشرين ، وأتقدم بالشكر والتقدير لسعادة الأخ مصبح سعيد الكتبي - مقدم السؤال ، والذي أتاح لي الحضور لمجلسكم الموقر اليوم ، وفيما يتعلق بسؤال العضو عن عدم إنشاء لجنة التوفيق والمصالحة بمحكمة الذيد فإن لجان التوفيق والمصالحة بالمحاكم الاتحادية يتم تكوينها إعمالاً للقانون الاتحادي رقم (16) لسنة 1999م بإنشاء لجان التوفيق والمصالحة بالمحاكم الاتحادية ، وقد نصت المادة الأولى منه على : " يجوز بقرار من وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف إنشاء لجنة أو أكثر وذلك في مقار المحاكم الابتدائية برئاسة أحد القضاة وعضوية اثنين من أعضاء السلطة القضائية أو من ذوي الخبرة المشهود لهم بالحيدة والنزاهة " . وللإجابة على السؤال : أولاً : أن تكوين لجان التوفيق والمصالحة أمر جوازي يخضع لسلطة الوزير التقديرية حسب حجم العمل وما تقتضيه المصلحة العامة كما ورد في نص المادة الأولى من القانون المذكور آنفاً.

ثانياً : إن الهدف من تكوين لجان التوفيق والمصالحة هو عرض الصلح على الأطراف قبل نظر الدعوى أمام المحكمة ، وهذا الإجراء نصت عليه المادة (74) من قانون الإجراءات المدنية حيث أعطت المحكمة الحق في عرض الصلح على الأطراف ، وقد ورد في النص " للمحكمة أن تعرض الصلح ولها من أجل ذلك أن تأمر بحضور الخصوم شخصياً فإذا تم الصلح أثبت في محضر الجلسة وألحق اتفاقهما بالمحضر ويوقع عليه في جميع الأحوال من الطرفين والقاضي وأمين السر ويعتبر المحضر في قوة سند واجب التنفيذ " ، وعليه فإن المحكمة في هذه الحالة تقوم بما تقوم به لجان التوفيق والمصالحة من عرض الصلح وإثباته.

ثالثاً : محكمة الذيد هي محكمة جزئية تتبع لمحكمة الشارقة الاتحادية الابتدائية ، والقضايا المدنية والتجارية والعمالية فيها قليلة جداً بالنظر إلى أو قياساً ببقية المحاكم الاتحادية ، وبالرجوع إلى احصائيات عام 2012 نجد أن القضايا الجديدة الواردة خلال العام بلغت (110) دعاوى منها

(86) قضية مدنية و (24) قضية عمالية ، وعلى الرغم مما سبق الإشارة إليه فإن الوزارة بعد أن قامت خلال الفترة القليلة الماضية بتشكيل لجان من التفتيش القضائي ومن المسؤولين الإداريين وعلى ضوء الزيارات الميدانية لهذه اللجان وللمسؤولين بالوزارة إلى جميع المحاكم الاتحادية فإن الوزارة تقوم حالياً بإعادة هيكلة لهذه المحاكم وإعادة توزيع للقضاة والإداريين وإعادة تشكيل لجان التوفيق والمصالحة طبقاً للاحتياجات الفعلية وحجم العمل في هذه المحاكم ، وقد استقر الرأي على تشكيل لجنة للتوفيق والمصالحة بمحكمة الذيد وجاري العمل على إصدار قرار وزاري بهذا الشأن، مرة أخرى أقدم خالص شكري وتقديري لسعادة الأخ العضو لاهتمامه بمحكمة الذيد ، وشكراً .

شكراً لمعالي الوزير ، والآن الكلمة للأخ العضو مصبح سعيد الكتبي فليتفضل .

سعادة/ مصبح سعيد الكتبي: (مراقب المجلس)

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً سعادة الرئيس وشكراً معالي الوزير ، أيضاً أضم صوتي لصوت الجماعة المهنئين وأكتفي بهذا .

سعادة الرئيس ، أتمنى أن تعطيني الفرصة لدقيقة ، فقد قدمت سؤالاً في الدور السابق لنفس معالي الوزير عن موضوع التعاميم على المواطنين وغيرهم بشتى الوسائل سواء عن طريق الجواز أو عن طريق الهوية ، وفي ذلك السؤال حضر الوزير ورد عليه - جزاه الله خيراً - لكن لم تصدر توصية من المجلس الوطني ، لكن تفاجأنا ثاني أو ثالث يوم من جلسة المجلس الوطني الاتحادي بأن معالي الوزير قام - فعلاً - بتنفيذ هذا المقترح المطلوب بدون توصية من المجلس الوطني ، وهذا إكبار وإجلال لمعالي الوزير وأنا أشكره أمام الملأ وأتمنى أن تسجل هذه النقطة لمعالي الوزير لأنه كان إيجابياً جداً لأبعد الحدود وأشكره مرة أخرى .

سعادة الرئيس ، لجان الصلح مطلب أكيد ليس عندنا - فقط - في الإمارات بل أعتقد في كل دول الخليج وفي الدول الأخرى ، الإخوة يريدونني أن أقرأ من الورقة وأنا أفضل دائماً أن أتكلم ارتجالياً ، ولكن نزولاً عند رغبتهم فسأقرأ من الورقة.

أنشئت لجان التوفيق والمصالحة بموجب مرسوم اتحادي صدر عن صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - رئيس الدولة (سابقاً) " رحمه الله " رقم (4) لسنة 2001م والمتعلق بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي - معذرة يا سعادة الرئيس فقد ذكر معالي الوزير أن رقم القانون هو (16) والصحيح هو (26) لسنة 1999م - بشأن إنشاء لجان التوفيق والمصالحة بالمحاكم الاتحادية بالدولة بهدف تخفيف عبء العمل على المحاكم وفض المنازعات والخلافات بين

المتخاصمين قبل دخولها أروقة المحاكم ، ولا يقتصر عمل هذه اللجنة على الجوانب الاجتماعية والمدنية بل إنها تساهم في حل المنازعات التجارية بين الأفراد والمؤسسات في الدولة ، وقد لعبت هذه اللجان دوراً كبيراً منذ إنشائها في الدولة حيث تم الفصل في قضايا مالية تصل قيمتها إلى ملايين الدراهم عن طريق لجان المصالحة ، وبالرغم من نجاح لجان التوفيق والمصالحة في القيام بأدوارها وأهميتها في حل كثير من القضايا والنزاعات بين المتخاصمين في مختلف محاكم الدولة إلا أنه لا توجد لجنة للتوفيق والمصالحة بمحكمة الذيد الشرعية والمدنية وذلك في ظل اتساع مساحة مدينة الذيد وارتفاع عدد السكان المضطرد لما فوق (25) ألف نسمة مما يكبد أصحاب هذه القضايا من سكان مدينة الذيد والمنطقة الوسطى عناء الذهاب إلى إمارة الشارقة لمسافة تزيد عن ستين كيلومتراً للنظر في قضاياهم أمام لجان التوفيق والمصالحة هناك ، لذا أصبح من الضروري تشكيل لجنة للتوفيق والمصالحة بمحكمتي الذيد الشرعية والمدنية من أجل تطوير أداء السلطة القضائية بالدولة لتقديم خدمات قضائية متميزة حتى تتم جميع الخدمات المساندة بجودة عالية وبفعالية وشفافية في الوقت المحدد بما يلبي احتياجات المتعاملين وذلك تماشياً مع الأهداف الاستراتيجية لوزارة العدل ، إلا أن إنشاء هذه اللجنة يأتي بقرار من وزير العدل حسب ما نصت المادة الأولى من نفس القانون.

طبعاً لأهمية هذه المشكلة ، تختصر لجان التوفيق والمصالحة الكثير من الإجراءات على طرفي النزاع وتسهم في زرع روح التصالح والمحبة بين أفراد المجتمع والحفاظ على روح المودة بين الطرفين المتنازعين بعد إنهاء النزاع بالتصالح بشكل ودي وبالتراضي عبر التوفيق والمصالحة بوقت قياسي والتوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف وبما يحفظ العلاقات الودية بين المتنازعين بخلاف الإجراءات القضائية التي قد تستغرق وقتا أطول قد تتفاقم خلاله المشكلات وتزيد من حدة الخلاف بين الأطراف .

طبعاً نحن في مجتمع الإمارات تعودنا قبل إنشاء هذه المحاكم أن يكون الصلح فيما بين المتخاصمين من قبل أبناء الحي ، فكبير الحي يصلح بين المتخاصمين ، وإذا لم يتوصلوا إلى حل فينتقل المتخاصمون إلى المحاكم أو إلى أشخاص أكبر أو مناطق أكبر أو إلى مشيخة القبيلة ، وفي هذه الأيام اختفى هذا الدور - تقريباً - ونتمنى أن يعود هذا الوضع ، لكن وجد البديل وهي لجان التوفيق والمصالحة في المحاكم ، ونحن نتكلم عن مدينة الذيد والتي تضم أكثر من (25) ألف نسمة ، وهي - أيضاً - مركز لمناطق بعيدة مثل (حتا وشوكة والمنيعي ومسافي) وجميع الأطراف يحضرون إلى مدينة الذيد ، لكن لعدم وجود لجنة توفيق ومصالحة - أيضاً - هناك مشكلة أكبر

وهي الانتقال إلى مدينة الشارقة ، ومدينة الشارقة تبعد (60) كليومتر ويستطيع الفرد أن يقطعها لكن ذلك يخلق زحاماً كبيراً بسبب وجود المحكمة في آخر المدينة على البحر مما يجعل الأطراف تعيد النظر في الذهاب إليها وبالتالي تتحول النزاعات إلى القضاء .

سعادة الرئيس ، عندما تقدمت بهذا السؤال فهو لضرورة ملحة وبناءً على مطالبات من أبناء المنطقة ومن أبناء مدينة الذيد ، أتمنى من معالي الوزير أن يصدر القرار الذي نوه له قبل لحظات بأسرع وقت ممكن ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً لسعادة الأخ العضو مصبح الكتبي والكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. هادف بن جوعان الظاهري : (وزير العدل)

شكراً سعادة الرئيس ، أولاً بالنسبة لرقم القانون الذي أشار إليه سعادة العضو فبالفعل رقم القانون هو (26) وقد صدرت تعديلات على هذا القانون في (2001) و (2005) لكن هذا خطأ طباعي فالمعذرة . وأنا أشكر سعادة الأخ العضو على لطفه وتقديره وإشادته ، لكن - الحقيقة - أحاول بقدر الإمكان - وأعوذ بالله من كلمة أنا - أن أقوم بواجبي - فقط - ، وبصراحة فإن الأمر الذي ينبهنا إليه الإخوة في المجلس ويكون غائباً عنا فيعتبر شيئاً طيباً ، لكن في نهاية الأمر كلنا نسعى إلى تحقيق مصلحة عامة ، ومن مصلحة القضاء ومن مصلحة وزارة العدل أن يتم الصلح لاعتبارات كثيرة ذكرها سعادة الأخ العضو حيث نسعى الآن إلى تطوير لجان التوفيق والمصالحة بعد مضي هذه الفترة الطويلة على صدور القانون ، وفعلاً هناك دراسة لتطوير العمل فيما يتعلق بلجان التوفيق والمصالحة ، وتقييم عملها خلال السنوات الماضية وإمكانية النظر في تعديل التشريع أو حتى إضافة التطوير فيما يتعلق بتحكيم وسائل بديلة لحل الخلافات دون أن تصل إلى المحاكم ، هذا هو التوجه العالمي ، والحمد لله دولة الإمارات دائماً تسعى إلى تطوير تشريعاتها وتطوير آليات العمل في المحاكم ونحن نسعى إلى هذا الجهد.

أما فيما يتعلق بمحكمة الذيد - فإن شاء الله مثلما قلت - ستنشأ خلال الأيام القادمة وربما خلال أسبوع أو أقل - إن شاء الله - لجنة توفيق ومصالحة وأعاننا الله على اختيار أعضائها ، ومحكمة الذيد كما بقية المحاكم الاتحادية محل اهتمام دائم من جميع العاملين في الوزارة ، أشكر مرة أخرى سعادة الأخ العضو وليس لدي أية إضافة أخرى ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

سعادة الأخ العضو هل من تعقيب أخير ؟ تفضل .

سعادة/ مصبح سعيد الكتبي: (مراقب المجلس)

شكراً سعادة الرئيس ، وشكراً معالي الوزير ، طبعاً معالي الوزير لم يترك لي شيئاً لأقوله وقد اختصر علي المسافة كلها ، لكن - أيضاً - أحب أن أذكر أنه - فعلاً - هناك بعض القضايا بالذات بين الأطراف القريبة مثل العوائل تأثيرها لا ينتهي بين هذه الأنفس بل يستمر تأثيرها لسنوات لكن عن طريق لجان الصلح يكون الجميع راضٍ وأعتقد أنها تزيل الحساسيات الكامنة في النفوس ، وأود أن أبشر معالي الوزير بأن الأخ سالم بن هويدن قد سعى في موضوع الأرض الجديدة لمحكمة الذيد وهو مجمع كبير وأحب أن أشكره ، وجزى الله معالي الوزير خيراً على هذه الردود الطيبة وإن شاء الله يوفق في اختياره لهذه اللجنة من الإخوان أصحاب الخبرة والمشهود لهم في المنطقة ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً لسعادة الأخ العضو مصبح الكتبي ، والشكر - أيضاص - موصول لمعالي الوزير الدكتور هادف الظاهري - وزير العدل على ردوده الإيجابية ، تفضل يا معالي الوزير .

معالي / د. هادف بن جوعان الظاهري: (وزير العدل)

شكراً سعادة الرئيس ، أحب أن أشكركم وأستأذن بالإنصراف .

سعادة رئيس الجلسة :

نشكر لك حضورك يا معالي الوزير .

2. **سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – وزير الصحة بالإنابة من سعادة العضو / أحمد محمد الشامسي حول " إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الدوائية ".**
3. **سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " تشجيع المواطنين على السياحة داخل الدولة وخارجها ".**

بالنسبة للسؤالين الثاني والثالث * والموجهين إلى معالي الأخ الوزير عبد الرحمن العويس - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع وكذلك الرئيس الأعلى لمجلس السياحة والآثار ، فقد ورد إلينا اعتذاراً* من معالي الوزير نتيجة لظرف طارئ ، وقد وعد بالرد على هذين السؤالين إما

* نص السؤالين المؤجلين ملحق رقم (1/أ) بالمضبطة .
* نص رسالة اعتذار معالي الوزير عن عدم الحضور ملحق رقم (1/ب) بالمضبطة .

كتابياً أو حضورياً في جلسة أخرى لذلك سيتم تأجيلهما إلى جلسة أخرى لسماع رد الوزير على هذين السؤالين المهمين ، تفضل يا أخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي

سعادة الرئيس ، أولاً بمناسبة استلامي الكلمة لأول مرة أود تهنئتك برئاستك لهذه الجلسة وأتمنى لك التوفيق ، ثانياً : نهنئ الدولة بفوز المنتخب . ثالثاً : أرجو من سعادتكم تلاوة الرسالة الواردة من الوزير بالاعتذار عن عدم حضور هذه الجلسة لأنها لم ترفق بجدول الأعمال ولم يتم إرسالها لنا ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

لم يرد لنا الاعتذار كتابياً وإنما أُبلغنا به شفوياً لحين تقديمه كتابياً خلال هذه الجلسة ، تفضل يا أخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

لا أدري يا سعادة الرئيس ، هل هذا عرف متعارف عليه بأن يكون اعتذار أصحاب المعالي الوزراء بالهاتف أو بالرسالة النصية القصيرة للمجلس الموقر أم يجب أن تكون هناك رسالة رسمية ؟ أرجو التوضيح ؟ وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً لسعادة العضو ، بالطبع حسب الإجراءات واللوائح يجب أن يكون هناك اعتذار رسمي كتابي يقدم إلى المجلس في حال اعتذار الوزير عن عدم حضور الجلسة ، وحتى الأمس كان من المخطط أن يكون معالي الوزير حاضراً للإجابة على السؤالين ، وقد وردنا اتصال هاتفي من قبله بأنه بسبب ظرف طارئ لن يتمكن من الحضور وهذا كان اعتذاراً شفوياً ، وقد وعدنا بإرسال اعتذار كتابي كان من المفترض أن يصلنا بالأمس ولكن لم يرد إلى الآن ، ولكن من المفترض - حسب الإجراءات - أن يصل الاعتذار كتابياً ، والآن ننتقل إلى البند التالي .

*** البند السادس: الموضوعات العامة :**

- مناقشة موضوع " سياسة برنامج زايد للإسكان " .

أشير إلى الكتاب التالي :

" معالي / محمد أحمد المر الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

أرفق لمعاليكم تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول موضوع " سياسة برنامج الشيخ زايد للإسكان " ، برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر .

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام،،،

رئيس اللجنة

أحمد عبدالله الاعماش "

2012/12/30

سعادة رئيس الجلسة :

الأخوات والإخوة ، نرحب بمعالي الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان - وزير الأشغال العامة - رئيس مجلس إدارة برنامج الشيخ زايد للإسكان ومرافقيه . لقد حظي قطاع الإسكان في الدولة بالرعاية والاهتمام المتواصل لقيادتنا الحكيمة ، وكان دائماً من أولويات التنمية منذ بداية تأسيس الدولة من خلال مؤسسات وبرامج الإسكان الاتحادية والمحلية المختلفة ، ومكرمات صاحب السمو رئيس الدولة " يحفظه الله " والتي شملت جميع أنحاء الدولة ، ولا ننسى الدور الهام والفاعل الذي قام به ولا يزال يقدمه برنامج الشيخ زايد للإسكان ، والذي أهداه مؤسسه " رحمه الله وطيب ثراه " لكل مواطن ، ووفق هذه الرؤية الحكيمة والبرامج العديدة أصبح قطاع الإسكان الهام أحد أهم المعالم الحيوية المميزة للنهضة التي تشهدها الدولة في مختلف المجالات وفي مقدمتها توفير المسكن الملائم تحقيقاً للعيش الكريم والحياة الآمنة المستقرة للمواطنين في جميع أرجاء وطننا الغالي ، وفي إطار جهودنا المشتركة مجلساً وحكومة ، نناقش اليوم موضوع " سياسة برنامج زايد للإسكان " فليتفضل سعادة الأمين العام المساعد بتلاوة نص الموضوع.

تلي الموضوع ونصه :

سعادة / عبدالرحمن علي حميد الشامسي : (الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والبرلمانية)

" على الرغم من المساهمة الكبيرة التي يقدمها برنامج زايد للإسكان للمواطنين المتقدمين للبرنامج لتلبية احتياجاتهم السكنية الحالية والمتوقعة في المستقبل ، إلا أن البرنامج يواجه تحديات مالية كبيرة مقارنة بحجم طلبات الإسكان المقدمة إليه ، حيث أن الاعتمادات المالية

السنوية المخصصة له غير كافية مع حجم الطلبات المقدمة إلى البرنامج والتي بلغت (39.196) طلب حتى منتصف عام 2011م.

لذا نرجو مناقشة موضوع سياسة برنامج زايد للإسكان من خلال المحاور التالية:

1. **الخطة المستقبلية للبرنامج.**
2. **زيادة المبلغ المخصص من الحكومة بما يتوافق مع الأعداد الكبيرة من الطلبات.**
3. **زيادة قيمة القرض والمساعدات السكنية الممنوحة.**

مقدمو الطلب

أحمـــد عبـدالله الأعمـاش

سلطـــان سيـــف السماحـــي

حميـــد محمـــد بن سالـــم

عبدالعزيز عبدالله الزعابـــي

عائشـــة أحمـــد اليماحـــي

أحمـــد محمـــد الجـــروان

رشـــاد محمـــد بوخـــش

وقد تقدم إلى الآن بطلب مناقشة الموضوع كل من أصحاب السعادة:

مصبح سعيد الكتبي	علي عيسى النعيمي
راشد محمد الشريقي	شيخة عيسى العري
أحمد عبيد المنصوري	خليفة ناصر السويدي
نورة محمد الكعبي	د. منى جمعة البحر
عبيد حسن بن ركاض	أحمد محمد رحمة الشامسي

سعادة رئيس الجلسة :

هل هناك أي من أصحاب السعادة الإخوة الأعضاء يرغب في إضافة اسمه إلى طالبي الكلمة ؟

أرجو تدوين الأسماء وهم:

الأخ الدكتور عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين

الأخ حمد أحمد الرحومي

الأخ أحمد عبدالملك أهلي

الأخ سعيد ناصر الخاطري.

والآن ليتفضل سعادة الأخ سالم بن هويدن - والذي ينوب عن سعادة مقرر لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة الأخ رشاد بوخش والذي اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة نظراً لارتباطه بمهمة رسمية خارج الدولة - لتلاوة تقرير اللجنة أو ملخص التقرير حسبما يقرر المجلس. .. تفضل يا أخ أحمد المنصوري .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكرا سعادة الرئيس ، أرى أن نكتفي بقراءة ملخص التقرير ، وإذا كان هناك ملاحظات على التقرير المفصل يتم الاستماع إليها ، فلا داعي لقراءة التقرير المفصل ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة للأخت شيخة العري .

سعادة/ شيخة عيسى العري :

سعادة الرئيس ، أضم صوتي مع صوت سعادة الأخ أحمد المنصوري نظرا لأن الموضوع قد أدرج منذ أسبوعين وقد تم قراءته والجميع ملم به ، فالمفروض أن نبدأ بالتفاصيل لأن هذا الموضوع هو موضوع مهم وحيوي بالنسبة لمجتمع الإمارات ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

إذاً هل يوافق المجلس على الاكتفاء بقراءة ملخص التقرير ؟

(موافقة) *

سعادة رئيس الجلسة :

إذاً ليتفضل سعادة / سالم محمد بن هويدن - مقرر لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة " بالإنابة " بقراءة ملخص التقرير .

سعادة / سالم محمد هويدن : (مقرر لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة "بالإنابة")

شكرا سعادة الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم .

ملخص التقرير

أحال المجلس بجلسته السابعة في دور الانعقاد العادي الأول المعقودة بتاريخ 2012/03/13 موضوع " سياسة برنامج الشيخ زايد للإسكان" إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس.

وانتهت اللجنة إلى عدد من النتائج الأساسية وهي كالتالي:

* تقرير اللجنة في شأن الموضوع ملحق رقم (2) بالمضبطة .

المحور الأول: الخطة المستقبلية للبرنامج :

استنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي :

1. غياب خطط واضحة للبرنامج حول الآلية التي سيتم بناء عليها التعامل مع الطلبات المتراكمة خلال الأعوام (2008-2011) .
2. غياب التنسيق الفعال بين البرنامج والجهات المحلية من أجل تأمين نمط حياة متكامل للمواطنين.
3. تواضع دور البرنامج حول وضع برامج واستراتيجيات تعمل على الاستفادة من مختلف القطاعات في سبيل تنويع الموارد المالية .
4. عدم وجود دراسات ومسوح سكانية على مستوى الدولة لمعرفه الاحتياجات المطلوبة من الوحدات السكنية وطرح بدائل تتناسب مع الأوضاع المستجدة نظرا لتراكم الطلبات لدى البرنامج.

المحور الثاني : زيادة المبلغ المخصص من الحكومة بما يتوافق مع الأعداد الكبيرة من الطلبات

واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:

1. تراكم الطلبات المقدمة إلى البرنامج التي فاق عددها (45,619) طلب منحة وقرض لغاية منتصف 2012م، وعجز برنامج زايد للإسكان بتنفيذ المشروعات السكنية بسبب محدودية ميزانية البرنامج.
2. انخفاض إصدار موافقات وعدم قدرة البرنامج على تلبيتها منذ إنشائه وحتى عام 2011، وتأكيدات ممثلي البرنامج بمحدودية الميزانية في الوقت الذي لاحظت فيه اللجنة تحقيق البرنامج وفرا في ميزانيته في عام 2011 .
3. عدم قيام البرنامج بترحيل الفائض من الميزانية إلى حساب الخزانة العامة بوزارة المالية.

المحور الثالث: زيادة قيمة القرض والمساعدات السكنية الممنوحة

واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي :

1. عدم كفاية مبلغ المساعدة السكنية (القرض – منحة) المقدم من برنامج الشيخ زايد للإسكان ، مع ارتفاع أسعار البناء .
2. أن شرط استحقاق المنحة بأن لا يتجاوز الراتب الشهري للموظف (10) آلاف درهم ، لم يعد متناسبا مع ارتفاع تكلفة البناء في الدولة .

و في ضوء ما طرح من ملاحظات ونتائج انتهت اللجنة إلى عدد من التوصيات من أهمها:-

1. وضع برامج ومؤشرات القياس التشغيلية للمشاريع المنفذة وطلبات المواطنين المقدمة للبرنامج ، ومؤشرات الإنجاز ، وربطها بآليات عمل ومستهدفات الإنجاز .
2. إعداد استراتيجية للإسكان على مستوى الدولة تراجع بصفة دورية وتأخذ بعين الاعتبار الرؤية الشمولية للإسكان والمتوافقة مع رؤية الدولة (2021) والخاصة بـ(الخطط والبرامج الاسكانية ، تقييم البرامج الاسكانية ، زيادة في أعداد السكان والتوقعات المستقبلية للطلب على الاسكان) ، وعرض هذه الاستراتيجية على الجهات المحلية والعمل على نشر أسسها العامة في وسائل الاعلام لاطلاع الرأي العام بها.
3. تشكيل فريق عمل مشتركة بين برنامج الشيخ زايد والجهات المحلية لوضع خطط تنسيقية في شأن آلية منح الأراضي السكنية للمستفيدين والجهات ذات العلاقة الأخرى.
4. التنسيق بين برنامج زايد للاسكان و الجهات المختصة لتوزيع المكرمات الاسكانية مثل (مكرمة رئيس الدولة – حفظه الله – ببناء 10 آلاف مسكن في كافة إمارات الدولة).
5. تطوير البرنامج لخطط أعماله في الفترة القادمة من خلال بناء أحياء ومجمعات سكنية متكاملة تتوافر فيها متطلبات البنية التحتية والمرافق وتكون على غرار مشروعات القرى والمدن النموذجية للإسكان في الدولة .
6. إعداد دراسات وأبحاث حول الصعوبات التي تواجه بعض المواطنين في استكمال الإجراءات المتعلقة بفتح ملفات خلال المدة المقررة ، والاستفادة من نتائج هذه الدراسات في تطوير آليات العمل داخل البرنامج خاصة في إطار تراكم الطلبات .
7. زيادة قيمة المنح والقروض بما يتناسب مع متطلبات السوق وإمكانية المستفيد من المساعدة السكنية ، وبما يتوافق مع أسعار تكلفة البناء.
8. تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين البرنامج والمصرف المركزي لتمويل المشاريع السكنية بأقل تكلفة ممكنة .
9. تفعيل اشراك القطاع الخاص في تنفيذ برامج الاسكان في الدولة ، وذلك من خلال التعاقد مع هذه الشركات لتشييد المجمعات السكنية واستحداث برامج تمويلية ذات أسعار معتدلة وفترات سداد مقبولة من قبل البرنامج.
10. تفعيل القانون الاتحادي رقم (5) والذي ينص بتنويع مصادر دخل البرنامج.
11. قيام البرنامج بتطوير وتحديث التشريعات اللازمة لتطبيق نظام التأجير التملكي بالدولة للمواطنين والاستفادة منها خلال مدد زمنية محددة.

12. إجراء دراسات ومسوح سكانية كل ثلاث سنوات وذلك لمعرفة التطورات في قطاع الاسكان.
13. ضرورة تعيين مدير عام للبرنامج يتولى تصريف شؤون البرنامج الادارية والمالية وفقاً لنص المادة التاسعة من القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2009 بشأن برنامج زايد للإسكان ، وقرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2011 في شأن اللائحة التنفيذية للقانون.
14. تحديد سقف زمني لتقديم الطلبات بحيث لا تزيد مدة الموافقة على استيفاء الشروط سنة واحدة.
15. وضع خطط عمل تتضمن تعزيز التنسيق والتعاون بين البرنامج والقطاعات الحكومية وغير الحكومية الأخرى ذات الصلة بالاسكان من أجل توفير المرافق الاساسية للمجمعات السكانية على سبيل المثال إمدادات الكهرباء والماء والطرق والمرافق الأخرى.
16. تحديد معيار موضوعي لأحقية المستفيدين من المنحة وفقا لعدد أفراد الأسرة الذين يعيلهم وعدم ربط المنحة بسقف الراتب.
17. وضع معايير وآليات تنفيذ واضحة لشركات المقاولات المتعاقدة مع البرنامج لإنجاز الأعمال في المواعيد المقررة وفق التعاقد.
18. الاستفادة من إيرادات تحصيل القروض لتغطية الطلبات المتراكمة من خلال إدراجها في بند الأصول في ميزانية البرنامج.

سعادة رئيس الجلسة :

شكرا سعادة المقرر ، الأخوات والإخوة الأعضاء ، سنفتح الآن المجال لإبداء أي ملاحظات عامة على التقرير ، ومن ثم سنعطي الكلمة أولا لمقدمي الطلب ، ومن بعدهم طالبي الكلمة ، وأنا أقترح إعطاء خمس دقائق لكل متحدث بحيث ينتهي من مداخلته كاملة ثم يعقب أو يرد عليه معالي الوزير ، ونتمنى الالتزام في المداخلات بالوقت وعدم تكرار الأسئلة ، وفي نهاية - إن شاء الله - نقاشنا سيتم إحالة التوصيات الواردة في تقرير اللجنة إليها مرة أخرى لإعادة صياغتها وأي توصيات أخرى قد تقترح أثناء النقاش ، وعلى ضوء ما يرتأيه المجلس أثناء هذه الجلسة ، أرى عدد من الإخوان ، فليتفضل سعادة الأخ أحمد الأعماش - رئيس اللجنة بالتحدث .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا سعادة الرئيس ، أولا أضم صوتي إلى صوت إخواني الأعزاء بالتهنئة والمباركة لسعادتك وسعادة الإخوة الأعضاء والمواطنين ، وهذا يوم سعيد لنا جميعا . سعادة الرئيس ، إخواني الأعضاء : إن برنامج زايد للإسكان يحمل اسم رجل عزيز " طيب الله ثراه " وإن الهدف من هذا البرنامج هو إسعاد المواطنين من خلال توفير مسكن تتحقق فيه الحياة الكريمة للمواطنين الذي يعمل وتعمل القيادة جاهدة مشكورة بجميع مؤسساتها بكل جهد وتفانٍ لتحقيق هذا الهدف ...

سعادة رئيس الجلسة :

عفواً سعادة الأخ أحمد ، لا أرغب في مقاطعتك لكن هل أنت دخلت في كلمتك كطلب المداخلة لأننا أولا سنأخذ الملاحظات العامة على التقرير ، ومن ثم - إن شاء الله - ستكون أول المتحدثين من طالبي المناقشة ، فالآن نحن سنأخذ ملاحظات عامة على التقرير من بقية أعضاء المجلس ، وبعد ذلك - إن شاء الله - سنبدأ بالكلمة التي تتفضل أنت بإلقائها ، فلو تسمح لنا ، فأنا أرى العديد من الأخوة الأعضاء يرفعون ايديهم لإبداء الملاحظات على التقرير ، فهل لديك الآن ملاحظات عامة على التقرير ؟ فأنت من اللجنة وهناك ملاحظات عامة على التقرير من بقية الإخوة الأعضاء من خارج اللجنة نود أخذها في البداية ، وبعد ذلك سنبدأ بالمناقشة ، تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش

سعادة الرئيس ، أنا أتكلم عن التقرير نفسه .

سعادة رئيس الجلسة :

أي أنك ستتكلم كمداخلة وكعضو في اللجنة ، هذه إن شاء الله ستكون بعد الانتهاء من الملاحظات العامة على التقرير ، شكرا واسمح لنا على مقاطعتك ، والكلمة الآن للأخ أحمد المنصوري ، ومن ثم الأخ مصبح الكتبي .

سعادة/ أحمد عبيد المنصوري :

شكرا سعادة الرئيس ، بداية أشكر اللجنة على جهودها في إعداد هذا التقرير ، وبالفعل فهذه قضية مهمة ، ولكن عندي بعض الملاحظات والاقتراحات - إن شاء الله - يتقبلها الإخوة الأعضاء أو يردون على استفساراتي .

بالنسبة لتقرير اللجنة ورد في الصفحة رقم (4) البند رقم (1) من المحور الثالث ما يلي : " وفي ضوء ما طرح من ملاحظات ونتائج : ....

أولا : وضع برامج ومؤشرات القياس التشغيلية للمشاريع المنفذة وطلبات المواطنين المقدمة للبرنامج ، ومؤشرات الإنجاز ، وربطها بآليات عمل ومستهدفات الإنجاز " أول شيء تساؤلي : نحن نتكلم عن مؤشرات القياس التشغيلية على مشاريع منفذة سابقا ، عادة هذه ممكن أن تنفع للدراسات ، لكن كيف يستفيد المواطن من هذه المؤشرات السابقة ؟ فنحن نتكلم عن مؤشرات القياس للخطط المستقبلية والبرامج المستقبلية سواء كانت على المدى القصير أو المتوسط .

ثانيا : وكذلك مستهدفات الإنجاز ، فهذا كمصطلح على حسب الخطة ، وأنا متأكد أن الوزارة لديها برنامج ونموذج بالنسبة للخطة الاستراتيجية والخطط التي تقوم بها ، فالمفروض أن نحاول التوافق مع مصطلحات الوزارة .

كذلك عندي ملاحظة على رقم (9) الواردة في الصفحة (5) من التقرير والتي تقول : " 9. تفعيل إشراك القطاع الخاص ... " وفي السطر الثاني من نفس النقطة : " .... التعاقد مع هذه الشركات لتشييد المجمعات السكنية .... " أعتقد أن النقطة الأولى تبقى وهي " تفعيل إشراك القطاع الخاص في تنفيذ برامج الإسكان في الدولة " أما النقطة الثانية بالنسبة للتعاقد مع شركات التشييد سواء كانت شركات مقاولات أو غيرها فأرى تنضم إلى النقطة رقم (17) في نفس التوصية .

أنا لن أدخل في المواضيع اللغوية ولكن عندي ملاحظة على الرد الوارد من الحكومة في الصفحة رقم (8) فيما يخص النقطة الثانية والثالثة حيث ورد الطلبات في عام 2012م وصلت الطلبات إلى (45.619) طلب وفي النقطة الثالثة ورد أنه في عام 2011 وصل عدد الطلبات إلى (21.788) أي أنه في عام 2012 زادت بأكثر من الضعف في هذا الشأن ، فهذا تساؤل عندي ولا أدري إن كان خطأ مطبعي أو يوضحونه لنا الإخوة .

كذلك النقطة الأخيرة عندي هي بالنسبة للتوصيات : فنلاحظ أن هناك خمس توصيات من هذه التوصيات مكررة من الدورة السابقة ، وكانت مقدمة ، وعلى سبيل المثال التوصية رقم (2) هي نفس التوصية رقم (7) وتقريبا بنفس النص بالنسبة للإخوة السابقين في الدورة السابقة . كذلك التوصية رقم (5) في التقرير الحالي هي نفسها التوصية رقم (6) في التقرير السابق . والتوصية رقم (9) في التقرير الحالي هي نفسها التوصية رقم (4) في التقرير السابق والتوصية رقم (11) في التقرير الحالي هي نفسها التوصية رقم (5) في التقرير السابق .

والتوصية رقم (12) في التقرير الحالي هي نفسها التوصية رقم (9) في التقرير السابق ، فما هو سبب تكرار هذه التوصيات ؟ ونحن حسبما اتفقنا في الاجتماعات السابقة في المجلس ان نحاول اختصار التوصيات بحيث تكون مقننة ومفيدة ، ونرى آليات لتطبيقها وخطط لتنفيذها ،

والخطط موجودة ، والآليات والتنسيق موجود بين الجهات الحكومية ، لكن فقط ربما غاب عنا موضوع آليات التنفيذ الفعلية ومؤشرات أدائها المستقبلية ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

شكرا لسعادة العضو أحمد المنصوري ، هل لدى رئيس اللجنة الأخ أحمد الأعماش أي إجابات بالنسبة للملاحظات التي أوردها الأخ أحمد المنصوري أو أنه سيتم أخذها – إن شاء الله – بعين الاعتبار ؟ ... الكلمة للأخ مصبح الكتبي .

سعادة/ مصبح سعيد الكتبي: (مراقب المجلس)

سعادة الرئيس ، أنا - أيضا – أود أن أشكر اللجنة على اجتهادها ومجهودها الكبير ، لكن التوصيات أعتقد أننا سألنا معالي الوزير أن التوصيات كلما زادت ضاع الموضوع ، فأتمنى التركيز في التوصيات واختصارها لعشر توصيات بالأكثر ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

أعتقد أن اللجنة ستأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار لأن التوصيات سترجع للجنة لإعادة صياغتها بعد المناقشة ، والآن هل هناك أية ملاحظات أخرى عامة على التقرير قبل الانتقال إلى مقدمي الطلب ؟ الكلمة للأخ أحمد المنصوري .

سعادة/ أحمد عبيد المنصوري :

شكرا سعادة الرئيس ، أنا تكلمت عن المواضيع الرئيسية ، لكن يوجد في التقرير مصطلح لا أعرف إذا كان بالإمكان استبداله بمصطلح آخر ، فقد ورد في السطر الأول من الصفحة رقم (9) من التقرير استكمالا لرقم (3) ما يلي : " .... من الطلبات لم يتم تنفيذها ، وهذا يمثل إشكالية خطيرة ..." فكلمة " خطيرة " كلمة كبيرة على المحتوى والإطار الذي نتكلم فيه حاليا ، فممكن أن نغير هذا المصطلح ، فهناك مصطلحات أخرى ممكن استخدامها بدلا من هذا المصطلح ، فكلمة " خطيرة " أرى أنه ممكن استخدامها في مجالات أخرى غير المجالات السكنية .

وكذلك في النقطة رقم (5) في نفس الصفحة ورد : " ... غياب المؤشرات المقارنة تمثل دليلا استرشاديا لتحقيق مثل هذه المعايير " طبعا الـ (Benchmarking - القياس) يعتبر من القامات الاسترشادية ومؤشر من المؤشرات لكنه لا يعتبر دليلا وإنما مؤشر واحد ويمكن القياس عليه بصورة تراكمية ، فهذه نقطة مهمة ، وأكتفي بهذه الملاحظات ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة للأخ عبدالعزيز الزعابي .

سعادة/ عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكرا سعادة الرئيس ، أود أن أضم صوتي للإخوة الأعضاء بالمباركة لسعادتك ترأس الجلسة، وأرحب بمعالي الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان ، أنا عندي بعض التعليقات على التوصيات ، وأنا كنت – طبعا – سابقا معهم في اللجنة ، ومن ثم في التشكيل الجديد خرجت من اللجنة ، وكنت قد أعطيتهم بعض التوصيات ، وكنت أتمنى أن يتم اختصارها ، فعلى سبيل المثال التوصية رقم (18) والتي تنص على : "18. الاستفادة من إيرادات تحصيل القروض وتغطية الطلبات المتراكمة " هذا الدور يقوم به البرنامج الآن بتحصيل القروض والاستفادة منها ، فلا أدري ماذا يقصد الإخوة الأعضاء بالاستفادة من هذه الإيرادات ؟ فهذه الإيرادات تذهب للميزانية ، وهي مرصودة من ضمن الميزانية ، فقد حصلوا على مبلغ بحدود (300) مليون درهم وهي الآن ضمن ميزانية البرنامج ، فأتمنى لو كانت اختصرت هذه التوصية ، لذا أضم صوتي للأخ أحمد المنصوري ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة للأخ أحمد العامري .

سعادة / أحمد محمد بالحطم العامري

شكرا سعادة الرئيس ، أولا نبارك لسعادتك على هذا المنصب ، وأود أن أنوه إلى ملاحظة الأعضاء فنحن خدمة للوطن ، والحكومة خدمة للوطن ، وكلنا نسعى إلى الأهداف المنشودة ، والحكومة ونحن نأخذ الفائدة ، والتي ليست فائدة نقول الزيادة ولا النقصان ، واسئلتنا وكثرة الملاحظات التي وضعناها بالتقرير نرتجي من الأعضاء ومن الحكومة ومن معاليكم أخذها بالاعتبار ، فالمفيد يتم وضعها ، ونحن نتكامل مع الوزارة ، وليس هناك انتقاد إذا أوصينا بمدير أو أوصينا بأماني ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة للأخ علي جاسم .

سعادة/ علي جاسم أحمد :

شكرا سعادة الرئيس ، طبعا من خلال الاطلاع على التقرير والمحاور التي ركز عليها مقدمو الطلب فهي أهم ثلاثة محاور ، وطبعا هذا الموضوع نوقش في الفصل التشريعي السابق ، والخطة المستقبلية – طبعا – سيتفضل بها معالي الوزير حيث سيطرح تصور برنامج الشيخ زايد أو مجلس الإدارة فيما يتعلق بآليات عمل البرنامج خلال الفترة القادمة ، وأيضاً فيما يتعلق بزيادة قيمة

القرض ، وطبعا هم أشرفوا على تنفيذ العديد والعديد من المساكن في كافة إمارات الدولة ، لذلك كان المفروض أن تدرس اللجنة المشكلة ، وطبعا زيادة العدد شيء معروف في المجالات الخدمية والإسكانية وغيرها ، فما دام هناك زيادة في عدد السكان فهذا يعني زيادة في عدد الطلبات ، لكن نحن نتكلم عن الحلول المقترحة ، فكان بإمكان اللجنة أن تقدم بعض الحلول المقترحة ، فمثلا الآن لو طرحت موضوع الشقق السكنية فهل ممكن أن نبني مجمعات سكنية تكون على هيئة شقق بحيث نوفر فيها مساحات أراضي ؟ فالأسر إذا كانت محدودة العدد مثلا تتكون من الزوج والزوجـــة أو الزوج والزوجة وطفل فممكن أن نستخدم موضوع الشقق السكنية كمجمعات ، فهذه - أيضاً - توفر بالنسبة للخدمات المتاحة سواء كان شوارع أو قضايا ترفيهية أو المياه ...

سعادة رئيس الجلسة :

سعادة الأخ علي جاسم ، هذه مداخلة جيدة في الموضوع ، لكن نحن الآن نتكلم عن ملاحظات عامة على التقرير ، فممكن أن تترك مداخلتك لحين الدخول في مناقشة الموضوع ، فالملاحظة الأولى التي أبديتها حول المحاور جيدة ، فإذا كان لديك أية ملاحظات عامة أخرى على التقرير تفضل بها ؟

سعادة/ علي جاسم أحمد :

لدي نقطة ثانية أود الحديث فيها ، فهناك مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة " حفظه الله " فهذه المبادرات لها لجنة مختصة ولها ميزانية خاصة ، وهناك بعض الأمور – مثلا – غالبيتها لا تتعلق ببرنامج الشيخ زايد للإسكان ، وإنما تتعلق – مثلا – بوزارة الأشغال والتي تعتبر كقطاع يختلف عن برنامج الشيخ زايد للإسكان ، فكان المفروض من اللجنة أن تضع النقاط التي تتعلق ببرنامج الشيخ زايد للإسكان وليس بوزارة الأشغال العامة ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

إذا لم يكن هناك أية ملاحظات عامة أخرى على التقرير سننتقل إلى طالبي مناقشة الموضوع ، ونبدأ برئيس اللجنة الأخ أحمد الأعماش مشكورا على المجهود الذي بذلته اللجنة في دراسة هذا الموضوع ... عفوا يا أخ أحمد ، تفضل سعادة المراقب – مصبح الكتبي .

سعادة/ مصبح سعيد الكتبي: (مراقب المجلس)

سعادة الرئيس ، لم يتم التصويت على التقرير إذا كان الإخوة يوافقون عليه أم لا .

سعادة رئيس الجلسة :

يا أخ مصبح ، في مشروعات القوانين نعم نحتاج إلى التصويت للموافقة عليه من حيث المبدأ ، أما التقرير فتبدى عليه ملاحظات عامة لأننا اكتفينا بقراءة الملخص فقط ، وبعد ذلك ننتقل إلى

مناقشة الموضوع ، والآن ليتفضل سعادة الأخ أحمد الأعماش مع الرجاء الالتزام بالوقت وعدم تكرار الملاحظات .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا سعادة الرئيس ، أكرر شكري وتقديري لكم ، كما أهنئك – سعادة الرئيس – على ترأس الجلسة اليوم ، أخواتي وإخواني الأعضاء ، إن برنامج زايد للإسكان يعد لبنة من لبنات التقدم والازدهار في الدولة ، وقد حقق البرنامج الكثير من الأماني والآمال لشريحة كبيرة من أبنائكم المواطنين ، وحقق لهم العيش الكريم في بيوت ذات مواصفات حديثة وراقية تتناسب مع المواطن الذي هو الثروة والذي يقدر من قبلكم جميعا ، فلكم الشكر ، والشكر موصول لمعالي الوزير .

ومناقشة الموضوع اليوم هو من منطلق المسؤولية الرقابية للمجلس التي حددها الدستور ، وقد بذلت اللجنة الجهد المقدم لكم من خلال التقرير ، وقد التقت اللجنة مع ممثلي البرنامج ، وهنا أود أن أتقدم باسم اللجنة بالشكر والتقدير لمعالي الشيخ حمدان بن مبارك – رئيس البرنامج ومجلس إدارة البرنامج ولجميع العاملين في البرنامج على التعاون وتوفير جميع ما طلبته اللجنة من معلومات ، فلكم الشكر منا يا معالي الوزير ويا إخواننا أعضاء البرنامج . إن البرنامج له انجازات كبيرة يشهد لها الجميع ويعلم بها الجميع ، ولكن اللجنة – يا اخوان – رأت أن من واجبها أن لا تتكلم عن الإيجابيات ، لأن الإيجابيات تحققت ، وهذا واجب ، ولكن رأت أن تتكلم عن ما هو متمنى وما هو مطلوب ، وما يتمناه أبناؤكم المواطنين حيث أن المواطنين يعلمون بأن المجلس الوطني هو الجهة المسؤولة عن نقل مطالبهم للحكومة ، والمسؤولية تقع على كل عضو من أعضاء المجلس الوطني ، وهو الذي يتلمس ما هي الحاجات وما هي النواقص وما هي المطالب وما هي الأمنيات التي يتمناها كل مواطن في جميع أوضاعهم المعيشية والإجتماعية أو الظروف الخاصة .

هناك قرارات صدرت من المجلس الوطني السابق ، وهناك تعديل للائحة الداخلية في المادة رقم (14) حيث حددت أو خولت مجلس الإدارة ونقلت التصريح لمجلس الوزراء لتنفيذ وتعديل أي شيء ، ونحن الآن في عام 2013م وقد تغيرت الظروف كثيرا فيما يخص كلفة البناء ونوع البناء واحتياجات الناس ، وسؤالي لمعالي الوزير ولإخواننا أعضاء البرنامج هو : ما هي الخطط التنفيذية التي أعدها البرنامج لتنفيذ التوصيات الصادرة من المجلس الوطني والتي وافق عليها مجلس الوزراء الموقر ، وما هي الخطط التي قام بها البرنامج من دراسات التي تتعامل مع ظروف واحتياجات المواطنين من حيث الحاجة للسكن ، ونوع القرض ، ونوع المساعدة ،

وشروط التحصيل التي قام بها البرنامج مشكورا برفعها لمجلس الوزراء الموقر لكي ينقل ما يلامسه من مطالب واحتياجات المواطنين للحكومة الموقرة ، ثم تنفيذها إذا كان بالإمكان ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة لمعالي الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

يسعدني أن أكون بينكم اليوم ، وأتمنى أن أجيب على كل أسئلكم واستفساراتكم حتى لا تطلبوني مرة ثانية . لا شك أننا دائما نأخذ توصيات المجلس الوطني بكل جدية ، وكذلك نأخذ كل الإقتراحات التي تأتينا من أعضاء مجلس الإدارة وحتى من الصحف وغيرها من الجهات ، وبالتالي فالخطط المستقبلية التي ندرسها تأخذ وقتاً طويلاً ، وتحتاج إلى الكثير من الدراسات والكثير من المعلومات ، والتي أحيانا لا نستطيع توفيرها بأنفسنا تتوفر لنا عن طريق الكثير من المؤسسات المحلية والذين في بعض الأحيان – جزاهم الله خيرا – يتجاوبون معنا ، وبعض الأحيان لأسباب خاصة بهم تتأخر المعلومات ، ولكن برنامج زايد للإسكان منذ تأسيسه إلى اليوم قدم ما يزيد عن (27) ألف منحة سكنية بمعدل (2400) منحة سنوياً ، وفي هذه السنة 2013 قمنا بتغيير طريقة الحساب وبالتالي سنرفع العدد إلى سبعة آلاف مساعدة سكنية في السنة أي ما يقارب ثلاثة أضعاف الرقم الحالي ، والسبب أنه مالياً كنا نأخذ المبلغ المالي نفسه ونضعه في ميزانية هذه السنة ، ولكن مع مرور الوقت وجدنا أن المبلغ لا يصرف في سنة ولا في سنتين فقلنا أننا نستطيع أن نحمل السنة المالية أكثر من الرقم نفسه ، وبالتالي هذه السنة سيكون لدينا سبعة آلاف منحة سكنية .

وبخصوص الأرقام التي تفضلتم بها - سيدي الرئيس - وهي (29) والأخ المقرر قدم (45) هذه الأرقام صحيحة ولسنا مختلفين عليها ، ولكن هذه أرقام موجودة في الطلبات وبالتالي هي أرقام غير حقيقية ، والأرقام التي لدينا حسب حسابنا يتراوح ما بين (20) إلى (24) ألف طلب قابل للدراسة ، لأن الطلبات مفتوحة ويستطيع أي شخص تقديم طلبه حتى لو كان غير مستحق ، ولما أجرينا الدراسة وأجرينا الاتصالات مع كثير من برامج الإسكان المحلية وجدنا أن بعض الأسماء موجودة في الجهتين أو حتى بعض الأسماء قد حصلوا على مساعدة من الجهة المحلية ، وبالتالي الرقم الصحيح لدينا هو ما بين (20) إلى (24) ألف طلب.

طبعاً بالإضافة إلى توجيهات صاحب السمو رئيس الدولة وصاحب السمو نائب رئيس الدولة والشيخ محمد بن زايد ، فقد كان ما نسبته (3%) من البرنامج تذهب للبناء والباقي يذهب للمنح ، ونحن نريد أن نرفع هذه النسبة إلى (30%) ، وقد بدأنا بالمشروع الأول وهو مشروع مجمع السيوح بالشارقة والذي يحتوي على (400) وحدة سكنية ، وبدأنا بمشروع آخر وهو مجمع الشيخ خليفة وفيه (400) وحدة سكنية تقريباً ، وفي نهاية هذه السنة سنبدأ بـ (300) وحدة سكنية في عجمان و (300) وحدة سكنية في رأس الخيمة وهذا كله حسب توفر الأراضي .

هناك - أيضاً - اتفاق سابق مع المصرف المركزي لحذف بعض القيود عن البنوك حتى تستطيع مساعدة المواطنين في السكن ، من ضمنها أن كل بنك له سقف معين للتمويل العقاري ، فاتفقنا مع المصرف المركزي أن نخرج البيوت السكنية من التمويل العقاري وبالتالي لا يتضخم السقف لأن البنك من صالحه أن يعطي التمويل لشخص واحد بمئة مليون درهم ولا يعطي قرضاً لمائة شخص بمليون درهم ، ومن ضمن التأمين - أيضاً - نعتبر إذا الشخص مجرد أنه قام بسداد الفائدة فإن المصرف المركزي يكتفي ولا يضع المستفيد في فئة الديون المتعسرة ، وإذا تم هذا الموضوع - إن شاء الله ونتوقعه في الربع الأول من العام الحالي - فسنستطيع أن نزيد الأعداد إلى الضعف تقريباً ، أنا لا أريد أن أتذرع بالميزانية بل الميزانية موجودة لدينا ويجب أن نستغلها خير استغلال بغض النظر عن حجمها ، أنا أرى أن الميزانية كافية ونحن نساعد الناس الأكثر حاجة للإسكان ، لدينا طريقة علمية وأنا شرحتها سابقاً للمجلس وموجودة لدي حول طريقة توزيع هذه المساكن والمنح ، والإخوان الذين اجتمعوا مع المجلس يعرفون هذا الأمر جيداً وبالتالي لا يوجد شخص في المجلس يستطيع أن يقدم طلباً على طلب لأن كل ذلك يتم عن طريق الحاسب الآلي وبالتالي تكون الأمور مكشوفة ، للأمانة - وأنا متأكد أنكم حريصون على مصلحة المواطنين - نحن نبذل جهدنا حتى لا نظلم أحداً لأننا إذا أعطينا أحد غير مستحق للمسكن نكون قد أخذناها من شخص آخر يستحق ذلك المسكن ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، إذا كانت هناك جزئية لم يجاب عليها فليتفضل الأخ أحمد الأعماش لاستكمالها ، تفضل يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً سعادة الرئيس ، شكراً معالي الوزير ، معالي الوزير ، جميع أبناؤكم المواطنين كلهم ثقة في معاليك وفي جميع العاملين في البرنامج بأنه لن يظلم أحداً ، سؤالي لا زال قائماً ولم يتم

الجواب عليه ، صدرت من المجلس الوطني في الفصل التشريعي الرابع عشر توصيات وافق مجلس الوزراء الموقر على عشر منها ، والجزء الثاني من السؤال : المادة (14) من اللائحة التنفيذية تقول : " يحدد سقف المساعدة المالية وسقف الدخل الشهري للمستفيد الذي تقدم له المنحة المالية بقرار مجلس الوزراء استناداً للأوضاع الاقتصادية وأسعار السلع والخدمات ومعدلات التضخم في الدولة " ، سؤالي : ما هو الدور الذي قام به مجلس إدارة البرنامج الموقر ؟ وما هي الآلية التي وضعها لتنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الوزراء الموقر بالموافقة على توصيات المجلس الوطني السابقة في الفصل التشريعي الرابع عشر ؟ وما هي الخطة التي قام بها المجلس بإعداد تقرير عن الحالة الواقعية للوضع من تكلفة البناء واحتياج المواطن ورفع المرتبات في الدولة وسقف المرتبات بحيث أصبح الآن أقل مرتب للتقاعد هو عشرة آلاف درهم ؟ ونحن الآن لا زلنا نتكلم بأن الذي مرتبه عشرة آلاف وما دون هو الذي يستحق المنحة وما زاد عن عشرة آلاف هو الذي يستحق القرض بينما هذا يتعارض ولا يتوافق مع الواقع الحالي للدولة ! فأرجو من معالي الوزير التكرم بالجواب ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً لسعادة العضو ، فليتفضل معالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

لقد سأل الأخ أحمد أسئلة كثيرة ولا أدري أي منها يريدني أن أجيب عليها ، إذا كنت تتكلم عن توصيات المجلس الوطني السابقة فأنا أعتقد أننا نفذناها كلها وطبقناها ، وإذا لم نقم بتطبيق أي منها فذكّرني بها.

أما بخصوص سقف المساعدات وبخصوص موضوع المنح فقد كان هذا في قانون ونحن أخذناه من القانون ووضعناه في مجلس الوزراء حتى تكون هناك أريحية إذا أحب مجلس الوزراء في يوم من الأيام أن يغير في سقف المنح أو الرواتب ، وبالنسبة لموضوع العشرة آلاف والتقاعد ، فنحن لدينا دراسات ومن ضمن التوصيات المرفوعة - وأظن أنها من قبل أحد الأعضاء في المجلس - أن نرفع السقف إلى خمسة عشر ألف درهم بدلاً من العشرة آلاف درهم ، وكل نسبة لها حسبة ، وإذا اعتمدنا مبلغ الخمسة عشر ألف درهم فهذا يعني أن ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف شخص سيسقطون من فئة القروض إلى المنح ، وهذا يؤثر على المدخول الذي تكلمتم عنه قبل قليل حول استرجاع الديون . الموضوع هو موضوع حسبة بسيطة إذا أردت أن ترفع هنا فترفع هنا والعكس صحيح ، نحن ندرس موضوع رفع الحد الأدنى إلى خمسة عشر ألف درهم ولكن هذا في نهاية

الأمر يحتاج إلى دراسة زيادة ويحتاج إلى معلومات أكثر وإلى قرار من مجلس الوزراء إذا وافق عليه ، فياليت لو يذكرني الأخ أحمد بأي توصيات لم ننفذها فأنا جاهز ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

أعتقد يا أخ أحمد أن إجابة الوزير قد شملت بعض النقاط التي ذكرتها ، وإذا كان هناك توصية بعينها تود الإشارة إليها فلتتفضل لأن لدينا كلمة واحدة في تعقيب واحد للمداخلة وبالتالي إذا لم يتم الإجابة على سؤال العضو بالكامل الذي تقدم فيه في مداخلته الأولى فمن حق العضو أن يستفسر عنها مرة أخرى ، ربما ذكرتها أنت بتفصيل أكثر في مداخلتك الثانية ، فهل ترغب بالرد بتوصية واحدة أم ننتقل إلى طالب الكلمة التالي ؟ حسناً سننتقل إلى طالب الكلمة التالي ، تفضل يا سعادة الأخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

أعتقد أنه من حق العضو - يا سعادة الرئيس - أن يقدم السؤال ثم يستمع إلى رد معالي الوزير ، وأيضاً له مداخلة أخيرة وليس الموضوع أنه اكتفى أم لم يكتف ، بل له مداخلة أخيرة ومن حقه الإدلاء بمداخلتين كل واحدة مدتها خمس دقائق حسب النص الوارد في اللائحة الداخلية للمجلس ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

للعضو الحق في ثلاث مداخلات كل مداخلة خمسة دقائق ، ويحق له تقديم المداخلة الأولى ، وفي حال إذا لم يكتفِ - أيضاً - بالرد الذي تفضل به معالي الوزير أن يعقب عليه ويطلب الرد بتفصيل أكثر ، تم الاتفاق مع سعادة رئيس اللجنة بالأمس على أننا سنقوم بهذا النظام وهناك توافق في الرؤى أن تكون المداخلة لمدة خمس دقائق ، وفي حال اكتفى العضو برد الوزير ننتقل إلى طالب الكلمة التالي ، وفي حال لم يكتف سيتم إعطاءه خمس دقائق أخرى للمداخلة ، وأيضاً حسب ما جرت عليه العادة في مناقشة المواضيع الأخرى مثل مناقشة موضوع هيئة الماء والكهرباء أن كل عضو أخذ خمس دقائق ثم تم الانتقال إلى طالبي الكلمة ، وفي حال الانتهاء منهم يرجع الدور إلى من بدأ في البداية ، تفضل يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي

عفواً يا سعادة الرئيس ، حقيقة الموضوع ليس موضوع اتفاق مع رئيس اللجنة أو اتفاق بين الرئاسة ورئيس اللجنة ، هناك مادة في اللائحة الداخلية يجب التقيد بها وهي المادة (73) وهي

التي تحدد آلية السؤال والجواب ما بين العضو ومعالي الوزير ، فنرجو الالتزام باللائحة الداخلية وليس الاتفاق ما بين الرئيس ورئيس اللجنة ، فرئيس اللجنة يمثل تقريره ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

نحن ملتزمون باللائحة الداخلية لأن من حق العضو المداخلة لمدة خمس دقائق لثلاث مرات كتعقيب ، ولكن - كما ذكرت - فقد رجعت إلى سعادة العضو وسألته هل يرغب في تعقيب آخر في حال عدم الجواب على سؤاله ، لا أن أسأله في كل مرة عن المداخلات الجديدة وإلا لن يتبقى شيء لباقي الأعضاء ، وبالتالي أعتقد أن سعادة الأخ رئيس اللجنة موجود وله مداخلة أخيرة رداً على معالي الوزير وبذلك يكون - أيضاً - قد استنفذ الثلاث مداخلات الموجودة ، تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً سعادة الرئيس ، معالي الوزير شكراً ، أملي أن نقف عند التوصيات بالتفصيل وأنا أريد أن أذكر توصية واحدة فقط لا أكثر ، التوصيات الخاصة بنظام العمل في البرنامج:

1. إعداد استراتيجية للإسكان على مستوى الدولة تراجع بصفة دورية وتأخذ بعين الاعتبار الرؤية المشمولة للإسكان ، الخطط والبرامج الإسكانية ، تقييم البرامج الإسكانية ، الزيادة في أعداد السكان ، التوقعات المستقبلية ، الطلب على الإسكان.

هذه الاستراتيجية لم تقدم للجنة - معالي الرئيس - وكذلك هناك بعض التوصيات التي صدرت من المجلس والتي وافق عليها مجلس الوزراء الموقر جزئياً منها تداخلت ، فأنا لا أتحجج إنما أطلب من معالي الوزير أن يترك الفرصة للجنة إذا أرادت أن توضح أكثر وكذلك الحكومة ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً لسعادة العضو ، هل من تعقيب أخير لمعالي الوزير ؟

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

لا شكراً يا سعادة الرئيس .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً ، وننتقل إلى سعادة سالم محمد بن هويدن فليتفضل .

سعادة / سالم محمد هويدن :

شكراً سعادة الرئيس ، بدايةً أشكر معالي الشيخ حمدان على حضوره ، وأشكر مندوبي البرنامج وأشكرهم على الجهود الكبيرة التي يقومون بها في خدمة الوطن والمواطن .

طبعاً أنا لدي سؤال لكن معالي الوزير - تقريباً - من ضمن إجاباته السابقة قد أجاب على جزئية منه وهو رفع الميزانية ، وقال أن الميزانية متوفرة والحمد لله هذه إجابة واضحة وهذه تكون بشرى للمواطنين بأن الذي يقدم طلبه - إن شاء الله - ستتم الموافقة عليه ، فأنا عندي سؤال يا معالي الوزير وهو : أرى أنه على الرغم من تأكيدات ممثلي البرنامج بمحدودية ميزانية البرنامج إلا أنه بالرجوع إلى تقرير ديوان المحاسبة عن السنة المالية المنتهية في عام 2011م اتضح لي أن البرنامج حقق وفرا في ميزانيته في الفائض ، وبلغ هذا الوضع - تقريبا - ثمانية وستين مليون ومائتين واثنان وعشرين ألف درهم عن السنة المالية 2011م ، كما أن البرنامج حقق وفرا في ميزانيته بلغ (87) مليون درهم هذا في الوقت الذي لوحظ فيه تراكم الطلبات المقدمة إلى البرنامج التي فاق عددها (45) ألف طلب ، وطبعا هذا الرقم نحن أخذناه من ممثلي الحكومة الذين كانوا في زيارة للجنة طلب منحة وقرض لغاية 2012م ، وعجز برنامج زايد للإسكان بتنفيذ بعض المشروعات السكنية والطلبات ، طبعا أنا كان عندي سؤال لكن معالي الوزير أجاب عليه وهو : ما هي العوائق التي حالت دون رفع عدد الطلبات الموافق عليها من البرنامج على الرغم من تراكم الفائض في الميزانية وعدم رده إلى وزارة المالية ؟ وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

شكرا أخ سالم ، في عام 2003م كانت ميزانية البرنامج تقريبا (640) مليون درهم ، ولكن ما وصل البرنامج كان في حدود (500) مليون درهم ، ومجلس الإدارة في ذلك الوقت قرر أن يعطي منحا زيادة على أساس أن الميزانية ستكون أكثر من (640) مليون درهم ، ولذلك حدث خلل ، ونحن كنا متفقين مع المالية على تعويض ذلك المبلغ مع الوقت ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

هل اكتفيت يا اخ سالم أم لديك تعقيب ؟ تفضل .

سعادة / سالم محمد هويدن :

شكرا سعادة الرئيس ، طبعا أنا أشكر معالي الوزير على الرد ، لكن أنا عندي سؤال ثاني وهو: ما هي خطة البرنامج للتغلب على مشكلة تراكم طلبات المنح والقروض ؟ فكثير من المواطنين تمر عليهم فترات طويلة وطلباتهم موجودة في البرنامج حيث يمكن أن يمر على تقديم طلبه ثلاث

أو أربع سنوات دون أن يحصل على الموافقة ، فهل هناك خطة لدى البرنامج لحل هذه المشكلة ؟ وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

لنعد مرة ثانية إلى موضوع الميزانية ، فأنا لن أتخطى الميزانية الموضوعة ، فإذا استطعنا أن نرفع الرقم من (2400) في الوقت الحاضر في عامي 2011 و 2012م إلى تقريبا سبعة آلاف ، فبذلك نكون ضاعفنا العدد إلى ثلاثة أضعاف ، وهذا يعني أن الميزانية تضاعفت ، وما يهم الإخوان المواطنين وأيضا أعضاء المجلس ليس الميزانية بحد ذاتها وإنما المستفيدين والذين هم أهم من حجم الميزانية ، فنحن بالطريقة الجديدة - إن شاء الله - إذا استطعنا الوصول إلى سبعة آلاف فهذا يعني كأننا زدنا الميزانية ثلاثة أضعاف ، وبالتالي فوقت الانتظار نحن وضعنا في خطتنا أن ينزل الوقت من ست سنوات في الوقت الحاضر إلى ثلاث سنوات في الثلاث سنوات القادمة ومن ثم إلى سنتين ، وبذلك نكون عملنا شيئا كبيرا ، لذلك أن تحدد في التوصية مسألة سنة غير صحيح ، وسأعطي مثالا بسيطا على ذلك ، فإذا أعطينا اليوم شخصا معينا المنحة فإنه يستفيد منها بعد تسعة أشهر من الموافقة عليها ، وبالتالي فهذا المبلغ المحجوز لنا لا نستخدمه لمدة ثمانية أو تسعة أشهر ، لذلك نحن نريد أن ندور هذا المبلغ بحيث أنه لا يستخدم في الثمان أشهر الأولى ، وهناك البعض لا يستخدمه إلا بعد سنتين ، وكذلك هناك البعض حتى لا يأتينا ، ومن الأرقام الموجودة الـ (49) فيها أكثر من أربعة آلاف غير موجودين ، فنتصل بهم ولا نجدهم بالرغم أنهم حصلوا على الموافقة على المنحة ، لذلك فأيضا نطالب المواطنين أن يركزوا معنا في هذه المسألة، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة للأخ سلطان السماحي - عضو اللجنة .

سعادة/ سلطان سيف السماحي :

شكرا سعادة الرئيس ، أرجو أن تسمحي لي - طال عمرك - أن أنتهز هذه الفرصة في تهنئة سيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد - رئيس الدولة ، وسيدي الشيخ محمد بن راشد - نائب رئيس الدولة ، وحكام الإمارات وشعب الإمارات بفوز منتخبنا الوطني الذي أثلج الصدور ، كما

أهنئ معالي الشيخ حمدان بن مبارك كونه رياضي ومن المؤسسين الرياضيين في دولة الإمارات على هذا الإنجاز الكبير ، ولو تسمحي لي - سعادة الرئيس - لدي مداخلتين أو سؤالين في الموضوع ، فأثناء تدارس الموضوع لوحظ بأن المستفيد من القرض أو المنحة في بعض الإمارات يعاني في الحصول على أرض سكنية بحسب اللوائح المحلية في كل إمارة ، فقد صادف وجود حالات استحقت القرض السكني أو المنحة ولكن الجهات المحلية تتباطأ في منح قطعة الأرض للمستفيد مما يؤدي إلى إلغاء موافقات القرض أو المنحة من البرنامج ، فأنا أتساءل عن آلية التنسيق التي يقوم بها البرنامج مع الجهات المحلية في منح قطع الأراضي السكنية ، وما مدى تعاون هذه الجهات مع البرنامج ؟

سعادة رئيس الجلسة :

إذا أمكن يا معالي الوزير أن يستكمل سعادة العضو مداخلاته جميعا أولا ومن ثم الرد عليها ، تفضل يا أخ سلطان .

سعادة/ سلطان سيف السماحي :

كما يلاحظ بالاطلاع على التقارير الصادرة من المجلس الوطني الاتحادي حول موضوع برنامج الشيخ زايد للإسكان أن من أهم الإشكاليات التي واجهت المواطنين المستفيدين من المساعدات السكنية هو عدم توفير مرافق أساسية للمجمعات السكنية من إمداد الكهرباء والماء والطرق مما يؤدي إلى تكبدهم مصاريف إضافية لتوصيل خدمات الكهرباء والماء إلى وحداتهم السكنية تصل إلى ثلاثين ألف درهم ، وعليه أتساءل : ما هي الإجراءات التي قام بها البرنامج للتنسيق مع الجهات المختصة لتهيئة وتوفير الخدمات الأساسية للأراضي السكنية ؟ وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

ليتفضل معالي الوزير بالرد على سؤالي سعادة العضو .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

السؤال الأول بخصوص الأراضي ، طبعا هذا الموضوع يخص الإخوان في المحليات ، ولكن نحن بالتواصل معهم للأمانة أنهم يتجاوبون معنا في كثير من الحالات بمجرد أن نعطي رسالة للشخص المستفيد أن هذا الشخص مستحق ، وبالتالي نحن سنعطيه المساعدة السكنية ، فكثير من الأوقات الإخوان في البلديات يتجاوبون معنا ويعطونهم الأرض .

النقطة الثانية بخصوص المدة : فإذا أتانا الشخص بعذر مقنع لعدم استخدام المبلغ أو المساعدة نجدد له ، فنادر جدا في سحبنا عنهم الموافقة بسبب التأخر في استخدام المنحة إلا إذا واحد مضى على الموافقة له أربع سنوات ولم نجد له أي أثر فهذا نعم نسحب الموافقة عنه ، لكن إذا كان كما تفضل الأخ العضو هناك مشكلة لهذا الشخص في الحصول على قطعة الأرض ، أو كان هذا الشخص في بعثة دراسية أو في مهمة خارجية من الدولة فهذه الأمور كلها نأخذها بعين الاعتبار ، وللأمانة الذين ألغيت الموافقة على مساعداتهم هم نسبة نادرة جدا والسبب الرئيسي أنهم غير متواجدين .

بخصوص توفر المرافق : نحن كل المساكن التي نبنيها نوصل لها كل الخدمات ، أما بخصوص المرافق فنحن تم اتفاق بيننا وبين الإخوة في المحليات خاصة في المجمعات فالمرافق إذا كان الأخ العضو يقصد بها المرافق التجارية فنحن نحاول بيعها للقطاع الخاص ليستثمرونها ، أما إذا كان يقصد المرافق الأخرى من المدارس والمستشفيات فهذا يكون بالتنسيق مع الوزارات المختصة حتى يكون المجمع كاملا ، لأنه إذا كان المجمع يضم (400) بيت فلا بد من الحاجة إلى مستوصف وإلى مدرسة ودفاع مدني ، فكل هذه الأمور نحن ننسق بشأنها مع الوزارات الأخرى ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

هل لديك تعقيب يا أخ سلطان ؟ تفضل .

سعادة/ سلطان سيف السماحي :

نعم سعادة الرئيس ، استفسر الأخ أحمد الأعماش في أحد التوصيات في الدورة السابقة للمجلس، وقد تم الموافقة عليها من مجلس الوزراء الموقر وهي : " عقد شراكات مع البلديات المحلية والجهات الأخرى ذات الاختصاص وبرامج التمويل المحلية للحصول على المعلومات مباشرة دون طلبها من المستفيد " فآلية التطبيق وحتى نحن لابد أن نقدر ونشكر جهود وحرص معالي وزير الأشغال في تطوير العمل في برنامج زايد للإسكان وهذا ما عايشناه في ظل إدارته للبرنامج في فتح فروع ومكاتب في باقي إمارات الدولة لتسهيل طلبات المواطنين ، كذلك تقديم الخدمات ، وهذا يجب أيضا أن يكون من صلاحيات الفروع وهو التعاون مع المحليات لأن هناك فئة كبيرة ببعض إمارات الدولة تعاني من عدم وجود أراضي أو منح للمقترضين أو الحاصلين على المنحة السكنية من الدولة تصل إلى مدة سنة أو سنتين أو سنتين ونصف ، فما ذنب المواطن في عدم حصوله على أرض سكنية لكي يبني عليها ويستفيد من القرض أو

المنحة ؟ وهذا يجب علينا وحرص الوزارة أيضا في وجود آلية والعمل الاتحادي في وجود آلية أو قانون أو تشريع لكي يوفر للمواطن الحق الدستوري الذي ينص على وجود أرض سكنية لكل المواطنين ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

معالي الوزير هل لديك تعقيب على ما تفضل به سعادة الأخ سلطان السماحي ؟ تفضل .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

نعم ، بخصوص الشراكات مع الدوائر المحلية وبرامج الإسكان فهي موجودة ، فنحن مرتبطين مع كل البلديات الذين لديهم نفس نظام الأجهزة الإلكترونية الموجودة عندنا ، وبالتالي فكل المعلومات تأتينا إلكترونيا ، وكل برامج الإسكان أيضا ، فعندنا اجتماع دوري مع برامج الإسكان لمناقشة السياسة الإسكانية بشكل ما ، فممكن أن يكون لدى الإخوة طرق في بعض برامج الإسكان أفضل منا فنستطيع الاستفادة منهم ، لذلك فنحن عندنا تنسيق معهم ، وارتباط كما ذكرت مع معظم البلديات الذين لديهم نفس النظام .

أما بخصوص الشركات الخاصة فنحن وقعنا الكثير من اتفاقيات الشراكة مع القطاع الخاص الخاصة بالبناء ، وبالتالي فمن يتعامل مع الشركات التي بيننا وبينها اتفاق في هذه الخصوص فإنه يوفر من 20 - 25% في سعر المواد الأساسية ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة للأخ حميد بن سالم - عضو اللجنة .

سعادة / حميد محمد بن سالم :

شكرا سعادة الرئيس ، أنتهز هذه الفرصة وأهنئ سعادتك على ترأس هذه الجلسة ، فهذه سابقة وإضافة تحسب لدولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد " أطال الله في عمره " ، وهذا ليس غريبا على دولة الإمارات .

الناحية الأخرى : أود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى معالي الشيخ حمدان بن مبارك على جهوده القيمة والواضحة في تطوير البرنامج ، ونحن نلاحظ في مختلف الإمارات وخاصة الإمارات الشمالية مناطق كثيرة لولا جهود البرنامج لما رأت النور ، فهناك بيوت كثيرة أنشئت وشيدت بتشجيع البرنامج وبدعم البرنامج ، وهذا جهد نشكر سمو الشيخ حمدان عليه ، وبنفس الوقت العام الماضي

أمر سمو الشيخ حمدان بمتابعة جميع الطلبات المتراكمة لسنين كثيرة مضت ، وتم هذا ، ونحن تابعناه على كثير من المراحل ومعظم هذه الطلبات أنجزت ولله الحمد ، ويشكر عليها .

كما أنني أؤكد على كلام معالي الشيخ حمدان عندما قال أن الأخ أحمد الأعماش سأل أسئلة كثيرة ، وأؤكد أنه حرق سؤالين من أسئلتي المتفق أن أتقدم بها أنا ، لذلك لدي سؤالين ممكن أن أضعهم في سؤال واحد إذا سمحت لي يا معالي الوزير ، والأول هو بالنسبة لبرنامج النقاط : فهل يرى معالي الوزير أن برنامج النقاط يحتاج إلى إضافة ، وما هو التقييم الذي تم على البرنامج ؟

السؤال الآخر تطرق معالي الوزير وتكلم عنه وهو بخصوص نسبة زيادة سقف المنحة ، ونحن نعرف أن هذا في المادة (14) راجع للائحته التنفيذية لمجلس الوزراء ، ولكن نحن نطالب معالي الوزير وبمعرفتنا بكرمه أن يرفع هذا السقف ، فهو قال أن يرفع إلى (15) ألف درهم ، وإذا رفع - أيضا - إلى عشرين ألف درهم فهو كريم والمواطنين يستاهلون ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً لسعادة الأخ حميد بن سالم ، ورئيس اللجنة لا نستطيع أن نقول له إذا طرح أسئلة أكثر فأنتم تتفاهمون فيما بينكم في اللجنة لكن عموماً كل ذلك يصب في مصلحة واحدة إن شاء الله ، والآن ليتفضل معالي الوزير بالرد لو تكرمت .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

شكراً للأخ حميد على الإطراء ، الذي قمنا به كله واجب وكله بركات الشيوخ وتوجيهات معازيبنا ، وبخصوص النقاط التي ذكرتها فكل ذلك مستحدث وليس بجديد وهو تقريباً بعدما استلمت البرنامج بسنة ولكن كان هذا مقترح من بعض الإخوة في البرنامج ، الجيد في نظام النقاط أنه يعطيك الاتجاه الصحيح للمنحة وبالتالي لا أحد يستطيع أن يقدم أحد على آخر لأي سبب ، وبالتالي تكون الأمور واضحة للجميع ، فأي شخص يدخل المعلومات في برنامج زايد فإن برنامج النقاط يرتب له وجوده في الجدول ... أنا لا أحد يسمعني .. لا الرئيس يسمعني ولا الأعضاء يسمعونني .. انتهوا من حديثكم واسألوني بعدها ..

سعادة رئيس الجلسة :

لو سمحتم يا أصحاب السعادة الأعضاء أرجو الهدوء في القاعة ، تفضل يا معالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

بالنسبة لسقف المنحة فأنا لم أتكلم عنه يا أخ حميد بل تكلمت عن سقف الراتب وبالتالي سقف الراتب - مثلما قلت - إذا رفعناه إلى (15) ألف درهم فإن هناك - تقريباً - أربعة آلاف شخص سيدخلون إلى فئة المنح ، وإذا رفعناه إلى عشرين ألف درهم فأتصور أن الرقم سيزيد أو حتى سيتضاعف وبالتالي سنضطر إلى تصغير العدد للقروض ، بالتالي لابد أن ندرس الموضوع أكثر وأتصور أن السقف (15) ألف درهم هو سقف مقبول ولكن لابد من مزيد من الدراسة ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، هل تم الرد على أسئلتك يا أخ حميد أم أن لك استفسارات أخرى ؟

سعادة / حميد محمد بن سالم

نعم يا سعادة الرئيس أكتفي .

سعادة رئيس الجلسة :

والآن ننتقل إلى سعادة الأخ أحمد محمد بالحطم العامري عضو اللجنة فليتفضل مشكوراً .

سعادة / أحمد محمد بالحطم العامري :

بسم الله الرحمن الرحيم ، سعادة الرئيس ، معالي سمو الشيخ حمدان بن مبارك ، أشكره على تفضله وحضوره لهذا المجلس الطيب ، وكما تعرفون أن الشعب له حق ، والقيادة أعطتنا الحق وبارك الله بهذه القيادة لما تعطيه وتقدمه لهذه الدولة ، لكن لدي استفسارات بسيطة حول مكرمة رئيس الدولة " حفظة الله " مثلما عودنا " أطال الله بعمره " والمرحوم الشيخ زايد ، أود أن أستفسر من معالي الشيخ عن المكرمة التي أعطيت في اليوم الوطني وهي عشرة آلاف مسكن ، ماذا تم بشأنها ؟ وما هي الآلية المعمول بها ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً للأخ سعادة العضو ، فليتفضل معالي الوزير بالرد لو تكرمت .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

شكراً للأخ أحمد ، هذا السؤال يوجه إلى لجنة مبادرات رئيس اللجنة ولكن لأن لدي معلومات فسأجيب بالمعلومات التي لدي ، وهذه المكرمة تنفذ عن طريق وزارة الأشغال ولكن الخطط عندهم ، وإلى الآن تم توزيع - تقريباً - (3100) مسكن بالإضافة إلى العشرة آلاف مسكن التي

تفضل بها الأخ أحمد وميزانيتها موجودة طبعاً ولكن يتم حسب المناطق والاحتياجات فتتم دراستها من قبل اللجنة ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً لمعالي الوزير لتوضيح هذه النقطة وتوضيح ما تم إجراءه بالنسبة لتنفيذ مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة ، ننتقل إلى سعادة الأخ العضو عبدالعزيز عبد الله الزعابي عضو اللجنة سابقاً فليتفضل .

سعادة/ عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكراً سعادة الرئيس ، أعتقد أنه ليس لدي سؤال ولكني ذكرت أني كنت عضواً سابقاً في اللجنة والإخوان لم ينسقوا معي ولم يعطوني أي سؤال ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

نعم لأنه عندما يذهب الطلب إلى الحكومة يكون عليه قائمة بمقدمي الطلب وهم أعضاء اللجنة التي تشكلت عند تقديم الطلب ، وبالتالي لحفظ الحق دائماً يكون اسمهم حتى لو خرجوا من اللجنة من ضمن مقدمي طلب المناقشة ، وهذه كانت فرصة إذا كان لديك أي أسئلة بخصوص هذا الموضوع حتى كمواطن أو كعضو سابق في اللجنة ، تفضل .

سعادة/ عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكراً سعادة الرئيس ، طبعاً أشكر سمو الشيخ حمدان وهو غني عن الإشادة والدور الكبير الذي يقوم به ، وأعتقد أنا أشكره مرة أخرى وليس لدي أي استفسارات لأنهم قائمين بالدور وزيادة ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً ، فلتتفضل سعادة الأخت عائشة أحمد اليماحي عضو اللجنة .

سعادة/ عائشة أحمد محمد اليماحي:

شكراً سعادة الرئيس ، بدايةً أهنئ المرأة بدولة الإمارات العربية المتحدة وأهنئكم برئاسة الجلسة اليوم في سابقة برلمانية ، وأتقدم - أيضاً - بالشكر لمعالي الوزير الشيخ حمدان بن مبارك على حضوره وعلى جهوده المثابرة والمخلصة لتوفير المسكن الملائم للمواطن ، وهذا - حقيقة - ما نلمسه نحن في الإمارات الشمالية ، ونثمن جهود معاليكم .

سعادة الرئيس ، من خلال اطلاعي على الخطة الاستراتيجية لبرنامج زايد للإسكان للأعوام (2011-2013) لاحظت محدودية وثبات الميزانية العامة للبرنامج ، وفي ظل تزايد حجم

الطلبات المقدمة على المساكن من عام لآخر من دون أن يواكبه إنجاز للطلبات التي تم اعتمادها بالسرعة والوقت المحدد وعدم قدرة البرنامج على تلبيتها في ظل تحديات مالية التي تواجهه ، حيث حددت الميزانية السنوية للبرنامج مليار و مئتين مليون درهم خلال الأعوام الثلاثة مقارنة بحجم الطلبات المحدثة من قبل أصحابها حيث بلغت حوالي (45.619) طلب أو كما تفضل به معالي الوزير من (20000) إلى (24000) طلب منحة وقرض حتى منتصف 2012 وعليه سؤالي لمعاليكم هو : هل تم وضع مؤشر زمني متوقع لحل هذه الإشكالية ؟ وما هي خطة البرنامج لتنويع مصادر دخله لتغطية حجم الطلبات المقدمة ؟ ولماذا لا يقوم البرنامج بدراسة لربط ميزانية البرنامج باحتياجات المواطنين السنوية مع الطلبات الموجودة في البرنامج والزيادة السنوية المتوقعة وميزانية البرنامج السنوية وأعداد الطلبات الموافق عليها ليكون لدى البرنامج توقع تقريبي لوقت الحصول على المنحة أو القرض مما يساعد المواطن على ترتيب أولوياته ووضع الخطط كل حسب حاجته ؟ وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً لسعادة الأخت عائشة اليماحي ، وليتفضل معالي الوزير بالرد لو تكرمت .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

شكراً يا أخت عائشة ، في بداية الأمر أحب أن أشكر الأخ عبدالعزيز الزعابي حيث كان عضواً لدينا في برنامج زايد للإسكان وقد قدم الكثير من الأفكار الجيدة ، وبخصوص الميزانية - حتى تكون أمورنا أكثر وضوحاً - لا نتكلم فيها لأن هناك ميزانية صفرية معتمدة من مجلس الوزراء لكل ثلاث سنوات ، فبالتالي مهما تكلمنا عن الميزانية فلن نستفيد من شيء ، لذلك دعونا نفكر بأفكار أخرى - كما قلت قبل قليل - أن نحاول لتوصيل الرقم إلى ثلاثة أضعاف مثل موضوع المصرف المركزي ، هذه الأفكار هي التي تنفعنا ، وحتى لو حصلت على عشرة مليارات درهم فسأصرفها ولو أعطوني مائتي مليار درهم فسأصرفها ، ومن المستحيل أن يأتي يوم ونقول سنوقف كل برامج الإسكان لأن الكل اكتفى ، بالتأكيد هذا لن ينتهي لأن بعد عشر سنوات سيتزوج الولد ويرزق بولدين وبالتالي تكون الدورة متجددة ، فأنا أشكر الأخت عائشة على حرصها على موضوع الإسكان ، نحن نحاول أن نعطي الشخص الأكثر استحقاقاً ونحاول أن نساعد وليس بالضرورة أن نجعلها مائة بالمائة كاملة ، المجمعات التي نبنيها نستطيع أن نخفض من سعرها ولكن كلها مجمعات صديقة للبيئة وهي على أحدث الطرز بحيث يستطيع الشخص العيش فيها

حياته كلها ، وأنا أطلب من الإخوة الأعضاء في نهاية شهر فبراير زيارة موقع السيوح في الشارقة حيث ستكون هناك أربعة منازل جاهزة كنماذج.

أما بخصوص الوقت فكما قلنا أقل من سنتين مستحيل وعملياً لا نستطيع تطبيق فترة السنتين ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

هل هناك أي تعقيب آخر في نفس السؤال من الأخت عائشة ، تفضلي .

سعادة/ عائشة أحمد محمد اليماحي:

أشكر معالي الوزير على ما تفضل به ، ويحدونا الأمل ولمواطنينا الذين ينتظرون بالعمل على حل إشكالية تراكم الطلبات الموافقة عليها وفق خطة زمنية ، أي يكون المواطن على علم أن خلال سنتين سيكون طلبه جاهزاً أو ثلاث سنوات حيث يستطيع ترتيب أموره خلال هذه الفترة ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً لسعادة الأخت العضو عائشة اليماحي عضو لجنة الأوقاف والشؤون الإسلامية وننتقل الآن إلى طالبي الكلمة في مناقشة الموضوع العام ، تفضل يا معالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

اسمحي لي يا سعادة الرئيس أن أعقب على كلام الأخت عائشة ، كان بودي أن نفعل ما تفضلتي به أنه خلال سنة أعرف أن المنحة ستأتيني بعد خمس سنوات وينتهي الموضوع ، كثير من الناس المراجعين يأتوني كما يأتونكم وأنا لدي بريد الكتروني مفتوح لكل شخص وأتلقى مئات الإيميلات كل يوم وكلها بخصوص الإسكان وأنا أعرف حاجة الإنسان للإسكان ، وبالعكس قلت للإخوان عندما تم تعييني في هذا المنصب واجتمعت معهم في برنامج زايد للإسكان أنه شرف لنا كلنا بأن نستطيع تقديم خدمة للمواطن بهذا الحجم ، إسكان يعيش فيه حياته كلها ولا شيء في الدنيا أهم من الإسكان ، وبخصوص الوقت فهو صعب جداً ، لأنه إذا قرأتي يا أخت عائشة نظام النقاط لدينا فهي تختلف وبالتالي ربما يستحق شخص اليوم المسكن ومن ثم يأتي شخص أكثر استحقاقاً ويستحق السكن قبل ، والذي يتكلم عنه الإخوان دائماً هو المدة الزمنية ، نحن لا نعترف بالمدة الزمنية بل نعترف بالحاجة ، ربما يكون هناك شخص قدم أوراقه منذ عشر سنوات ولكن يأتيني شخص ويقدم اليوم ويكون أكثر حاجة منه ، ونحن نعطي وزناً أكبر للسنوات الماضية فبالتالي

عملياً الذي يقدم كل سنة نعطيه نقطتين وبالتالي كلما تأخر الطلب فإن المتقدم يستفيد ، لكن لا أستطيع أنا شخصياً أو البرنامج تحديد الحاجة لأنه ربما تتغير الأمور فيما بعد ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً معاليك ، والآن فليتفضل الأخ مصبح الكتبي طالب الكلمة بإعطاء استفساراته ومداخلاته في هذا الموضوع .

سعادة/ مصبح سعيد الكتبي: (مراقب المجلس)

شكراً سعادة الرئيس ، أيضاً بدوري أرحب بمعالي الوزير سمو الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان ، واستكمالاً لحديث الإخوان أعضاء اللجنة ، في التاريخ 11 ديسمبر 2011 طالعتنا الصحف ومن ضمنها صحيفة الخليج أن هناك اتفاقية ما بين المصرف المركزي وبرنامج الشيخ زايد للإسكان لتسهيل تمويل سكن المواطنين ،

طبعاً هناك مذكرة وقعت ما بين المصرف المركزي وبرنامج الشيخ زايد للإسكان لتسهيل سكن المواطنين وسأقرأ جزءاً من هذا الطرح في الجريدة : " تضع مذكرة التفاهم هذه آلية لتسهيل مشاركة القطاع المصرفي في تمويل المباني السكنية لمواطني دولة الإمارات من خلال معاملة القروض المضمونة الفوائد بواسطة برنامج الشيخ زايد للإسكان والبرامج الإسكانية المحلية باعتبارها تسهيلات ممنوحة لمؤسسة قطاع عام لا تستهدف الربح وذلك بمقابل قيام برنامج الشيخ زايد للإسكان بتزويد المصرف المركزي بالبيانات والمعلومات ذات الصلة بالقروض التي يضمن فوائدها البرنامج ومعاملاته مع البنوك عندما يطلب المصرف المركزي ذلك ، ومن المتوقع أن يسهم هذا التفاهم في دفع عجلة برنامج إسكان مواطني دولة الإمارات ، وفي الوقت نفسه تشجيع البنوك على منح القروض وتحفيز الاقتصاد في الدولة " طبعا أنا أثمن هذه المبادرة من برنامج زايد للإسكان بتوقيع هذه المذكرة ، وأيضا أعتقد هناك تجربة محلية في إمارة الشارقة ، لكن لدي بعض الاستفسارات من ضمنها : ما هي أهم البنود الواردة في هذه المذكرة ؟ إذا كانت تحضر الإخوة هذه البنود .

أيضا ما هي الإضافة التي أضافتها هذه المذكرة أو ما الجديد الذي جاءت به هذه المذكرة أو حققته وممكن أن يلمسه أبناء الإمارات ؟

أيضا ما هي البنوك والمصارف التي استجابت لدعوة المصرف المركزي والبرامج المحلية أو على المستوى الاتحادي ؟ وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

شكرا أخ مصبح ، بخصوص البنود الرئيسية نحن بداية الأمر اتجهنا للبنوك وقلنا لهم ما هي المعوقات التي تمنعكم من إعطاء منح وقروض إسكانية ؟ فكان كما قلت من قبل موضوع سقف التمويل العقاري ، وأيضا موضوع الدفعات المستحقة حتى لا يدخل في المتعسرة ، فالمصرف المركزي وافق على هاذين العائقين بحيث يرفعها عن كاهل البنوك ، ولكن هم عندهم إجراءات إدارية ، فالموضوع في الوقت الحاضر هو موضوع إداري .

بخصوص الاستفادة : نفس الشيء لأن المبلغ الذي ندفعه نقسمه على عدد أكثر ، فالفكرة هي أنه بدل أن نعطي مبلغ (500) ألف درهم للشخص نجعل البنك يعطيه هذا المبلغ ونحن ندفع الفوائد للبنك ، فبالتالي نحن ندفع للبنك تقريبا (100 - 150) ألف درهم ، وبذلك فمبلغ (500) ألف درهم نستطيع أن نوزعها على ثلاثة أشخاص إلى أربعة أشخاص ونصف تقريبا بزيادة مبلغ الـ (500) ألف قليلا ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة للأخ مصبح الكتبي .

سعادة/ مصبح سعيد الكتبي: (مراقب المجلس)

شكرا سعادة الرئيس ، وشكرا معالي الوزير ، وأتمنى أن يتسع صدر معالي الوزير لاستفساراتي أكثر وأكثر ، أعتقد أنها من وجهة نظري الشخصية لم تحقق إضافة ، فإذا سألت اليوم في مجتمع الإمارات ودولة مثل دولة الإمارات ذات اقتصاد قوي وبها خير وشيوخها كرام وإلى اليوم ونحن نشتكي من موضوع الإسكان ، والطلبات تزيد يوماً بعد يوم ، ويقال لنا أن الأساس هو الموازنة ، والأساس هو سقف القروض أو حتى المنح التي يستحقها هؤلاء الناس ، فما المانع أن نطالب برفع الميزانية لبرنامج زايد للإسكان ، فنكرر الطلب والتوصية بذلك ، وإذا - جزاهم الله خيرا - شيوخنا جاؤوا بمبادرات فأيضاً برنامج زايد للإسكان له دور أساسي في هذا الشأن ، فإذا كان سيعتمد على البنوك ، وأيضا نربط أبناء الإمارات بالبنوك ، فالبنوك تريد أن تربح بحيث تستفيد من الدولة وأيضا من المواطنين ، والتجربة التي حصلت في إمارة الشارقة قابلت بعض الشباب الذين أحيلت طلباتهم من منح إلى قروض بسبب النقاط التي احتسبت أو

طريقة عمل هذه النقاط أحجموا عن هذه القروض ، وهناك أشخاص كانوا يريدون الزواج وتوقفوا عن ذلك ، والاستمرار في طلبات المساكن أثرت على أمور أخرى ذكرناها سابقا وهي زيادة العنوسة والمشاكل والناس المتضايقة في مساكنها ، ونحن لا نريد أن يذهب الناس كل يوم ليشتكوا لدى الشيوخ بأنهم لم يحصلوا على مساكن ، وشيوخنا كرام نعم ودولتنا قوية واقتصادها قوي وفيها خير كثير ، لذلك - أيها الإخوة - ليس هناك مانع إذا طالبنا بزيادة موازنة برنامج زايد للإسكان ، فأتمنى أن تؤخذ هذه المسألة بالحسبان ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

أنا أوجه كلامي للأخ مصبح وجميع الإخوة الأعضاء ، فأنا عندي كل الوقت اليوم معكم ، وعندي كل الأريحية ، وقد نمت وأكلت جيدا ، وليس لدي مشكلة معكم أبدا .

أخ مصبح لو سمحت تسمعني قليلا ، نحن يهمنا عدد الأعداد المستفيدة ولا تهمنا الميزانية ، فإذا كنت تريد ضعف هذه الميزانية للبرنامج أنا أقول لكم أنني أريدها أربعة أضعاف ، وضعوا هذا في التوصيات وارفعوها للحكومة بأنني أطالب بأن تكون ميزانية البرنامج هي خمسة مليارات درهم ، فلا مانع في ذلك ، ولكن دعونا نتكلم بالمنطق ، أنا أقول لكم ما هي الأشياء التي نستطيع أن نعملها والأشياء التي نستطيع أن نوردها بدون أن نبالغ وبدون أن نتكلم في أشياء من الصعب حصولها ، فكما قلت لكم إذا أعطوني عشرة مليارات سأبني بعشرة مليارات ، وإذا أعطوني عشرة آلاف سأبني بعشرة آلاف ، فهذا هو السلاح الذي أملكه ، ولا يوجد يوم من الأيام منذ دخلت الحكومة تذمرت من موضوع الميزانية ، لأن هذا عذر أنا لا أقبله أصلاً ، فالسلاح الموجود لديك قاتل به وهذا هو الموجود ، فمبلغ الـ (500) ألف درهم بدل أن نعطيها لشخص واحد - ركز معي يا أخ مصبح وإلا فلن أتكلم - نستطيع أن نعطيها لأربعة إلى أربعة أشخاص ونصف ، وبالتالي فالعدد سيزيد ، فدعونا نفكر كيف نزيد من (2400) ليصل مثلا إلى (2500) أو أي عدد آخر ، فأنا الآن بالميزانية الحالية أستطيع أن اصل بالرقم إلى ثلاثة أضعاف ، فحتى لو طلبت من الحكومة أن يزيدوا لك الميزانية ثلاثة أضعاف لن يوافقوا لك على ذلك ، لأننا - أصلا - في الحكومة متفقين على موضوع الميزانية الصفرية بحيث لا يكون هناك ديون على الحكومة ، وأنا عضو في اللجنة

المالية ولا أستطيع أن أخالف نفسي ، أتمنى أن يكون جوابي واضح وإذا أردت التوضيح زيادة على ذلك فلا مانع عندي ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

شكرا معالي الوزير ، أعتقد أن الإخوة الأعضاء يعبرون ربما عن تمنيات وتطلعات ، ونتمنى أن يتسع صدرك لها ، ونحن نعلم ذلك ، وربما هي - أيضا - تمنيات الإخوة المواطنين لحصول شريحة أكبر منهم على المساعدات والقروض .

أيضا هناك ملاحظة عامة أيها الإخوة الأعضاء ، فرجاء توجيه الكلام إلى المنصة بدل توجيهه مباشرة إلى معالي الوزير ، لو سمحت يا أخ مصبح تعقيب أخير في نفس الموضوع ، تفضل .

سعادة/ مصبح سعيد الكتبي: (مراقب المجلس)

شكرا سعادة الرئيس ، طبعا كلامي دائما أوجهه للرئاسة ، فهذا شيء مفروغ منه ، طبعا أشكر معالي الوزير على رده ، وأنا طلبت منه أن يتسع صدره - أيضا - لكلامي ،

وأنا يهمني اسم هذا البرنامج ، فهذا الاسم يحمل اسم غالي على دولة الإمارات وهو اسم الشيخ زايد " الله يرحمه " ، وأنا لا أرضى أن اسمع كل يوم أي إذاعة في الإمارات تشتكي من الإسكان، فهناك شكاوي كل يوم عن الإسكان ، في كل مكان من رأس الخيمة إلى أبوظبي ، نعم هناك فروقات إذا كان هناك محليات أو على المستوى الاتحادي ، يا إخوان إن أبناء دولة الإمارات لا يصلون حتى مليون شخص ، فإذا كنا عاجزين عن توفير السكن للحاليين فلا بأس ، لكن لنخطط للمستقبل للأجيال القادمة ، ايضا الدولة في تطور وفي نماء ، لكن أن يكون الحل إما أن نعتمد على البنوك أو نتكلم عن موازنة أو ميزانيات ونجعلها أنها عراقيل ، لا ، هناك أشياء ثانية ، أنا أتصور لولا مبادرات أصحاب السمو الشيوخ لكنا اليوم في مشكلة أكبر ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة للأخ علي عيسى النعيمي ومن بعده الأخ راشد الشريقي.

سعادة/ علي عيسى النعيمي :

شكرا سعادة الرئيس ، في الحقيقة في البداية أتقدم بالشكر للإخوة في لجنة الشؤون الإسلامية على جهودهم في إعداد هذا التقرير ، وأرحب بمعالي الوزير الشيخ حمدان ، وأشكره على تعاونه معنا - أعضاء المجلس - حيث تقدمت لمعاليه بسؤال بتاريخ 2012/12/7م في الدور السابق ، وكان السؤال حول رفع قيمة قرض برنامج الشيخ زايد للإسكان وتعديل الإطار الزمني لمنحه ، وجاءنا الرد الكتابي عليه - مشكور مرة ثانية على تعاونه الدائم معنا - في الحقيقة يوجد عندي

سؤالان : تعتبر القروض السكنية من الالتزامات طويلة المدى - سعادة الرئيس - على المواطنين ، وخلال فترة السداد تتغير ظروف المواطن ، فهل يوجد آلية لجدولة القرض السكني وتقريب فترة السداد إذا رغب المواطن أو يتمكن المواطن من السداد المبكر ؟ هذا أولا ؟

ثانيا أهمية وضع قانون خاص يضبط وينظم التصرف في العقارات المبنية عن طريق البرنامج كالبيع أو التنازل عن الحصص في الملكية مع التركيز على عملية التوارث ، وتوضيح الحالات والتعامل مع كل حالة بطريقة تضمن حقوق المنتفعين من المساعدة السكنية ، فنقترح بحسب الأحوال ولكن حالة تفصيل مستقل بأن يوضع نظام لعملية التوارث في العقارات الممولة عن طريق البرنامج لحين ثبوت توفير سكن بديل أو بلوغ الورثة السن القانونية ، فما رأي معالي الوزير في هاتين النقطتين ؟

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

شكرا أخ علي ، هناك سؤالين وسمعت سؤال ثالث ممكن أن تعيده لي بعد أن أنهي كلامي .

بخصوص جدولة القرض فإن القرض هو لمدة (25) سنة ، فإذا حصل مع المقترض أي مشكلة مالية خلال التسديد فعندنا حسبة معينة لذلك بحيث تنزل الأقساط عنه بنسبة وتناسب مع نزول راتبه ، فمثلا إذا نزل راتبه بحيث أصبح أقل من عشرة آلاف درهم فعندئذ كل ألف ينزلها نحذف عنه 10% من القرض الاصلي مقابلها ، وإذا وصل دخل الفرد إلى 2000 درهم ففي هذه الحالة نلغي عنه كل القرض .

النقطة الثانية بخصوص السداد المبكر : أيضا السداد المبكر له سياسة ، وبالتالي هناك خصم يحسب على المبلغ الكلي إذا سدد المبلغ ، فهناك حسبة من (5 - 10 - 15 - 20) ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

شكرا معالي الوزير ، أعتقد أن هناك سؤال ثالث يود معالي الوزير سماعه ، لكن بالنسبة لحسبة السداد المبكر أعتقد معاليك تقصد أن هناك خصم - تقريبا - 20% إذا تم السداد خلال العشر سنوات الأولى ، وإذا تم السداد المبكر خلال الفترة الأخرى والإلتزام بوقت الدفعات المقدمة حتى نهاية سداد القرض سيكون هناك خصم 10% ، هذا حسب النظام الموجود والذي تم التعديل عليه باللائحة ، تفضل معالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

لا ، عفوا الخصم حسب مدة السداد ، وبالتالي من يسدد خلال خمس سنين إلى عشرة سنين نعطيه نسبة أكبر ، والذي يسدد خلال فترة أطول نعطيه نسبة أصغر ، فهذه لها حسبة أعتقد لا نحتاج لها الآن .

أما بخصوص جدولة القروض فنحن - مثلا - كل شخص نعطيه أحقية في أن لا يدفع لمدة سنة ، وإذا نزل دخله عن عشرة آلاف فكما شرحت قبل قليل ينزل القسط ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

ليتفضل سعادة الأخ علي عيسى بتوضيح السؤال الثالث .

سعادة/ علي عيسى النعيمي :

شكرا سعادة الرئيس ، هو في الحقيقة بخصوص نظام التوارث في العقارات الممولة عن طريق البرنامج ، وهل يوجد نظام ؟ أي أهمية وجود نظام لعملية التوارث ، فما رأي معالي الوزير بهذا الأمر ؟

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

الحقيقة نظام الورث نحن لا نتدخل فيه ، فحسبما تقرر المحكمة وتحسب هذا العقار ، فإذا احتسبته كورث يتقاسمونه هم ، ولا نتدخل فيه ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة للأخ راشد الشريقي ومن بعده سعادة العضو شيخة عيسى العري .

سعادة/ راشد محمد الشريقي :

شكرا سعادة الرئيس ، بداية أشكر معالي الوزير على أريحيته وسعة صدره في الإجابة على أسئلة الأعضاء ، حقيقة الأمر أن برامج زايد للإسكان من البرامج المهمة جدا للدولة ومواطنيها ، ويناقش المجلس عادة هذا الموضوع في كل الفصول التشريعية ، وآخر مرة نوقش هذا الموضوع على مدى سنة بدأت في 2007 وانتهت في 2008/02/11 وهي الجلسة التي تشرفنا بحضور معالي الوزير فيها ، وفي تلك الجلسة قدم معالي الوزير خطة أو برنامج العمل الذي يتكلم عن مبادرة

حكومية بإنشاء أربعين ألف مسكن ، ثمانية آلاف موافقة سنوية في المحور الأول وتكلم في المحور الآخر عن إنشاء مجمعات سكنية متكاملة لا تقل عن ثلاثمائة وحدة في مختلف أنحاء الإمارات ، وسؤالي هنا : أين وصلت هذه المبادرة الآن ؟ حسب البرنامج الذي عرض على المجلس في ذلك الوقت يفترض أن نكون قد انتهينا من بناء هذه الوحدات السكنية ، الوحدات السكنية أو المجمعات السكنية أشار لها معالي الوزير في معرض رده على أسئلة بعض الإخوان وأن هناك مجمعين حالياً واحد في الشارقة وآخر في الفجيرة ، فأرجو توضيح هذه النقطة ؟ وإذا أحببت يا سعادة الرئيس أن أطرح أسئلتي كلها مرة واحدة فسأقوم بذلك .

السؤال الثاني : ديوان المحاسبة في تقرير مراقبته لبرنامج زايد أشار إلى أن عدد من سقط حقهم في الحصول على قرض ومساعدات سكنية في عام 2011 بلغ (804) مواطنين كانوا حصلوا على الموافقة في عام 2010 من إجمالي (2652) مواطناً أي بنسبة (30%) وهذه طبعاً نسبة عالية وهذا يعطي مؤشراً يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند دراسة الطلبات وإعطاء الموافقات فيما يختص بمعايير الاستحقاق والموافقات اللازمة عليها ، فهل قام البرنامج بمراعاة ذلك خلال السنوات اللاحقة لهذا التقرير ؟

السؤال الثالث : لماذا لا يتبنى البرنامج بعض المبادرات الأخرى التي تساهم في إيجاد حل لمشكلة السكن مثل مشروع - كما اقترحت اللجنة - المساكن منخفضة التكاليف واقتراح سياسات الدعم المناسبة لتوفير مواد البناء ، والتأجير التملكي الذي ينتهي بالتملك ، وهناك - كذلك - مثال آخر وهو مشاريع التملك الحر ، فدولة الإمارات تزخر بمشاريع التملك الحر لغير المواطنين فلماذا لا يأخذ الصندوق هذه الأشياء بعين الاعتبار ويستطيع المواطن أن يشتري في هذه المشاريع بضمان الحكومة ويسدد الأقساط كما تفعل بقية الناس ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً سعادة الأخ راشد الشريقي على هذه الأسئلة ، تفضل يا معالي الوزير بالرد عليها لو تكرمت .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

شكراً للأخ راشد ، بخصوص الأربعين ألف وحدة سكنية فنحن - بلاشك - أننا في بداية السنة وقد نفذنا ثمانية آلاف وحدة سكنية كما اتفقنا معكم تحت هذه القبة ولكن في السنوات الباقية عندما دخلنا في 2009 والمشاكل المالية عدلنا في حساباتنا ووزارة المالية حتى لا نحمل الحكومة عبء زيادة ، ولكن الآن بعد المستجدات الجديدة عدنا - تقريباً - إلى نفس الرقم - كما قلت لكم - في

2013 لدينا 7 آلاف وحدة سكنية ، وبخصوص المجمعات السكنية فهي موجودة حالياً وكما قلت تفضلوا وشاهدوها في آخر الشهر في الشارقة في منطقة الشيوح ، ومجمع الشيخ خليفة في الفجيرة، بالإضافة إلى مجمعين في نهاية السنة واحد في عجمان ويضم ثلاثمائة وحدة سكنية والآخر في رأس الخيمة ويضم ثلاثمائة وحدة سكنية ، ولدينا مبنى متعدد الطوابق وسنجربه إذا كان يصلح للسكن - كما تفضل بعض الأعضاء - ليكون كحل وسط.

وبخصوص الـ (804) أشخاص الذين تفضل الأخ راشد وذكرهم ، فقد سقطوا كما قلت لأننا لم نستطع أن نحصلهم وبالتالي نحن نعطيهم سنة كاملة ، فأول شيء لما يظهر اسم الشخص اليوم نعطيه سنة كاملة لفتح الملف ، فإذا أحضر لنا عذر فسنزيد له هذه السنة لكن إذا استمر لفترة سنتين أو ثلاث سنوات ولم نستطع التواصل معه بأي طريقة من الطرق فنضطر إلى شطب اسمه.

وبالنسبة للبيوت منخفضة التكاليف فأنا لا أتفق مع الأخ راشد لأن البيوت التي نبنيها هي بيوت بمعنى الكلمة وربما تشاهدونها وهي صديقة للبيئة وفيها كثير من الأمور التي تساعد المواطن على العيش بحياة كريمة في هذا السكن ، فبالتالي البيوت منخفضة التكلفة جربت في بعض المناطق لا أذكر أين ولكن الإخوة المواطنون لم يقبلوا بها.

وبخصوص التملك فنحن نستخدم هذه الطريقة ، لدينا طريقتين إما أن يتملك من اليوم الأول عن طريق المنحة أو أن يتملك بعد تسديد الأقساط وبالتالي طريقة التملك موجودة ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً معاليك ، سعادة الأخ راشد الشريقي هل لديك أي استفسار في النقاط التي طرحتها ؟ تفضل .

سعادة/ راشد محمد الشريقي :

شكراً سعادة الرئيس ، شكراً لمعالي الوزير ، طبعاً أنا لما أشرت إلى العدد (804) شخص كنت أتكلم تحديداً على إعادة مراجعة المعايير لأن هذا يعطي مؤشر ، الإنسان المحتاج للسكن يجب أن تكون لديه جدية في التعامل مع الطلب ويكون هو الحريص على المتابعة ، عندما يكون اسم شخص موجود وتنتظر عليه الحكومة والبرنامج سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات فهو يعطل طلبات أخرى أو أناس أكثر حاجة ، فالهدف من طرح الموضوع هو أنه يجب إعادة النظر في المعايير وتقويمها بما يسرع من العملية لأنه يفترض أن يكون الطرف الآخر هو الأكثر حرصاً على هذا الموضوع.

أما النقطة الأخرى التي أحببت أن أشير إليها ، عندما قصدت إلى مشاريع التملك الحر الموجودة في مختلف أنحاء الإمارات والتي تقوم بها شركات التطوير العقاري ، لماذا لا يدخل الصندوق ليجد آلية أو طريقة مع هؤلاء المطورين ويشتري هذه المساكن المبنية في مواقع ممتازة جداً وبمواصفات تتفق وحاجة المواطنين ويقوم المواطن بتسديد القرض بالسعر الأصلي للعقار على مدى السنوات المقترحة ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً لسعادة الأخ العضو ، معالي الوزير هل لديك أي تعقيب أخير على مداخلة العضو ؟ تفضل معاليك .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

هذا الكلام يتناقض مع كلام أحد الأعضاء حيث سأل أن كثير من الإخوان يخسرون منحهم لأنهم يتأخرون ، فنحن نعامل المتأخر بصفة آنية في المرحلة الأولى ولكن إذا لم يتجاوب معنا فنحذفه من الكشف.

وبخصوص المجمعات التجارية ربما الأخ راشد والإخوان يعرفون أن الشركات المطورة يختلف سعرها عن أسعارنا ونحن نتكلم أن أغلب البيوت التي نبنيها تكلف أقل من مليون درهم ، ولا أتصور أننا نستطيع أن نجد مسكن في أي شركة عقارية أقل من هذا السعر ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، والآن ننتقل إلى سعادة الأخت شيخة عيسى العري ومن بعدها سيكون دور سعادة الأخ أحمد عبيد المنصوري .

سعادة/ شيخة عيسى العري :

شكراً سعادة الرئيس ، في البداية أتقدم بالشكر لسمو الشيخ حمدان بن مبارك لتواجده وسعة صدره ، وإجاباته الموجزة التي تعطي الفائدة مما سيكون لها الأثر إن شاء الله في سابقة من نوعها أن تكون هذه الجلسة مختصرة جداً عن الجلسات التي كانت ترهقنا في السابق فشكراً لك ، كما أن الشكر موصول لسعادة أحمد الأعماش وفريق عمله في اللجنة على جهودهم في هذا التقرير.

سعادة الرئيس ، أتقدم لسمو الشيخ حمدان بتساؤلات وملاحظات عامة ، هذه الملاحظات من المواطنين الذين يستفيدون من برنامج الشيخ زايد للإسكان " رحمة الله عليه " ،

أولاً : قبل قليل ذكرت سموك القروض التي ستشمل الإمارات الشمالية ولم أسمع ذكر إمارة أم القيوين ، فأتمنى أن يكون هناك سبب لذلك ، وكذلك لاحظت في آخر أعداد من المواطنين أن أعداد المستفيدين من صندوق الإسكان في إمارة القيوين كان أقل من غيرهم في الإمارات الشمالية مما حدا بي لسؤال صاحب السمو حاكم الإمارة عن ذلك لأنني تصورت أن الحكومة المحلية لا تمنح للإسكان الأراضي ، فكان رد سموه بأنهم جهزوا الأراضي للصندوق واستمرت لمدة سنة ثم وزعت على الشباب ثم جاءهم طلب برنامج زايد للإسكان وكانت الأراضي قد وزعت ، فأتمنى أن يكون هناك اهتمام من قبل البرنامج بمواطني أم القيوين بالذات.

لدي تساؤل آخر بالنسبة للقرض ، إذا تأخر المقاول عن تسليم المسكن فإن البرنامج يأخذ من المقاول تقريباً (10%) ، فإذا كان القرض خمسمائة ألف درهم فإنهم يأخذون (50) ألف درهم ، لكن المواطن أو المستفيد أعتقد أنه يدفع الخمسمائة كاملة ، أنا أسأل عن مصير الخمسين ألف درهم ، لأن المواطن أخذ (450) ألف درهم وأنتم أخرتم هذه الخمسين ألف فأين مصيرها ؟

النقطة الثانية ، إذا أعطاني الإسكان خمسمائة ألف درهم وأنا أردت أن أبني بمبلغ ثمانمائة ألف درهم ، فالنسبة على المقاول من الإسكان تكون كبيرة وبالتالي المواطن يكون قد دفع المبلغ كاملاً لكن نسبة التأخير - فقط - تكون بالنسبة لبرنامج الإسكان أين يذهب هذا المبلغ ؟

لدي تساؤل آخر ، ففي 2004 بعد أن كانت هذه الخمسمائة ألف درهم منحة ، ثم بعد ذلك بعد وفاة الشيخ زايد " رحمة الله عليه " تحولت إلى قرض ، هناك بعض الأفراد أخذ منهم برنامج الشيخ زايد شيكات وعندما تعامل مع البنك وجد أن منهم من سحب حسابه من هذا البنك وانتقل إلى بنك آخر ، هذه الشيكات عندما راجع صندوق الإسكان هذه البنوك وجد أن هذا الشخص ليس موجوداً وأن بعضهم نقلوا حساباتهم إلى بنوك أخرى ، فكيف كان مصير هؤلاء بينما غيرهم قد دفع هذه المنحة ؟

سمو الشيخ ، لقد أعجبتني فكرة البنك التي توجهت إلى سعادة الأخ مصبح بأن يأخذها المقترض من البنك وأنتم تدفعون الفوائد ، فهذه فكرة فعلاً لو عممت فسيكون لها - كما قلت سموك - إفادة لعدد كبير من الناس.

النقطة قبل الأخيرة ، تعرف سموك أن الناس الذين يحصلون على قرض رواتبهم أقل من عشرة آلاف درهم ، ولكن هذا المبلغ في هذا الوقت مقارنة باقتصاد الدولة فإنه لا يقارن بغير الذي يأخذ أكثر من عشرين ألف درهم ، فهل فكر صندوق الإسكان بأن هذا الذي يستلم عشرة آلاف درهم أو

خمسة عشر ألف درهم بأن تقسم السلفة إلى 250 ألف درهم كمنحة والمبلغ المتبقي (250) ألف درهم يدفعها حتى لا يقارن بمن يستلم فوق العشرين أو الثلاثين ألف درهم .

كذلك مدى تعاون البرنامج مع شبابنا الذين يحصلون على منحة ويكونوا متزوجين ويعملون في إمارات أخرى مثل دبي ، ويطلبون أن تمنح لهم هذه المنحة بالسماح لهم بالبناء في دبي بالرغم من أنهم من حملة جواز سفر لإمارة أخرى ، شكراً معالي الوزير واسمح لي على الإطالة .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً لسعادة الأخت العضو شيخة عيسى العري وليتفضل معالي الوزير بالرد على الأسئلة .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

شكراً للأخت شيخة ، بخصوص المجمعات السكنية أنت تقصدين أنني لم أتطرق لإمارة أم القيوين في المجمعات السكنية ، هلا تقوم الأخت بقراءة السؤال مرة أخرى .

سعادة رئيس الجلسة :

تفضلي سعادة الأخت العضو بقراءة السؤال تحديداً لمعالي الوزير .

سعادة/ شيخة عيسى العري :

كان سؤالي عن أم القيوين - معاليك - أنك قبل قليل ذكرت أن هناك دفعة جديدة من المستفيدين من المنح والقروض لكنك لم تذكر - سموك - أم القيوين بل ذكرت رأس الخيمة والفجيرة ولم تذكر أم القيوين ، وقد تبادر إلى ذهني أن السبب في ذلك أن أم القيوين لا توجد فيها منح أراضي من الحكومة المحلية ، وأجبت على ذلك أنني أنا نفس الشيء لاحظت هذا الأمر بقلة عدد سكان أم القيوين في منح القروض ورجعت إلى حاكم الإمارة وتبين لي ما ذكرته قبل قليل ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الأخت العضو تسأل عن عدد القروض والمنح الممنوحة في إمارة أم القيوين وأنها ربما مقارنة ببعض المنح الممنوحة في الإمارات الأخرى أقل عددا ، فهل السبب يعود لعدم توفر الأراضي الحكومية الممنوحة للمشروع أو للبرنامج في هذه الإمارة ؟ وشكرا .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

إذا كانت الأخت شيخة تقصد المجمعات السكنية فنحن بهذا الخصوص نطلب من الحكومات المحلية أن تعطينا أرض أقل عدد ممكن (300) بيت ، وأقل من ذلك لا نقبل لأننا نريد أن نبني

مجمعات كبيرة ، وفي مكان يكون جاهز للاستخدام وقريب من المداخل الرئيسية ، ولذلك لا نقبل بأي أرض في أي مكان ، وبالتالي هذه واحدة من المعوقات .

بالنسبة إلى مسألة أن عدد المستفيدين في أم القيوين أقل لأن عدد مقدمي الطلب في أم القيوين يمثلون 2% من مجموع مقدمي الطلب ، وبالتالي بديهيا تكون نسبتهم أقل .

بالنسبة للأراضي : كما قلنا يجب أن تكون صالحة وجاهزة للاستخدام وبها بنية تحتية ، فلا نقبل أية أراضي .

أما مسألة خصم مبلغ (50) ألف درهم وأين تذهب : هذي لا أدري ربما الأخت شيخة عندها أحد يأتيها بمعلومات من الداخل ، فهذا الموضوع ناقشناه كثيرا ، ففي برنامج زايد عندنا اجتماع أسبوعي مع كل مدراء الإدارات ، وقبل شهرين ناقشنا هذا الموضوع بشكل مفصل ، واتفقنا أنه بغض النظر عن مبلغ الـ (50) ألف درهم فالشخص يحصل على البيت بهذه القيمة ، بغض النظر عن ذاك المبلغ ، فهذا المبلغ لا يفيده ، لأنه ربما يكون في الوسط بعض التلاعب بين المالك والمقاول يستطيع أن يؤخر لأسباب منطقية ، وبالتالي نخصم من مبلغ الـ (500) ألف درهم ، فالشخص يستلم بيت بخمسمائة ولكن عمليا هو دافع ثلاثمائة ، فهذه كان عليها نقاش موسع .

بخصوص الـ (800) نفس الجواب عليها .

بالنسبة للقروض المتعسرة : الذين لم يدفعوا حتى الآن ولم نعثر عليهم هم تقريبا خمسة أشخاص فقط من عدد (165) شخص كانوا متوقفين عن السداد ، وبعد أن اتخذنا بعض الخطوات القانونية والمالية بدأوا يدفعون ، والآن المتخلفين عن الدفع عندنا هم ما بين أربعة أو خمسة أشخاص فقط .

بالنسبة لسقف المنحة : لا أعرف إذا كانت تقصد الأخت بها سقف المنحة الـ (500) أم سقف الراتب ؟

سعادة رئيس الجلسة :

ممكن أن تحددي يا أخت شيخة .

سعادة/ شيخة عيسى العري :

أقصد سقف الراتب .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

هذا أجبت عليه في أحد الأسئلة وقلت أن سقف الراتب إذا رفعناه إلى (15) ألف درهم فسيصبح عندي أربعة آلاف شخص سيدخلون ضمن مستحقي المنحة ، وبالتالي سيقل عدد المستفيدين من

القروض ، وهذه تحتاج لدراسة ومعلومات أكثر حتى نرفعها لمجلس الوزراء إذا رأينا أن صدور قرار بهذا الأمر فيه منفعة للإخوان المواطنين ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

شكرا معالي الرئيس ، أخت شيخة هل تكتفين أم بقي لديك شيء ؟ تفضلي .

سعادة/ شيخة عيسى العري :

الحقيقة بقي لدي سؤال وهو : مدى تعاون البرنامج مع شبابنا الذين يحصلون على المنحة ويرغبون في البناء في إمارات أخرى ، فهل هناك تعاون من البرنامج مع الإمارات الأخرى حتى وإن كان حاملا لجواز إمارة أخرى ؟ وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

لا شك في ذلك ، فنحن نعطي الشخص القرض للسكن بحيث يسكن أينما يريد في أي مكان بشرط أن يكون سكنا حقيقيا ، ومثلا فتح موضوع الشقق ، إذا أراد أن يسكن في شقة فلا مانع لدينا في ذلك ، وإذا أراد أن يسكن في إمارة معينة فلا مانع - أيضاً - لدينا ، فهذه الأمور لا تهمني وإنما يهمنا ان نوفر له سكن ، والمهم أن يستطيع أن يحصل على الأرض ونحن ليس لدينا مشكلة بعد ذلك .

سأعقب على أمر آخر تكلمنا عليه قبل قليل بخصوص المعايير ، فكان هذا هو السؤال الأول ولكن انا لم أجب عليه بشكل كافي ، فالمعايير - طبعا - انا عندي أوراق وممكن أن نرسلها لكم رسميا لتطلعون عليها ، فالمعايير متغيرة طبعا ، ونحن في كل فترة نعيد دراستها ، وإذا كان لدى أحد من الموظفين مقترح ما ندرسه أو حتى من خارج البرنامج ، ونستطيع أن نرسلها لكم إذا كان لديكم اقتراحات عليها فهذا جيد ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة للأخ أحمد المنصوري وسيليه الأخ خليفة السويدي .

سعادة/ أحمد عبيد المنصوري :

شكرا سعادة الرئيس ، أشكر معالي الوزير على حضوره ، وعلى رحابة صدره في استقبال الأسئلة ، معظم الأسئلة - طبعا - تم الإجابة عليها وحصل تفاعل بين الإخوة الأعضاء ومعالي الوزير ، لذا أنا أود أن أتقدم بأسئلة من ناحية أخرى ، فمثلا إذا كان

بالإمكان أن يخبرنا معالي الوزير خلال خمس سنوات اين نتجه ؟ فتوجه الدولة هو توجه عمراني ، والبناء على مستوى القطاعات المختلفة ، وهناك مناطق جديدة تبنى وفرجان جديدة وليس بها مواطنين ، فهل ممكن أن يساهم البرنامج في ظل التنسيق ما بين جميع القطاعات الحكومية والدوائر والجهات الحكومية على المستوى الاتحادي والمحلي أن يكون هناك نسب للمواطنين في هذه الفرجان ، وهذا كنوع من الحل البديل أو المساهمة الإجتماعية من هذه الشركات بأن يعطوهم نسبة من المشاريع التطويرية التجارية للمواطنين بحيث لا تكون فيها تركز لجنسية معنية في منطقة معينة .

ثانيا موضوع الفريج : هذه فيها أبعاد اجتماعية في مسألة توزيع الأراضي والمنح للسكن، وطبعا الحكومات المحلية لها دور ، لكن هناك جانب آخر هو موضوع اللحمة ، أي التلاحم والتعاضد في الفريج إذا كانوا من ذوي القربى ، ونحن نعرف أن الدولة خلال خمس سنوات ستطور أكثر وأكثر، ونحن من أكثر تطورا وبالذات في قطاع البناء ، فكيف نستطيع أن نحافظ على هذه اللحمة والتي تعتبر عنصرا رئيسيا يساهم في عملية الولاء والانتماء للدولة .

كذلك إذا أمكن أن أسأل بالنسبة إذا كان هناك معايير ، وما هو توجه الدولة خلال خمس سنوات ، فعندنا الأجانب من جهة وعندنا المواطنين ، وهناك طلبات متراكمة ، فما الذي يضمن مثلا خلال السنوات القادمة أن تحل هذه المشكلة بطريقة إيجابية علما بأن البرنامج حسب علمي وإشادة الجميع استطاع أن يؤسس آلية استلام الطلبات والبناء وموضوع توزيع هذه البيوت بصورة إيجابية على المستوى الاتحادي ، وهذا الشيء كلنا نشيد به ، لكن نحن ننظر للمستقبل إلى أين نتجه ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

شكرا سعادة الأخ العضو أحمد عبيد المنصوري ، ولعلك ربما وضعت اليد على موضوع هام وهو رسالة هامة - أيضا - من صاحب السمو رئيس الدولة وهو موضوع التلاحم المجتمعي ، تفضل معالي الوزير بالرد على استفسارات الأخ العضو .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

شكرا أخ أحمد ، بخصوص المجمعات السكنية التي تفضلت بها فإن هذا موضوع ناقشتوه أنتم ، وناقشه الأعضاء الذين سبقوكم ، ومر علينا سنتين ودائما نناقشه ، وهو موضوع مساهمة القطاع الخاص في موضوع الإسكان ، ولكن القطاع الخاص لا يساهم .

بخصوص الحل والتوجه لمدة خمس سنوات قادمة ، نحن كما قلت نحاول أن نخفض العدد إلى أكبر عدد ممكن ولكن مستحيل أن يخفض هذا العدد ، وأنا أقول لكم من 20 إلى 24 ألف طلب صحيح ولكن أنا أستقبل سنويا بمعدل أربعة آلاف طلب في السنة ، ولنفرض أن نسبة 30% منها غير صحيح فيبقى - أيضاً - عندي تقريبا ثلاثة آلاف طلب جديدة سنويا ، فمسألة إنهاء هذه المشكلة غير وارد ولا أتصور ذلك لأن العوائل تكبر والأولاد يكبرون ، وبالتالي فما نستطيع أن نعمله أن نزيد عدد المستفيدين سنويا ، فإن شاء الله إذا التقيت بكم في العام القادم وقد استطعنا أن ننتهي من سبعة آلاف طلب وجزء من الإتفاقية التي عملناها مع المصرف المركزي ، فإذا استطعنا أن نصل إلى هذا الرقم ، وأنا لا أريد أن أعطي أرقاما زيادة ، ولكن سبعة آلاف هذه في يدي ، فإذا استطعنا أن نزيد هذا الرقم إلى عشرة آلاف طلب - ولا نقول خمسة عشر ألف طلب - نكون حققنا بذلك رقما كبيرا جدا ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

ليتفضل الأخ العضو خليفة السويدي ويليه الأخت نورة الكعبي .

سعادة/ خليفة ناصر السويدي :

شكرا سعادة الرئيس ، الحقيقة أننا نبارك لكم ترأسكم لجلسة اليوم ، ولا شك أن هذه تعد شيئاً تاريخياً بالنسبة لتمكين المرأة ، كما لا يفوتنا - الحقيقة - أن نهنئ دولة الإمارات قيادة وشعبا وخاصة بوجود الرياضي معالي الوزير الشيخ حمدان بن مبارك بفوز منتخبنا في خليجي (21) حيث جاء هذا الفوز وهذا الإنجاز بقيادة مدرب مواطن ، فنهنئ الجميع بذلك .

لا شك نحن نشكر معالي الشيخ حمدان بن مبارك - وزير الأشغال العامة - رئيس برنامج الشيخ زايد للإسكان على التجاوب الكبير من خلال الدراسة التي أجرتها اللجنة مشكورة بالتعاون مع المسؤولين في البرنامج ، فلا شك أن الدراسة جاءت متكاملة إلى أبعد الحدود ، وأوضحت أن هناك مشاكل يعاني منها البرنامج لا يمكن أن نتجاهلها أبدا وهي قصور الإمكانيات المادية ، وكما أوضح معاليه أن هذه في طريقها - إن شاء الله - إلى الحل ، كذلك التأخير في تسلم الأراضي من البلديات المحلية ، وتأخر المقاولين ، ومشاكل الخدمات ، كل هذه المشاكل ساهمت في تراكم الطلبات حتى أصبحت بهذا الحجم ، والأيام تمر والعائلات تتغير وتزداد .

قام المسؤولون في البرنامج مشكورين وعلى رأسهم معالي الشيخ حمدان بن مبارك وزير الأشغال العامة بتوقيع اتفاقية مع المصرف المركزي للاستعانة بالبنوك في إدارة هذا البرنامج ، هذا بلا

شك شيء جيد ، وهنا سؤالي يا معالي الوزير : متى ستفعل هذه الاتفاقيات وهل ستساهم في التغلب على مشكلة تراكم هذه الطلبات ؟ وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

شكرا أخ خليفة ، مبروك للجميع ، وطبعا أنت - أيضا - رياضي قديم وأقدم مني في الرياضة ، ولا أقصد السن طبعا وإنما أقصد الرياضة فقط .

للأمانة الإخوان في المصرف المركزي متعاونين معنا جدا في هذا الموضوع بالذات ، وتجاوبهم كان سريعا ، ولكن هم عندهم بعض الأمور الإدارية التي لابد أن يمروا عليها ، فأنا كما ذكرت قبل ذلك إذا استطعنا بمساعدتهم - إذا استطاعوا الانتهاء من الأمور الإدارية - الانتهاء من الموضوع في الربع الأول من العام 2013م فأتصور أن العديد سيزيد كثيرا ، فسوف يزيد ثلاثة أضعاف ، وبذلك بالإمكان أن نصل تلبية عشرة آلاف طلب وبذلك نكون نحن المستفيدين ، وشكرا .

سعادة / خليفة ناصر السويدي :

لا يوجد تعقيب ، لكن إذا من ناحية السن أنا أعترف أنني أكبر من الشيخ حمدان ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة الآن للأخت نورة الكعبي وبعدها سعادة الدكتورة منى البحر .

سعادة / نورة محمد الكعبي :

شكراً سعادة الرئيس ، وأشكر معالي الوزير على حضوره وتعاونه مع فريق العمل ، سؤالي أجاب عليه معالي الوزير ، فقد تقدم به سعادة العضو علي النعيمي بخصوص آلية سداد القروض، والفكرة واضحة ، وأحب - أيضا - أن أشيد بدور برنامج زايد للإسكان في موضوع النقاط ومصداقية هذا الأمر ، وأتمنى أن يكون هناك توعية أكثر للأفراد بنظام النقاط وكيف أن هذا النظام يحتذي بالمصداقية ونظام يساعد على وضع الأولويات ، ومن ثم تغيب الكثير من النقاشات في التأخير وما إلى ذلك ، فشكراً جزيلاً .

سؤالي هو : ما هي - إذا صنفنا - أكبر التحديات التي تواجهها الإدارة وبالطبع نحن وضعنا الميزانية على حدة ، ولدينا نظام النقاط وهذه تحديات بالتأكيد تكون لجهات محلية أو أخرى ، ما هي التحديات التي تواجهها وما هي آلية الإدارة في تحدي هذه التحديات ، وشكراً جزيلاً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً لسعادة الأخت نورة الكعبي فليتفضل معالي الوزير بالرد .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة - رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

شكراً للأخت نورة ، بخصوص التوعية فموجود لدينا على الموقع الإلكتروني للبرنامج كل هذه النقاط كل هذا التوضيح بالإضافة إلى أن الشخص يستطيع أن يتابع طلبه ليعرف أين وصل بالضبط لأن المتقدم يستطيع الحصول على اسم مستخدم ورقم سري ، بالإضافة إلى أن هناك اجتماعاً دورياً وفي كل شهر نصدر (200) مساعدة سكنية ، وفي وقت التسليم نعقد اجتماعاً موسعاً لكل أصحاب الطلبات وغيرهم لنوضح لهم أموراً كثيرة من ضمنها كيف يبني البيت وكيف يصونه ونساعدهم في ذلك ، بالإضافة إلى أنه لدينا (24) نموذجاً جاهزاً في البرنامج وأي شخص يستطيع الحصول عليه بكل الوثائق ليعطيه للمقاول ويستخدمه في المناقصة .

وبخصوص السؤال حول التحدي الأكبر فهناك برنامجان للإسكان في الإمارات واحد منهما غير موجود في أي مكان في العالم وهو صندوق الزواج ، وأتصور أن برنامج إسكان بطريقة برنامج زايد للإسكان غير موجود بكثرة وهناك برامج إسكانية بكل العالم ولكنها مختلفة عن برامجنا ، وبالتالي دائماً هناك تحدي مثل الاقتراحات التي قدمها الإخوان قبل قليل والاقتراحات التي يقدمها الموظفين لدينا ، وكذلك لدينا مشكلة كبيرة في التواصل بالرغم من أننا نستخدم الهواتف والفاكسات والإيميلات وغيرها ، ولكن في كثير من الأوقات يغير بعض الإخوان أرقام هواتفهم بدون إخبارنا وكذلك بريده الالكتروني وبالتالي - كما تفضل الإخوان - تكون لدينا مبالغ محتجزة لهؤلاء الأشخاص ولا يظهرون، ولهذا السبب سنرفع هذه السنة عدد المستفيدين من 2400 إلى 7000 مستفيد لأن هناك الكثير من الناس لا يستفيدون منها وبالتالي لا داعي لحجز هذه الأموال ، وشكـراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، وشكراً للأخت نورة الكعبي ، وننتقل الآن لسعادة الأخت الدكتورة منى جمعة البحر ومن بعدها من طالبي الكلمة سيكون سعادة الأخ عبيد حسن بن ركاض .

سعادة / د. منى جمعة البحر :

شكراً سيدي الرئيس ، في البداية أود أن أهنئك برئاسة هذه الجلسة وهذه السابقة التاريخية ، وفي الحقيقة هذه خطوة من الخطوات الكثيرة التي تكرس دور ومكانة المرأة في الإمارات فهنيئاً لنا جميعاً ، كما أشكر لجنة المرافق والشؤون الإسلامية على مجهودها الكبير في تقديم هذا التقرير

وأشكر معالي سمو الشيخ حمدان على حضوره وعلى تفاعله الجميل ، وفي الحقيقة أنا ليس لدي أسئلة ولكن عندي مقترحات وأتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار إذا لم تكن متحققة .

المقترح الأول : تشكيل لجنة في وزارتكم العامرة تكون متعلقة بالنظر في الحالات الإنسانية بالذات فيما يتعلق بالنساء من الأرامل والمطلقات أو النساء المتزوجات من أجانب واللاتي كفل لهن القانون الحصول على منحة الإسكان لأنه - كما تعرفون - أن هذه فئة ربما تكون أكثر ضعفاً في المجتمع ولتوفير الحياة الأسرية الكريمة لهن ولأبنائهن إذا كان عندكم مثل هذه اللجان التي تنظر في حالتهن - مع احترامنا للطلبات المقدمة من الشباب - وهذا لا يقلل من أهميتها ولكن للمرأة خصوصية نرجو أخذها بالاعتبار .

أيضاً أقترح - يا طويل العمر - إذا كانت هناك إمكانية إنشاء صندوق مدعوم من قبل الحكومة وزكاة المال ورجال الخير والقطاع الخاص كجزء من المسؤولية الإجتماعية لهذا القطاع أن يوفر القرض الحسن للشباب مع منحة الإسكان وذلك حتى نحمي هؤلاء الشباب من عملية التدين والدخول في دائرة الدين التي لا تنتهي ومن ثم ترجع الدولة لتعاني من مشكلة الديون ، وهذه مشكلة اجتماعية - في الحقيقة - تؤثر بشكل كبير على الاستقرار الأسري وخاصة أن الجانب المادي - وكما تعلم ونعلم جميعاً - أن الاستقرار الأسري هو أساس الاستقرار المجتمعي .

هذه مجرد مقترحات لتطوير هذا الجهاز وأنا كلي يقين وثقة بالبرنامج وبما تقدمونه من جهود كبيرة في هذا المجال ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

أشكر الأخت الدكتورة منى البحر على هذه المقترحات ، وليتفضل معالي الوزير بالرد لو تكرمت .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة - رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

شكراً للأخت منى ، بلاشك أن هذين المقترحين جيدين ، وبالنسبة للمقترح الأول بخصوص الأرامل والمطلقات فنحن كل طلب من مطلقة أو أرملة نسحبه مباشرة بدون أن يمر على موضوع النقاط ونجري عليه دراسة خاصة ، لأن أغلبهن - كما تفضلت الدكتورة - لهن حالات خاصة ، وبالتالي تسحب هذه الطلبات وتدرس من قبل لجنة شكلتها بنفسي بدون الدخول في نظام النقاط وبالتالي يكون لهذه الطلبات أولوية دائماً .

وبالنسبة للمقترح الثاني وهو إنشاء الصندوق فهو مقترح ممتاز ولكن لا أدري كيف سيطبق بل يجب أن يكون هناك مسؤول ليطبقها ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

هل لدى سعادة الدكتورة أي استفاضة بخصوص تطبيق القرض ؟ تفضلي .

سعادة / د. منى جمعة البحر :

شكراً سيدي الرئيس ، لا توجد لدي أي إضافة وشكراً لمعالي الوزير .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً ، وننتقل إلى سعادة الأخ العضو عبيد حسن بن ركاض ومن ثم سعادة الأخ أحمد محمد رحمة الشامسي .

سعادة / عبيد حسن بن ركاض :

شكراً سعادة الرئيس ، وأشكر معالي الوزير ، وأشكر إخواني الأعضاء ولم يتركوا لي أي مجال لأسأل عنه ، فقد سألوا كل الأسئلة قبلي ، ولكن بخصوص مبلغ الخمسمائة ألف درهم - المنحة - أرى أنها لا تكفي لبناء منزل لشخص ، لأن بناء البيت يريد مكملات ، الملاحق وغيرها ويجب أن يحصل على قرض من البنك وهو بالأساس عليه دين بالإضافة إلى مسكن بالإيجار ، فراتبه لا يكفي لكل هذا ، لذلك نحن نطلب من معالي الوزير زيادة هذا المبلغ ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً ، معالي الوزير هنالك إلحاح من الأعضاء للنظر في هذا الموضوع تحديداً ولذلك نجد أكثر من عضو يعيد طرحه ، تفضل معاليك .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة - رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

شكراً يا أخت أمل ، الأمور المالية تتعلق بسقف الراتب وسقف المنحة أو القرض وهما موضوعان مختلفان ، وبخصوص مبلغ الخمسمائة ألف درهم والتي تفضل بها الأخ عبيد فهي اسمها مساعدة لبناء بيت ، وإذا كان الشخص غير مقتدر فنحن نعطيه إياها كمنحة ، وإذا كان الشخص يستطيع مساعدة نفسه فهي تمثل تقريباً (70%) من التكلفة الكلية لبناء المسكن وهذا جيد، بالإضافة إلى أننا عملياً تطرقنا لهذا الموضوع وكل المساكن التي بنيناها في المجمعات التي

تكلمت عنها والتي تحت الإنشاء فإن تكلفتها - تقريباً - ضعف المنحة ، فبالتالي نحن دخلنا في هذا المجال ولكن ليس بالتوسع الكبير حتى لا يؤثر ذلك على عدد المستفيدين من البرنامج ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

ننتقل إلى سعادة الأخ العضو أحمد محمد رحمة الشامسي ، ويليه سعادة الأخ العضو حمد أحمد الرحومي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

شكراً سعادة الرئيس ، حقيقة الملاحظ اليوم أن هناك حضور صحفي كبير ، وعدد كبير من الأسئلة لمعالي الوزير ولا ندري هل بسبب الرئاسة أم بسبب حضور معالي الوزير .

ثانياً : أكرر شكري لمعالي الوزير على سعة صدره ، وأثني على مداخلات الإخوة الأعضاء في الإطراء وعلى جهود برنامج الشيخ زايد وإدارته لتنمية أو لحل مشكلة الإسكان في الدولة .

في الحقيقة أنا عندي فكرة ربما تكون مختلفة أو جديدة في هذا الموضوع وهي : إن فكرة إنشاء برنامج الشيخ زايد للإسكان صدرت من المغفور له صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان " رحمة الله عليه " ، وكان الهدف منه توفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع في كافة مناطق الدولة، وأكبر المستفيدين من هذه الشريحة - طبعاً - كانوا في الإمارات الشمالية لأن بعض الإمارات مثل أبوظبي ودبي والشارقة عندهم برامج إسكان خاصة بهم ، وفكرة صاحب السمو الشيخ زايد " رحمة الله عليه " كانت المنحة للمواطنين ، لكن - أيضاً - تطورت العملية وأصبحت تنقسم إلى قسمين منحة وقرض ، وأنا أعتقد أن هذا موضوع جيد أي أنها انتقلت من منحة - فقط - إلى قرض ، ومداخلتي تصب في أنه يجب الفصل ما بين عملية المنحة والقرض ، أن يستمر البرنامج بشكله الحالي في تقديم المنح وينأى بنفسه عن موضوع القروض - وهذه فكرتي الشخصية - للأشخاص المحتاجين للمنحة ، لكن - أيضاً - سوف تبقى هناك شريحة أخرى من المجتمع تحتاج إلى بناء المساكن وتحتاج إلى مساعدة من نوع آخر ، الآن - والحمد لله - الرواتب - تقريباً - مرضية لكافة المواطنين في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص ، صحيح أن الراتب ربما لا يكون مائة ألف درهم لكنها مرضية أي فوق الثلاثين والأربعين ألف درهم ، وبالتالي بإمكان المواطن أن يسدد القروض بهذه الطريقة ، والفكرة هنا نشأت أن في كثير من دول العالم المتقدمة - على سبيل المثال - بريطانيا هناك بنوك متخصصة للإقراض العقاري السكني للمواطنين مثل بنك " Halifax " في بريطانيا ، حقيقة أن سؤالي سئل سابقاً ولكن هذه الفكرة تطورت من خلال النقاش الآن ، فلماذا لا يتم إنشاء بنك عقاري يعنى بمنح القروض العقارية

للمواطنين بفوائد مخفضة ، مثلاً في بريطانيا إذا كان معدل الفائدة على المشاريع التجارية 5% أو 6% أو 7% - وهذا عالي والآن هو منخفض - لكن القروض العقارية دائماً تكون أقل من التمويلات التجارية وتكون حوالي (1.5-2%) ، وأنا أعتقد أن بمقدور الناس أن يأخذوا القروض وتستطيع أن ترفع سقف القرض بحيث يصل إلى مليون أو مليون ونصف درهم وتستمر مدة السداد من عشرين إلى خمس وعشرين سنة بضمان المسكن وهذا هو الجزء الأول من السؤال.

الجزء الثاني : قامت وزارة الأشغال - والموضوع يتعلق بالبرنامج أيضاً ولكن بصفتك يا معالي الوزير وزيراً للأشغال ورئيساً لمجلس إدارة البرنامج - بتطوير نماذج البيوت أو المساكن الشعبية التي تقوم بها الحكومة إلى أن أصبحت مساكن نموذجية ، لكن هناك جانب آخر وهو البيئة التي يتم فيها إنشاء هذه المساكن ، هذه البيئة غير متكاملة ، فالحكومة تنشئ المساكن لكن لا تنشئ البنية التحتية المرافقة لهذه المساكن ، فلو أنشأوا - مثلاً - مائة مسكن في إمارة عجمان فلا بد أن ينشؤوا سوبرماركت ولاندري وغير ذلك من الخدمات ، فنحن نرى شركات التطوير العقاري تقدم مشاريع مثالية ، وأنا أعتقد أن الحكومة بقليل من الجهد تستطيع أن تقدم مشاريع مثالية على هذا النمط ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة - رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

شكرا أخ أحمد ، الحقيقة لم أستطع المتابعة مع الأخ أحمد بشكل جيد في بداية أسئلته ، ولكن أنا سأجيب وهو يختار الإجابة التي يراها مناسبة .

فيما يخص القروض : الميزة التي عندنا هي أن قروضنا بدون فائدة ، وبالتالي فنحن نقلل الأعباء المالية على المقترض ، ونسبة السداد تختلف حسب الراتب ، فنحن نأخذ دائما - تقريبا نسبة 13% من الراتب لسداد القرض ، وهذا المبلغ من مجمل الراتب ، وبالتالي فمن راتبه فوق عشرين ألف أو ثلاثين ألف درهم والذين يتكلم عنهم الأخ احمد يكون الإستقطاع منهم أكبر ، وبذلك أنا أفيده وأستفيد كبرنامج أن مبلغ الـ (500) ألف التي نعطيه إياها يسددها سريعا وبذلك نعطيها لغيره .

بالنسبة لإنشاء بنك عقاري ليس بها شيء وهي فكرة جيدة ، وهذه ساعة مباركة إذا استطعنا إنشاء مثل هذا البنك لأننا بحاجة قدر ما نستطيع أن نساعد إخواننا المواطنين .

بالنسبة لتطوير النماذج السكنية : تكلم الأخ أحمد عن البيئة ، فإذا كنا نتكلم عن مجمع كامل فنأخذ بعين الإعتبار موضوع البيئة والخدمات ، وكذلك نأخذ بالإعتبار وجود مساحات فارغة في المجمعات حتى تكون فيها كامل الخدمات ، ومعي صورة لنموذج لمجمع سكني بإمكانكم رؤيتها ، وقد قدمنا هذا الأمر للقطاع الخاص إذا أراد استثمارها من ناحية بقالات ومستوصف وغير ذلك من الخدمات ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الأخ أحمد هل لديك استفسارات أخرى ؟ تفضل .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

لا ، ليس هناك المزيد من الاستفسارات ، لكن - أيضا - توضيح أكثر للنقاط التي تقدمت بها ، وشكرا لمعالي الشيخ حمدان بن مبارك على توضيحه وعلى إجاباته المحددة والمختصرة ، وهذا ملاحظ خلال الجلسة .

الحقيقة - معالي الوزير - الفكرة تكمن في تخفيف الأعباء على برنامج الشيخ زايد للإسكان بحيث أن موضوع القرض لا يكون من اختصاص هذا البرنامج ، فالبرنامج يستمر بفكرة المؤسس - رحمة الله عليه - بتقديم المنحة للشريحة المحتاجة في هذه الدولة ، فنحن دولة - حقيقة - مقدمة للخدمات ، دولة خدمات ، أي أن كل حاجة موفرة لهذا المواطن ، ولا عيب في ذلك ، لكن أنا أرى أن لا تكون الأمور بهذه المبالغة ، نعم لا مانع من توفير الإحتياجات للمواطن ، لكن - أيضا - لابد أن يكون هناك مسؤولية يتحملها هذا الشخص في حياته مقابل الخدمة التي يتلقاها ، فالمواطن سوف يستفيد إذا كان القرض مليون ونصف المليون ، فسوف يبني مسكنا لائقا ملائما له بتكلفة في إمارة من الإمارات الشمالية ، والتكلفة في الإمارات الشمالية أقل عن التكلفة في أبوظبي أو دبي بـ 30 أو 40% ، وأنا أعرف هذا الموضوع من ممارسة حقيقية شخصية ، فأقصد أن نأخذ هذا ا العبء ونشكل البنك العقاري ، ونجعله يمول بمبالغ أكبر بفائدة تجعله (runing) ، أي أن الـ (Cost) له 1% ، فإذا كان رأسمال البنك (5) مليار درهم فنسبة 1% تكون - أعتقد - حوالي مائة مليون سنويا أو حسبما تحسب ، أو عشرة مليار درهم ، وبذلك الأموال سوف تدور ونحافظ بذلك على ميزانية البنك ونحل مشكلة المواطنين ، فممكن بذلك أن نعطي فئة أكبر والأموال سيتم إعادة تدوير لها ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

شكرا أخ أحمد ، ربما اقتراح سعادة العضو هو حل مالي إذا أردت التعليق يا معالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة - رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

هذا حل جيد طبعا لكن أنا لست صاحب الاختصاص في هذا الموضوع .

سعادة رئيس الجلسة :

تفضل يا أخ أحمد تعقيب أخير لو سمحت .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معاليك أنت عضو في اللجنة المالية ، وكان هناك مشروع لإنشاء بنك التنمية كما أعتقد ، ولكن هذا المشروع شبه متوقف الآن ، وصحيح أنه ليس من إختصاصك لكن أنا أقصد أن تتبلور هذه الفكرة لدى معاليكم ، وإذا توفرت القناعة التامة بهذه الفكرة يمكن لكم أن تقدموا مذكرة لمجلس الوزراء لتبني هذه الفكرة ، فلا شيء يمنع من ذلك ، فنحن لا نقول أن هذه جهة اختصاص ، ولكن بصفتكم رئيس مجلس إدارة البرنامج ووزيرا للإسكان وعضو في اللجنة المالية فتقع مسؤولية كبيرة عليكم في حل هذه المشاكل ، وأنا أعتقد أن تقديمكم لمثل هذه الفكرة لمجلس الوزراء إذا اقتنعتم بها وتبلورت من كافة الجهات سوف تكون إيجابية ، وأعتقد أنها جديرة بالدراسة ، وشكرا.

سعادة رئيس الجلسة :

شكرا لسعادة الأخ العضو ، ويمكن للجنة - أيضا - أخذ هذه التوصيات التي تلاقى استحسان من معالي الوزير كذلك بعين الاعتبار وإضافتها إلى التوصيات ، ومن ضمنها ما طرحه سعادة الأخ أحمد الشامسي وكذلك ما طرحته سعادة الأخت الدكتورة منى البحر بإنشاء صندوق ، فممكن تدارسها وضمها لتوصيات اللجنة إن أمكن ، والكلمة الآن للأخ عبدالعزيز الزعابي .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكرا سعادة الرئيس ، اعتقد أن بنك التنمية من ضمن ركائزه والذي صدر به قانون من صاحب السمو رئيس الدولة هو دعم برنامج الشيخ زايد للإسكان ومنح قروض ، بالإضافة إلى ما يمنحه البرنامج بفوائد ميسرة ، فأعتقد أن هذا سوف يحل المشكلة ، وهي عملية وقت - فقط - لحين تشكيل مجلس الإدارة ، وإن شاء الله سيكون داعماً في هذا المجال ، ولذلك لا أرى داعي لأن يكون هذا ضمن التوصيات لأن من أهداف وركائز بنك التنمية إعطاء قروض ميسرة للمواطنين بالإضافة لبرنامج زايد للإسكان ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

شكرا لتوضيحك ومداخلتك لكن ممكن أن ترد على ذلك إذا وضعت هذه النقطة ضمن التوصيات ، فنحن - فقط - نشير إليها للجنة وهي حسبما ترتئي بإضافتها أم لا ، ونعود الآن مرة أخرى إلى طالبي الكلمة ، الكلمة لسعادة الأخ حمد أحمد الرحومي ويليه سعادة الأخ الدكتور عبدالرحيم الشاهين .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس)

شكرا سعادة الرئيس ، والشكر لمعالي الوزير على ما تفضل به .

أنا عندي ملاحظتين ومقترح ، والسؤال الأول أو الملاحظة الأولى جاءت من بعض المواطنين بعدما عرضنا هذا الموضوع على وسائل الإعلام ، وكانت ملاحظة - أعتقد - جديرة بأن تصل للمسؤولين ، فالشخص المجتهد والمثابر في عمله يترقى ويحصل على رواتب أفضل ، فلا أعتقد أن نأتي في المقابل ونهضم حقه في الحصول أو سرعة الحصول على المسكن ، فإعادة النظر في موضوع الراتب بالنسبة لموضوع الأحقية في النقاط لا يختلف عليه ، فالنقاط وضعت لعدم تدخل الناس من الخارج بحيث يؤثرون على توجه هذا الطلب أو ذاك للوصول إلى نهاية الطريق ، ولكن أعتقد هناك تصادم وتناقض ما بين الإنسان ودعم الحكومة للمجتهدين والناجحين في عملهم وترقيتهم وزيادة رواتبهم وحصول إشكالية أن هذا الإنسان في نهاية اليوم يرى أنه يتمنع من الحصول على الزيادة إلى أن يحصل على القرض ، فكثير من الحالات التي سمعناها أن هناك موظفين لا يتمنون الحصول على الزيادة أو الترقية لأنها تتسبب في تأخير قرضه إلى سنتين أو ثلاث سنوات بسبب ترقيته ، ولذلك أحيانا لا يحضر الدورات في عمله ، أو يتعمد بعض الأمور ، فهو يفكر في القرض وفي نفس الوقت يفكر في العمل ، فأنا أعتقد أننا يجب أن ندعمهم في هذا الأمر بحيث نقلل من تأثير الراتب ، لأن هذا حق مكتسب لكل مواطن بغض النظر عن راتبه ، فالأولويات تكون في أمور ثانية إذا كان يتناقض مع اجتهاده في العمل أو تحصيله ، فهذه ملاحظة منقولة من المواطنين لمعاليك .

الملاحظة الثانية : نحن نعتقد أن القرض الآن عندما نتكلم عن (500) ألف درهم قد يكون كافيا للعائلة المتوسطة العدد ، ولكن عندما تأتي لعائلة من عشرة أشخاص أو ثمانية أشخاص ، فليس فقط في النقاط المفروض أن افيدهم لأن هذا الشخص أتوماتيكيا وإجباريا يحتاج لبيت يكلف مليون ونصف مليون درهم ، والعائلة الطبيعية ممكن أن يكون كلفة البيت لها بمليون درهم مثلا أو أقل ، فهنا نحن نعتقد لو كانت زيادة في المبلغ للعائلة كبيرة العدد وليس في النقاط فقط ، فالنقاط ممكن

أن تعطى له بحكم كثرة الأولاد أو شيء من هذا القبيل ، فهنا يحصل على الأفضلية ، لكنه يعامل في النهاية كأي عائلة صغيرة قد تكون من ثلاثة أو أربعة أشخاص ، بالإضافة إلى هذه التكلفة أن لديه عائلة كبيرة وبحاجة لأن يصرف عليها ، وأكيد أن راتبه كله يذهب للتكلفة .

كذلك الملاحظة الأخيرة : كما تفضلت معاليك أن عندكم إشكالية بأن بعض الأشخاص الذين يتم الموافقة على طلبهم لا يراجعون ، فأعتقد أن البحث عنهم يكون بطريقة أفضل لو تم نشر هذه الأسماء ، فأتوماتيكيا أتصور سيصله الخبر بشكل طبيعي وسيراجع ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

معالي الوزير ، هل لديك أي تعقيب على ما تفضل به سعادة العضو أحمدالرحومي ؟ تفضل .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة - رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

شكرا للأخ أحمد ، بخصوص الراتب نحن نرى الشخص الأقل دخلا هو الأكثر حاجة ، فالذي راتبه يصل فوق عشرين ألف أو ثلاثين ألف درهم يستطيع أن يدبر نفسه مع البنك ، بعكس الشخص الذي راتبه تحت 15 ألف درهم أو تحت عشرة آلاف درهم ، فنحن ننظر للمسألة من هذه الناحية ، ولكن كما ذكرت من قبل هذه النقاط يمكن أن تناقش ، يمكن أن يكون فيها وجهات نظر ، وكما قلت لكم نحن عندنا اجتماع أسبوعي ، وتقريبا كل شهر أو شهرين يأتي أحد الإخوة بفكرة جديدة بخصوص المعايير ، فأنا آخذ وجهة نظر ولكن نحن قلنا أن الأقل دخلا هو ا لأكثر حاجة ، والأصعب للحصول على تمويل خارج البرنامج ، وحسب نظام النقاط المتبع فإنه من راتب عشرة آلاف إلى خمسة عشر ألف لا نضع ولا نقطة حيث نعتبرهم كلهم واحد ، وتبدأ النقاط بعد راتب خمسة عشر ألف حيث أنه كل ألف درهم ينقص نقطة مقابلها ، فهذه الطريقة المعتمدة .

فيما يخص العائلات كبيرة العدد فنحن نرفع السقف لها إلى (750) ألف درهم .

بخصوص الأسماء الموافق عليها نحن ننشرها بالصحف ، وكذلك نتواصل معهم بالرسائل القصيرة ، وكذلك عن طريق الموقع الإلكتروني ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة للأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس)

شكرا سعادة الرئيس ، شكرا معالي الوزير ، جيد إذا كان بالإمكان أن تؤخذ بعين الاعتبار وينظر لها ، كما أنه شيء جيد أن يكون هناك رفع للسقف للعوائل الكبيرة إلى (750) ألف درهم، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

شكرا سعادة الأخ حمد الرحومي ، الكلمة الآن للأخ الدكتور عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين ، وسيليه سعادة الأخ أحمد عبدالملك أهلي .

سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين :

شكرا سيدي الرئيس ، والشكر موصول إلى معالي الوزير ، في الحقيقة لولا برنامج الشيخ زايد والمشاريع التي أقيمت أو أنشئت في الإمارات الشمالية أعتقد أن وضع الإسكان في الإمارات سيكون غير هذا الوضع الذي نراه اليوم ، وهذه حقيقة واضحة لا يمكن إنكارها ، ولكن - معالي الوزير - في الحقيقة أنت تحدثت أنه يهمنا الكم ، وهذه - في الحقيقة - بحد ذاتها مشكلة أن تزيد عدد المستفيدين من (2400) شخص إلى (7000) شخص ، أنا أعتقد أن هذا ليس حلا للمشكلة وإنما زيادة للمشكلة ، بمعنى أن قيمة القرض نفسه إذا أخذوه عشرة أشخاص أحسن أو أخذه خمسة أشخاص أحسن ، فأنتم تنظرون لها من هذا المنظور ، ولكن أنا أشبه الأمر بمثل شخص موجود في البحر فلا أنت تركته يغرق ولا - أيضا - أنقذته من الغرق ، فقرض الـ (500) ألف درهم هو قرض وليست مساعدة ، وفي المقابل هو يأخذ (500) ألف درهم أخرى من البنك ، وبذلك صار يسدد على دفعتين جزء يسدده للبرنامج ، وجزء آخر يسدده للبنك ، فصار القرض اليوم عبء على كثير من الناس أكثر مما هو ذو فائدة لهم .

فأنا أعتقد أنه ليس بالضرورة الكم بقدر ما يهمنا الكيف ، وكيفية الاستفادة لأننا في النهاية نريد أن نوفر سكنا للمواطن وأن يكون هذا المواطن في نفس الوقت مرتاحاً ، وليس أن تعطيه قرض وتتركه طول العمر في دوامة بحيث يسدد للمشروع ويسدد للبنك ! فهذه - في الحقيقة - مشكلة ، وفي المقابل نجد أن القروض في إمارات أخرى تصل إلى مليون ونصف ومليونين درهم ، واليوم مبلغ (500) ألف درهم لا تفي للـ " الحوطة ولا حتى الملاحق " وهذه حقيقة ، فالمبدأ الأساسي هو إعادة النظر في القرض ، فهو أصلا قرض ، فلماذا لا يتم إعادة النظر فيه ، والدولة أعتقد أنها مقتدرة ، وأنا لا أتفق مع الكلام الذي تفضل به الأخ أحمد ، فهذه نقطة أساسية .

النقطة الثانية - معالي الوزير - هي في موضوع المعايير : وأنا تحدثت ربما في عام 2008م على موضوع المعايير ، ولا زلت أقول أن موضوع المعايير لا يحقق العدالة للمواطنين لأن المعايير تأخذ نقاط ، فإذا تقدمت بالطلب وحصلت على خمسين نقطة وتم إعطائي رقم ، ثم جاء - مثلا - راشد بعدي بسنتين وأخذ ستين نقطة وتقدم علي وبقيت أنا بخمسين نقطة ، وبذلك أنا أبقى مدة ثلاث أو أربع سنوات أو خمس سنوات نقاطي ثابتة ، وغيري الذي حصل على نقاط أعلى

يحصل على الموافقة قبلي ! وأيضا عندنا تجارب أخرى موجودة ، فعندما تنطبق عليي شروط الحصول على هذا القرض أو الحصول على المنحة آخذ رقم ، وبعد أن آخذ رقم أعرف أنني في عام 2010 أو عام 2015م سأحصل على القرض أو المنحة وأهيئ نفسي لذلك ، لكن أن أبقى مرة فوق ومرة تحت بهذا الرقم نتيجة عدد المتقدمين والتفاوت في النقاط فهذا - أعتقد - لا يحقق العدالة ، لذلك أعتقد أن هذه المعايير لا تحقق العدالة في هذا الموضوع ، فهذين أمرين مهمين في الحقيقة ، وهذا ما يقلق الكثير من المواطنين في هذا الموضوع ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

شكرا سعادة الأخ الدكتور عبدالرحيم الشاهين ، وليتفضل معالي الوزير بالرد على ما تفضل به سعادة الأخ العضو .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة - رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

شكرا دكتور عبدالرحيم ، بخصوص الكم الذي تفضل به الدكتور والمثال الذي ذكره أنا أرى أن الناس عقلاء ، ونحن لسنا أوصياء على الناس ، فمن يرى أن هذا القرض يشكل عبئ عليه فلماذا يأخذه أصلاً ؟! .

النقطة الثانية بخصوص ما تفضل به الأخ الدكتور أن هذا المبلغ لا يفي لبناء جدار ! هذا غير صحيح ، فنحن حسبنا هذا الأمر ونقول أن هذا المبلغ يفي لتنفيذ نسبة 70% من المسكن العادي ، والأرقام بهذا الشأن عندي .

كذلك فيما تفضل به الدكتور بخصوص أن نأخذ بالنوعية فلا مانع لدينا في ذلك ، فأنا عندي ورقة هنا ، فكلما زدنا مئة ألف درهم ننقص 17% من العدد المفروض أن يكون أخذ ، وبالتالي إذا أردتم أن نزيد الرقم فلا مشكلة عندي في ذلك ، ولكن سيكون المستفيدين أقل ، ولكن أنا أقول دعونا نفيدهم بنسبة 70% ، فهذا أفضل من أن لا نفيدهم بشيء ، هذا رأيي .

كذلك تفضل الدكتور فيما يخص المعايير وأنها لا تحقق العدالة : الحقيقة هذه ستكون الساعة المباركة إذا كان لدى الدكتور فكرة أكثر إنصافا من المعايير التي نعتمدها ، فنستيطع استقباله في أي وقت إذا أحب التقدم لنا بأفكار معينة في هذا الشأن .

أما بخصوص الوقت المستغرق للحصول على الموافقة : فالدكتور تطرق إلى موضوع تقديم الوقت ، الحقيقة لا يجوز إذا كان بيتي جيد وحالته بخير وليس عندي مشكلة فيه وأذهب إلى

البرنامج وأقدم وآتي بعد ذلك وأقول أنني قدمت منذ عشرة سنين ولذا فأنا أولى ، أنا قلت في بداية الأمر نقطتين يا دكتور هما :

النقطة الأولى : نحن نقدم مساعدة سكنية ، فاسمها مساعدة سكنية ، ولذلك فهي مساعدة .

النقطة الثانية : أن هذه المساعدة تقدم للأكثر حاجة ، والأكثر حاجة ممكن أن يأتي قبلك أو يأتي بعدك ، وكما قلت قبل ذلك هذه النقاط نحن نناقشها باستمرار ومستعدين لمناقشتها في كل وقت ، فنظام النقاط هي مجرد فكرة أنها أكثر إلتزاما من الأفكار السابقة ، ولكن إذا كان لدى الدكتور أو أحد الإخوة الأعضاء لديه تعديل على نظام النقاط أو فكرة مخالفة تماما فنحن على استعداد للإستماع إليه ، ونحن نريد أن نكون أكثر عدلا قدر المستطاع ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة للدكتور عبدالرحيم الشاهين .

سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين :

شكرا سعادة الرئيس ، في الحقيقة اليوم من يتحمل الجزء الأكبر والعبء الأكبر في هذه المسؤولية هي إمارة أبوظبي سواء من خلال مبادرات رئيس الدولة أو من خلال مساهمتها في ميزانية الدولة ، وهذا بحد ذاته يشكل إشكالية ، فنحن لو أخذنا بمفهوم أن عندنا سبع إمارات ، فلو كل إمارة دفعت نصف مليار درهم لكان عندنا اليوم (3.5) مليار درهم ، فمبلغ (3.5) مليار درهم منذ قيام الدولة إلى اليوم أعتقد لن يكون هناك مواطنا بحاجة إلى السكن ، فهذه هي النقطة الأساسية وهي أننا تركنا عبئ تحمل المسؤولية في هذا الموضوع على إمارة واحدة بحيث تتحمل لوحدها كل شيء في مقابل أن الإمارات الأخرى - في الحقيقة - لا تتحمل أي شيء في هذا الموضوع ، وهذه نقطة مهمة جدا ، وهذا مربط الفرس ، فالمشكلة هي مشكلة الموارد المالية ، فمهما حاولنا فالمشكلة هي مشكلة موارد مالية .

الأمر الآخر - معالي الوزير - القرض مشكلة ، فعندما تقول كل واحد يبني على حسب قدرته ، فأنا حتى لو حاولت أن أبني حسب قدرتي فلا أستطيع لأن الوضع الاقتصادي والتكاليف وارتفاع البناء لا تسعف ، فلماذا لا يبادر البرنامج مادام عنده نماذج ، فيستطيع أن يقول للناس من يريد أن يأخذ من هذه النماذج كان بها وإلا فلن يحصل القرض ، فهذه مشكلة .

كذلك المشكلة الثانية الحاصلة : أنا عندما آخذ القرض بـ (500) ويصبح عليي بمليون درهم فأنتم تشترطون علي وعلى المقاول نفسه أن أدفع أول شيء الـ (500) الفرق ومن ثم تدفعون أنتم الباقي ، وبذلك أهذب وأحصل على قرض بـ (500) من البنك وأتحمل عبئ الفائدة ، ولغاية أن

ينتهي المسكن بعد سنة أو سنتين كم ستكون الفائدة التي ستتراكم عليي ! والمشاكل موجودة يا معالي الوزير وأنت أدرى بها ، فهناك مشاكل كثيرة في هذا الموضوع .

بالنسبة لموضوع المعايير أنا أقول أن هناك تجارب موجودة ، ففي بعض الدول عندما يتقدم الشخص للحصول على القرض وتنطبق عليه الشروط يأخذ رقما ، وبعد أن يأخذ رقم الدولة تكون محددة في كل سنة كم عدد المساكن أو كم عدد القروض لهذا العام وبذلك يقولون له أنت رقمك كذا والقرض الخاص بك ستأخذه في السنة الفلانية ، والخصم سيتم بدل السكن ، فكم قيمة بدل السكن الذي يأخذه المواطن يتم الخصم منه ، وبذلك فهناك من يأخذ على عشرين سنة وآخرين يأخذون على 25 سنة وحتى 30 سنة ، وهذا حق للدولة أن تأخذ بدل السكن مني عندما تمنحني القرض لغاية أن أسدد كامل القيمة ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

شكرا سعادة الدكتور عبدالرحيم الشاهين ، الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة - رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

أنا لم أتطرق نهائيا لموضوع أن يبني كل واحد حسب قدرته ، فهذا الكلام لم أتطرق له أبدا ، وإنما قلت أننا نساعد في المنحة السكنية إذا كان مشروع سكني أو منحة سكنية .

كذلك بخصوص ما تفضل به الدكتور بخصوص مبلغ الـ (500) ألف قبل ومبلغ الـ (500) ألف التي من حق البرنامج وتأتي بعد هذا حتى نضمن أن هذا الشخص جاد ، فلا نريد أن نبذر الأموال الحكومية بحيث ينتهي من نسبة 70% من البيت أو كما تفضل الدكتور نسبة 50% ومن ثم لا يستطيع الحصول على التكملة ، وبذلك فلا هو استفاد من البيت وفي نفس الوقت نحن نكون خسرنا مبلغ الـ (500) ألف درهم ، فهذه كانت الفكرة من هذا الأمر .

بخصوص الميزانيات والعبء على حكومة أبوظبي : هذا موضوع لست صاحب الاختصاص به، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة للأخ أحمد عبدالملك أهلي ، وسيليه سعادة العضو سعيد ناصر الخاطري .

سعادة / أحمد عبدالملك أهلي :

شكرا سعادة الرئيس ، بداية أهنئكم على رئاسة جلسة اليوم ، وأشكر معالي الوزير على حضوره ، وأهنئ حكومة وشعب الإمارات بفوز منتخبنا بكأس الخليج ، وأهنئ معالي الوزير لماذا له من دور كبير في تطور الرياضة على مستوى الدولة .

من خلال مناقشات إخواني أعضاء المجلس الوطني في الجلسة الرابعة - مناقشة ميزانية الاتحاد لسنة 2013م تم طرح رغبة البرنامج في احتساب المبالغ من القروض كأصول للبرنامج ، وكان رد معالي الوزير بأن تسديد القروض ليس أصلا وإنما هو إيراد ، وهذه المبالغ لا تؤخذ من البرنامج ، وهو عن طريقها يقوم بتمويل مشاريع البرنامج ومشاريع الإسكان ، وعليه أتساءل ما الأسباب التي دعت طلب البرنامج تحويل إيرادات القروض إلى أصول ، وما هي الفائدة التي يراها البرنامج في هذا الطلب ؟ وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة - رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

شكرا أخ أحمد ، ومبروك للجميع .

بخصوص الميزانية كان هذا طلب من ديوان المحاسبة بأن تتحول بهذه الطريقة حسابيا ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

شكرا معاليك ، سعادة الأخ العضو هل لديك استفسار آخر في نفس الموضوع ؟

سعادة / أحمد عبدالملك أهلي :

لا شكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

إذن ننتقل لسعادة الأخ العضو سعيد ناصر الخاطري ، وسيليه كآخر طالب للكلمة سعادة الأخ العضو علي جاسم .

سعادة / سعيد ناصر الخاطري :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا سعادة الرئيس ، شكرا معالي الوزير الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان .

بداية أثني على مجهود اللجنة التي قامت بدراسة برنامج الشيخ زايد " رحمه الله " للإسكان وقدمت هذه التوصيات إلى مجلسنا الموقر ، الحقيقة أنا لدي بعض الملاحظات أرجو أن يقبلها معالي الوزير .

أولا : هل يوجد توافق بين منح المساكن الشعبية والقروض السكنية ؟ فنحن - معالي الوزير - نسمع من بعض المواطنين أن الذين يحصلون على البيوت الشعبية لا تنطبق عليهم الشروط بالنسبة للقروض .

ثانيا : مطلب من بعض الإخوة المواطنين خلال اللقاءات السابقة ، وهو لماذا لا تطلب الحكومة الاتحادية من القطاع الخاص المشاركة في برنامج الشيخ زايد للإسكان ؟ وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة - رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

شكرا أخ سعيد ، بخصوص المساكن الشعبية التي تفضل بها الأخ سعيد هناك شقين في هذا الموضوع :

الشق الذي يبنى عن طريق مبادرة صاحب السمو رئيس الدولة ، وطريقة توزيع هذه البيوت عن طريق وزارة شؤون الرئاسة وليس عن طريقنا نحن .

أما بخصوص مشاركة القطاع الخاص فأنا أضم صوتي لصوتك إذا أراد أن يشارك القطاع الخاص في برنامج زايد للإسكان أو أية برامج إسكانية ، فهذا أمر جيد ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة للأخ علي جاسم كآخر المتحدثين في هذا الموضوع .

سعادة / علي جاسم أحمد :

شكرا سعادة الرئيس ، الحقيقة أنا من الناس المعاصرين لبرنامج الشيخ زايد للإسكان ، فموضوع هذا البرنامج يعتبر من المبادرات المتميزة لدولة الإمارات وحكومة دولة الإمارات وحرصها على تقديم المسكن المناسب والطريقة المناسبة لإنشاء المسكن المناسب للمواطن ، فلو قارنا هذه المساكن التي نفذتها الحكومة الاتحادية منذ عهد وزارة الأشغال وأيضا برنامج الشيخ زايد للإسكان ، وأنا أتكلم عن البدايات وليس النماذج الموجودة حاليا ، فالنماذج الموجودة حاليا تعتبر نظام فلل وليس نظام مساكن شعبية ، فلو قارناها بدول الخليج فقد بدأ البرنامج بـ (500) ألف درهم بينما في الدول الثانية أعتقد من (120 - 150) ألف ، وكما تلاحظون فالفرق أكثر من النصف عن الدول الخليجية ، ونحن ننظر إلى هذا البرنامج كما ننظر لهيئة المعاشات ، فهيئة المعاشات نحاول أن نحاسب على صندوق هيئة المعاشات ، فهذا يعتبر صندوق الأجيال ، ولذلك نحن - ايضا - كمواطنين وكمجلس وكمسؤولين بالإضافة إلى الإستفادة من الخدمة - أيضا - نحافظ على هذا البرنامج ، فحتى في القانون هناك آليات ديناميكية تسهل عملية منح القرض والإستثناء ، وأيضا فيما يتعلق بالمنحة ، لذلك نحاول عندما يكون هناك قروض وغير ذلك ويبدي

المستفيد استعداده لتسديد هذا القرض ولو تكون مبلغا بسيطا لكن هناك تحريك في موضوع رأس المال ..

أيضا طرح بعض الإخوان أن مبلغ الـ (500) ألف درهم لا تعمل شيء ، الحقيقة نلاحظ أن هناك مبالغة ، فإذا كانت قمية القرض (500) الف درهم لكن هناك مبالغة من بعض الإخوان ، فأنا رأيت بيوتا كلفت مليون ونصف مليون ومليونين ، وهذا به مبالغة مع العلم أنه أخذ قرض بـ (500) الف درهم ، فهو دخله لا يساعده ولكن هو يتصرف بطريقته .

الحقيقة أريد أن أسأل معالي الوزير عن المعاقين والحالات الخاصة : فهؤلاء كيف يحسب البرنامج لهم مسألة القروض والمنح ؟ أنا اقترحت موضوع الشقق السكنية أو البنايات السكنية ، فهناك بعض الأسر التي نسميها الأسر غير المتنامية ، وربما أن هناك من الجيل الجديد من يرغب بأخذ شقة وليس مسكن مستقل ، فهنا أيضا قلنا أنه سيكون هناك خدمات وتوفير في موضوع الكهرباء والأراضي وغير ذلك لأن هناك صعوبة في بعض الإمارات في الحصول على الأراضي إلا بعد الحصول على القرض .

معالي الوزير كان هناك مبادرة جيدة - أيضا - من البرنامج في إيجاد نماذج فلل معينة ، ونحن نطرح فكرة ، فمثلا إذا كان هناك مائة شخص في إمارة معينة وقيمة القرض (500) ألف درهم فممكن أن يكون هناك مبادرة من الوزارة بالاستفادة من النماذج الموجودة ، وإذا كان هناك تحمل عبئ زيادة على الـ (500) ألف درهم فسيكون مبلغا بسيطا ، ويقوم البرنامج بالاتفاق مع أحد المقاولين وفق أسعار محددة وتنفيذها في المنطقة المعنية ، فهنا سيكون أول شيء أشراف من البرنامج ، وثانيا التكلفة ستكون أقل ، وكذلك الفترة الزمنية ستكون أقل ، وأيضا يكون بذلك نوع من المبادرة الإيجابية ، وحتى المواصفات - أيضا - بالنسبة للبيئة أو بالنسبة للغرف الموجودة وغير ذلك مناسبة ، فالبرنامج عنده - أعتقد - نماذج بتكلفة معقولة ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير الأشغال العامة - رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان)

شكرا أخ علي ، بخصوص سداد القروض أو مرتجعات سداد القروض نحن أول ما بدأنا كنا نعمل بحدود ثلاثين مليون درهم ، وفي عام 2012م كان التسديد تقريبا بحدود 180 إلى 200 مليون درهم .

بخصوص ذوي الاحتياجات الخاصة : طبعا نحن ننظر لهم نظرة اهتمام ، وحسب نظام النقاط فإن هناك عشرة نقاط تضاف إلى رصيدهم بسبب حالتهم الصحية .

بخصوص الشقق : نحن كنا متخوفين كثيرا من موضوع الشقق ، والإخوان في أبوظبي - أيضا - لديهم نفس التخوف ، فهناك بنايتين تم تنفيذهما في الساحل الشرقي أردنا أن نتأكد ونطمئن من هذا الجانب ، فعندنا بناية حاليا موجودة في الفجيرة للشقق ولكن الملفت للنظر أن التكلفة هي نفس تكلفة المسكن المستقل ، فلم تفرق ، وما يفرق - طبعا - هو مساحات الأراضي .

بخصوص التكلفة : نحن موقعين مع الكثير من الشركات - كما ذكرت سابقا - ذات الاختصاص ، وبالتالي الذي يستطيع أن يستفيد من كل هذه الاتفاقيات سيوفر في حدود 20 - 25% من التكلفة الإجمالية ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

شكرا معالي الوزير ، وأعتقد أن الأخ علي اكتفى بإجابات معالي الوزير ، والآن ليتفضل سعادة أحمد عبدالله الأعماش - رئيس اللجنة .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا سعادة الرئيس ، شكرا معالي الوزير على سعة الصدر ، وعلى هذه الأجوبة الكافية .

الحقيقة لدي ثلاث أو أربع نقاط هي :

النقطة الأولى : في تقرير ديوان المحاسبة لعام 2011م أفاد بأنه صدر المرسوم المشار بقانون إليه أعلاه ونص المادة (11) منه على : أن يشكل ..... لكل مؤسسة اتحادية ربحية أو مؤسسية اتحادية غير ربحية كحد أدنى لجنة التدقيق والمخاطر المشار إليها في المادة (12) من هذا القرار والتي أشارت إلى اختصاصات تلك اللجنة على سبيل الحصر وطريقة قيامها بعملها ، إلا أنه من الملاحظ من خلال التدقيق تبين أن البرنامج لم يقم بتشكيل تلك اللجنة عملا بقرار مجلس الوزراء الموقر المنوه إليه أعلاه ؟ هذا السؤال الأول .

النقطة الثانية : أشار معالي الوزير بأنه في حالة رفع سقف المرتب إلى (15) ألف درهم سينعكس ذلك سلبا على العدد ، لذلك أنا أطلب من المجلس الموقر بأن تضاف توصية بأن يرفع سقف المرتب إلى (15) ألف درهم بدون النظر إلى أن ذلك سينعكس سلبا أو إيجابا على العدد من ناحية القرض والمنحة .

النقطة الثالثة بخصوص السؤال أو الطرح الذي تقدم به الأخ أحمد عبدالملك أهلي بأن المبلغ الذي يتم إيراده للبرنامج كإيراد تحصيل من القروض المحصلة يحول إلى وزارة المالية كإيراد بينما هو

- أصلا - من الميزانية المخصصة للبرنامج عن السنوات الماضية ، ونحن عندنا طلبات إضافية ، لذلك أقترح أن يكون هناك توصية بأن لا يورد هذا المبلغ لوزارة المالية كإيراد وإنما يبقى أصل من أصول البرنامج يستفاد منه لجهة عدد الطلبات المقدمة للبرنامج .

رابعاً : النقطة التي طرحها سعادة الدكتور عبدالرحيم الشاهين أرجو أن تضاف توصية بأن يتم التعامل مع طلبات المواطنين ليس بالنقاط وإنما بالمدة إن أمكن ذلك ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

أعتقد أننا طرحنا منذ البداية جريا على ما سار عليه المجلس في هذا الشأن بأن التوصيات في أكثر من موضوع تعاد إلى اللجنة بحيث يتم إعادة صياغتها والأخذ بالاعتبار ما طرح - أيضا - في المناقشة العامة من توصيات أخرى للأعضاء الذين ربما يكونوا من خارج اللجنة أو ما يستجد بناء على مناقشة الوزير ، فالمجلس أقر هذا سابقا ، فهل ترتؤون ذلك أم ترون أخذ الموافقة مرة أخرى على إحالتها إلى اللجنة لإعادة دراستها ؟ الكلمة للأخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

سعادة الرئيس ، حسب الإجراء المتبع في كافة المواضيع التي تناولها المجلس أنه بعد الانتهاء من مناقشة الموضوع تتبلور أفكار جديدة لدى كافة الأعضاء ، وأيضا لدى اللجنة ، لذلك تحال هذه التوصيات للجنة وتجرى التعديلات عليها وتستقبل المقترحات المقدمة من الأعضاء ، ثم يعاد عرضها في الاجتماع القادم للمجلس لمناقشتها وإقرارها ، فهذا إجراء لا يحتاج إلى إطالة النقاش حوله ويجب أن نتبعه ، وشكرا .

سعادة رئيس الجلسة :

شكرا ، وهذا بالضبط ما ذكرته سابقا وان تكون المقترحات في إطار ما تم النقاش حوله أثناء الجلسة ، والآن إذا لم يكن هناك أي مداخلة أخرى في هذا الموضوع أشكر معالي الشيخ حمدان بن مبارك ، وأشكركم ، وربما هناك كلمة أخيرة قبل رفع هذه الجلسة نستطيع أن نتطرق لها ، فقد وردتنا رسالة* بالاعتذار عن عدم حضور الجلسة من معالي الأخ عبدالرحمن العويس التي تم تعميمها على الأعضاء حالياً ، كما أود - أيضا - الإشارة إلى أن الجلسة القادمة ستكون في يومي الثاني عشر والثالث عشر من شهر فبراير لمناقشة قانون الشركات ، وهناك جلسة أخرى في الخامس من مارس لمناقشة موضوع " سياسة الهيئة العامة للمعاشات " .

* نص رسالة اعتذار معالي الوزير عن عدم حضور الجلسة ملحق رقم (1) بالمضبطة .

الأخوات والإخوة الأعضاء ، اسمحوا لي في نهاية هذه الجلسة أن أستسمح منكم إذا كان هناك أي تقصير من طرفي في إدارتها أو أننا لم نعطي الفرصة الكافية للإخوان ، وأتمنى أن تكون جلسة موضوعية ، وبالعكس كان - أعتقد - النقاش إيجابيا ، وأشكر معالي الوزير على التجاوب فيه ، كما أشكر - أيضا - جميع الإخوة والأخوات الذين أثنوا على ترؤس الجلسة ، واسمحوا لي بكلمة بسيطة أن تواجدنا هنا في هذا المنبر ربما جاء بدعم منكم إخواني وأخواتي ، فأنتم من زكيتموني ورشحتوني كامرأة إماراتية - أيضا - وكعضو معكم وكفرد من أفراد المجلس الوطني الاتحادي أو أعضائه أن أكون في منصب النائب الأول ، وبالتالي هذه من مهامنا .

أيضا أشكركم باسمي وباسم أخواتي العضوات ، ونحن دائما نشعر بالامتنان الكبير والفخر الشديد للتجربة البرلمانية الإماراتية نظرا لأن الفضل فيما حققناه من برلمانيات يرجع إلى شعب دولة الإمارات الذي وضع ثقته فينا كأعضاء للمجلس الوطني ، وكذلك عملكم أنتم معنا إخواننا أعضاء المجلس ودعمكم لنا أيضا ، وأشكر معالي الرئيس الأخ أحمد محمد المر على ثقته الغالية ونتمنى له عودة حميدة - إن شاء الله - في مهامه التي تولاها والتي تمثلنا نحن جميعا كمجلس ، وما كنا سنحقق ما حققناه الآن سواء كرجال أو كنساء لولا الرؤية الحكيمة لقيادتنا الرشيدة ولشعبنا الكريم، ومن هذا المنبر اسمحوا لي نيابة عني وعن أخواتي بنات الإمارات أن نقف وقفة إجلال ووفاء وعرفان لمؤسس الدولة الوالد المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان " طيب الله ثراه " الداعم الأول للمرأة الإماراتية الذي فتح لها جميع أبواب العمل والعلم ، ونرفع باسمنا جميعا - أيضا - رسالة شكر وتقدير وولاء لخير خلف سار على نهجه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة " يحفظه الله " وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم - نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي " رعاه الله " وإخوانهما أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات ، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان - نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة - ولي عهد أبوظبي ، ولأمنا الغالية أم الإمارات سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك - رئيسة الاتحاد النسائي العام - الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية - رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة على الدعم اللامحدود والجهود الحثيثة لتعزيز مكانة المرأة الإماراتية ، والثقة الغالية التي أولوها لبنات الإمارات حتى أصبحت الإمارات - فعلا - ومثالاً بما حققته المرأة من إنجازات كبيرة مثالا يحتذى في تمكين المرأة وليس فقط على المستوى الخليجي أو العربي وإنما على المستوى العالمي .

وكان تمكين المرأة متوازياً بخطى واثقة ومتدرجة في شتى المجالات وخاصة التمكين والمشاركة السياسية الفاعلة في صنع القرار ، لذلك أصبحت اليوم المرأة الإماراتية جديرة بثقتكم ونشكركم على هذه الثقة وهي نموذج للتميز والعطاء والمشاركة الفاعلة في تنمية الوطن في شتى المجالات، وهذا النجاح لها لم يتحقق وما كان ليتحقق لولا دعم أخيها الرجل وشراكته الدائمة لها في كل نجاح.

أشكركم إخواني على مداخلاتكم وعلى ما تفضلتم به في هذه الجلسة ، ونشكر معالي الأخ الوزير الشيخ حمدان بن مبارك مرة أخرى ، وكذلك أخي معالي الأخ الدكتور أنور قرقاش على حضورهم لهذه الجلسة ، وعلى ما تفضلوا به من جهود .

مرة أخرى في نهاية هذه الجلسة ، نتمنى التوفيق للجميع - إن شاء الله - ونتمنى لهذه التوصيات أن تنقل إلى أرض الواقع لما تعنيه من اهتمام بمواطني الدولة .

والآن أيها الإخوة ، وبعد أن أنهينا مناقشة جميع البنود المدرجة على جدول أعمال هذه الجلسة، هل يوافق المجلس على رفع الجلسة ؟

(موافقة)

سعادة رئيس الجلسة :

إذاً ترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة حيث كانت الساعة 01:07 ظهراً)

الأمين العام	**رئيس المجلس**
د. محمد سالم المزروعي	**محمد أحمد المـــر**

الملاحق

ملحق رقم (1)

أ. نصوص الأسئلة المؤجلة :

1. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – وزير الصحة بالإنابة من سعادة العضو / أحمد محمد الشامسي حول " إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الدوائية ".
2. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " تشجيع المواطنين على السياحة داخل الدولة وخارجها " .

ب. نص رسالة معالي وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع بالاعتذار عن عدم حضور الجلسة .

(رسالة الإعتذار مرفق بالنسخة الالكترونية " PDF)

(نص السؤال الأول)

معالي / محمد أحمد المر **الموقر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....وبعد،،،

الموضوع : إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الدوائية

إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي /عبدالرحمن محمد العويس - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – وزير الصحة بالإنابة:

يعتبر الدواء من أهم مستلزمات الحياة التي تحتاج إلى رقابة جيدة لما لها من تأثير كبير على صحة الإنسان .

فلماذا لا يتم الاقتراح على مجلس الوزراء إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الدوائية أخذا ببعض التجارب الإقليمية والدولية في هذا الشأن ؟

مقدم السؤال

أحمد محمد رحمة الشامسي

(نص السؤال الثاني)

معالي / محمد أحمد المر **الموقر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....وبعد،،،

الموضوع : تشجيع المواطنين على السياحة داخل الدولة وخارجها.

إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع -رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار:

يعتبر تنشيط وترويج وتنمية السياحة داخليا وخارجيا من أهم الاختصاصات التي يسعى المجلس الوطني للسياحة والآثار إلى تحقيقها منذ إنشائه بموجب القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2008م .

فما هي المبادرات والأنشطة التي يقوم بها المجلس من أجل تشجيع المواطنين على السياحة داخل الدولة وخارجها ؟

مقـدم الســؤال

علي عيسى النعيمي

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF CULTURE, YOUTH
& COMMUNITY DEVELOPMENT
OFFICE OF THE MINISTER

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الثقافة والشباب
وتنمية المجتمع
مكتب الوزير

التاريخ : 2013/1/21 الرقم: و ث ش ت أ. 2013/1125

معالي الأخ / محمد أحمد المر الموقر
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

تحية طيبة وبعد ...

يطيب لي أن أبعث لمعاليكم أرق وأطيب التمنيات بدوام التوفيق والنجاح، وبالإشارة إلى تحديد المجلس الوطني الاتحادي يوم الثلاثاء الموافق 22 يناير 2013 للرد على السؤال المقدم من بسعادة العضو علي عيسى النعيمي بشأن تشجيع المواطنين على السياحة داخل الدولة وخارجها والسؤال المقدم من سعادة العضو أحمد محمد رحمة الشامسي في شأن إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الدوائية، فإنني أتقدم بالاعتذار عن حضور هذه الجلسة نظراً لظروف خارجة عن إرادتي، على أن أحضر في الجلسة القادمة للإجابة عن السؤالين المطروحين.

مع جزيل الشكر والتقدير.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير...

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ....

مع عميق المودة

عبد الرحمن بن محمد العويس
وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع
وزير الصحة بالإنابة

وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع
الوزير

Dire..

www.government.ae
هاتف: ٢٤٤٣٣٣٣ ٢ ٩٧١+ ◆ فاكس: ٤٤٥٤٨٨٨ ٢ ٩٧١+ ◆ ص.ب ١٧ ◆ أبوظبي ◆ الإمارات العربية المتحدة
TELEPHONE: +971 2 443 3333 ◆ FACSIMILE: +971 2 445 4888 ◆ PO BOX 17 ◆ ABU DHABI ◆ UNITED ARAB EMIRATES
ministeroffice@mcycd.gov.ae

ملحق رقم (2)

تقرير

لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة

في شأن موضوع " سياسة برنامج زايد للإسكان "

معالي/ محمد أحمد المر **الموقـر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أرفــق لمعــاليكم تقريــر لجنــة الشــؤون الإســلامية والأوقــاف والمرافــق العامــة حــول موضــوع سياســة برنــامج الشــيخ زايــد للإســكان ، برجــاء التفضــل بعرضــه على المجلس الموقـر.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام،،،

رئيس اللجنة

أحمد عبدالله الاعماش

2012/12/30

تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة

حول موضوع " سياسة برنامج الشيخ زايد للإسكان"

ملخص التقرير

أحال المجلس بجلسته السابعة في دور الانعقاد العادي الأول المعقودة بتاريخ 2012/03/13 موضوع " سياسة برنامج الشيخ زايد للإسكان" إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس.

وانتهت اللجنة إلى عدد من النتائج الأساسية وهي كالتالي:

المحور الأول: الخطة المستقبلية للبرنامج

استنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي :

1. غياب خطط واضحة للبرنامج حول الآلية التي سيتم بناء عليها التعامل مع الطلبات المتراكمة خلال الأعوام (2008-2011) .
2. غياب التنسيق الفعال بين البرنامج والجهات المحلية من أجل تأمين نمط حياة متكامل للمواطنين.
3. تواضع دور البرنامج حول وضع برامج واستراتيجيات تعمل على الاستفادة من مختلف القطاعات في سبيل تنويع الموارد المالية .
4. عدم وجود دراسات ومسوح سكانية على مستوى الدولة لمعرفه الاحتياجات المطلوبة من الوحدات السكنية وطرح بدائل تتناسب مع الأوضاع المستجدة نظرا لتراكم الطلبات لدى البرنامج.

المحور الثاني : زيادة المبلغ المخصص من الحكومة بما يتوافق مع الأعداد الكبيرة من الطلبات

واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:

1. تراكم الطلبات المقدمة إلى البرنامج التي فاق عددها (45,619) طلب منحة وقرض لغاية منتصف 2012م، وعجز برنامج زايد للإسكان بتنفيذ المشروعات السكنية بسبب محدودية ميزانية البرنامج.
2. انخفاض إصدار موافقات وعدم قدرة البرنامج على تلبيتها منذ إنشائه وحتى عام 2011 ، وتأكيدات ممثلي البرنامج بمحدودية الميزانية في الوقت الذي لاحظت فيه اللجنة تحقيق البرنامج وفرا في ميزانيته في عام 2011 .
3. عدم قيام البرنامج بترحيل الفائض من الميزانية إلى حساب الخزانة العامة بوزارة المالية.

المحور الثالث: زيادة قيمة القرض والمساعدات السكنية الممنوحة

واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي :

1. عدم كفاية مبلغ المساعدة السكنية (القرض – منحة) المقدم من برنامج الشيخ زايد للإسكان، مع ارتفاع أسعار البناء .
2. أن شرط استحقاق المنحة بأن لا يتجاوز الراتب الشهري للموظف (10) آلاف درهم ، لم يعد متناسبا مع ارتفاع تكلفة البناء في الدولة .

و في ضوء ما طرح من ملاحظات ونتائج انتهت اللجنة إلى عدد من التوصيات من أهمها:-

1. وضع برامج ومؤشرات القياس التشغيلية للمشاريع المنفذة وطلبات المواطنين المقدمة للبرنامج ، ومؤشرات الإنجاز ، وربطها بآليات عمل ومستهدفات الإنجاز .
2. إعداد استراتيجية للإسكان على مستوى الدولة تراجع بصفة دورية وتأخذ بعين الاعتبار الرؤية الشمولية للإسكان والمتوافقة مع رؤية الدولة (2021) والخاصة بـ(الخطط والبرامج الاسكانية ، تقييم البرامج الاسكانية ، زيادة في أعداد السكان والتوقعات المستقبلية للطلب على الاسكان) ، وعرض هذه الاستراتيجية على الجهات المحلية والعمل على نشر أسسها العامة في وسائل الاعلام لاطلاع الرأي العام بها.
3. تشكيل فريق عمل مشتركة بين برنامج الشيخ زايد والجهات المحلية لوضع خطط تنسيقية في شأن آلية منح الأراضي السكنية للمستفيدين والجهات ذات العلاقة الأخرى.
4. التنسيق بين برنامج زايد للاسكان و الجهات المختصة لتوزيع المكرمات الاسكانية مثل (مكرمة رئيس الدولة – حفظه الله – ببناء 10 آلاف مسكن في كافة إمارات الدولة).
5. تطوير البرنامج لخطط أعماله في الفترة القادمة من خلال بناء أحياء ومجمعات سكنية متكاملة تتوافر فيها متطلبات البنية التحتية والمرافق وتكون على غرار مشروعات القرى والمدن النموذجية للإسكان في الدولة .

6. إعداد دراسات وأبحاث حول الصعوبات التي تواجه بعض المواطنين في استكمال الإجراءات المتعلقة بفتح ملفات خلال المدة المقررة ، والاستفادة من نتائج هذه الدراسات في تطوير آليات العمل داخل البرنامج خاصة في إطار تراكم الطلبات .
7. زيادة قيمة المنح والقروض بما يتناسب مع متطلبات السوق وإمكانية المستفيد من المساعدة السكنية ، وبما يتوافق مع أسعار تكلفة البناء.
8. تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين البرنامج والمصرف المركزي لتمويل المشاريع السكنية بأقل تكلفة ممكنة .
9. تفعيل اشراك القطاع الخاص في تنفيذ برامج الاسكان في الدولة ، وذلك من خلال التعاقد مع هذه الشركات لتشييد المجمعات السكنية واستحداث برامج تمويلية ذات أسعار معتدلة وفترات سداد مقبولة من قبل البرنامج.
10. تفعيل القانون الاتحادي رقم (5) والذي ينص بتنويع مصادر دخل البرنامج.
11. قيام البرنامج بتطوير وتحديث التشريعات اللازمة لتطبيق نظام التأجير التملكي بالدولة للمواطنين والاستفادة منها خلال مدد زمنية محددة.
12. إجراء دراسات ومسوح سكانية كل ثلاث سنوات وذلك لمعرفة التطورات في قطاع الاسكان.
13. ضرورة تعيين مدير عام للبرنامج يتولى تصريف شؤون البرنامج الادارية والمالية وفقآ لنص المادة التاسعة من القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2009 بشأن برنامج زايد للإسكان، وقرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2011 في شأن اللائحة التنفيذية للقانون.
14. تحديد سقف زمني لتقديم الطلبات بحيث لا تزيد مدة الموافقة على استيفاء الشروط سنة واحدة.
15. وضع خطط عمل تتضمن تعزيز التنسيق والتعاون بين البرنامج والقطاعات الحكومية وغير الحكومية الأخرى ذات الصلة بالاسكان من أجل توفير المرافق الاساسية للمجمعات السكانية على سبيل المثال إمدادات الكهرباء والماء والطرق والمرافق الأخرى.
16. تحديد معيار موضوعي لأحقية المستفيدين من المنحة وفقا لعدد أفراد الأسرة الذين يعيلهم وعدم ربط المنحة بسقف الراتب.
17. وضع معايير وآليات تنفيذ واضحة لشركات المقاولات المتعاقدة مع البرنامج لإنجاز الأعمال في المواعيد المقررة وفق التعاقد.
18. الاستفادة من إيرادات تحصيل القروض لتغطية الطلبات المتراكمة من خلال إدراجها في بند الأصول في ميزانية البرنامج.

التقرير المفصل

أحال المجلس بجلسته السابعة في دور الانعقاد العادي الأول المعقودة بتاريخ 2012/03/13 موضوع سياسة برنامج الشيخ زايد للإسكان إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس.

وعقدت اللجنة لهذا الغرض تسعة اجتماعات لدراسة الموضوع ، بتواريخ 2011/12/21، 2012/05/10، 2012/05/23، و 2012/06/06، 2012/9/25 ، 2012/10/9، 2012/12/16 ، 2012/12/23 ، 30 /2012/12 بمقر الأمانة العامة في دبي.

واطلعت اللجنة في هذه الاجتماعات على العديد من الدراسات المتعلقة بالإسكان:

كما استمعت اللجنة إلى آراء وردود ممثلي الحكومة الاتحادية من برنامج الشيخ زايد للإسكان ووزارة الأشغال العامة والحكومات المحلية من البلديات ودوائر التخطيط والمساحة والمؤسسات المحلية المعنية بالإسكان

وعليه فقد قسمت اللجنة تقريرها الى ثلاثة محاور رئيسية:

1. المحور الأول: الخطة المستقبلية للبرنامج.
2. المحور الثاني: زيادة المبلغ المخصص من الحكومة بما يتوافق مع الاعداد الكبيرة من الطلبات.
3. المحور الثالث: زيادة قيمة القرض والمساعدات السكنية الممنوحة.

المحور الأول : الخطة المستقبلية للبرنامج : ملاحظات اللجنة:-

لاحظت اللجنة من خلال تدارسها للخطة الاستراتيجية لبرنامج زايد للإسكان (2011- 2013) مجموعة من الملاحظات كالتالي :

1. عدم وجود مؤشرات القياس التشغيلية والإستراتيجية وآلية عمل المبادرات التي توضح مدى ارتباط خطة العمل مع مضمون الهدف الاستراتيجي ، حيث لوحظ غياب مبادرات واضحة ومحددة يمكن من خلالها الوقوف على الآلية التي سيتم البناء عليها المتابعة مع الفئات المستفيدة و المشمولة ضمن قرار الموافقات المبدئية على القروض السكنية والمساعدات ، حيث تبين للجنة بحسب تقرير ديوان المحاسبة عن السنة المالية المنتهية 2011 قد بلغ عدد المذكورين الذين سقط حقهم في الحصول على قروض ومساعدات سكنية خلال عام 2011 عدد (804) مواطن كان قد تمت الموافقة لهم خلال 2010 من اجمالي (2652) مواطن أي بنسبة 30% نتيجة لعدم استكمال الاجراءات (فتح ملفات) خلال المدة المقررة بحسب أحكام المادة (38) من قرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2011 في شأن اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2009 بشأن برنامج زايد للإسكان.
2. على الرغم من أهمية الهدف الاستراتيجي الأول **" تعزيز قدرات البرنامج في التعامل مع طلبات المساعدات الإسكانية وإصدار الموافقات للمستحقين"** ، إلا أنه تلاحظ للجنة اقتصار المبادرات وخطط العمل على تنفيذ الجانب الأول من هذا الهدف المتعلق بالتعامل مع طلبات المساعدات الاسكانية وتجاهل المبادرات الخاصة بتطوير وتحسين نظم إصدار الموافقات للمستحقين ، كما ترى اللجنة إنه كان من الممكن تدارك هذا الهدف في شأن إضافة مبادرات جديدة كـ(الربط الإلكتروني زيادة عدد مراكز التسجيل في إمارات الدولة) مما كان سيؤدي إلى تغلب البرنامج على التعامل مع طلبات المساعدات السكنية التي تراكمت وفاق عددها (45,619) طلب منحة وقرض لغاية منتصف 2012م.
3. اتضح للجنة من خلال تدارسها للخطة الاستراتيجية عدم وضوح آليات عمل البرنامج في إطار استراتيجي محدد للتعامل مع تراكم حجم الطلبات السكانية منذ لإنشاء البرنامج حتى عام 2011 حيث بلغ (21,788) طلب ، في حين تم إصدار عدد (7,580) موافقة فقط أي ما نسبته (34.7 %) مما يعني أن هناك أكثر من (65,3 %) من الطلبات لم

يتم تنفيذها وهذا يمثل إشكالية خطيرة في تعامل البرنامج وخططه الاستراتيجية القادمة مما يؤدي إلى حد من الفعالية والجودة.

4. على الرغم من استراتيجية الحكومة الاتحادية (2011-2013) حددت في مبادئها ضرورة تعزيز التنسيق والتكامل الفعال بين الحكومة الاتحادية والمحلية من أجل تأمين نمط حياة متكامل تعززه الخدمات الحكومية المتميزة إلا أن اللجنة لاحظت بناءً على مخرجات لقائها مع ممثلي البرنامج تواضع أوجه التنسيق المشترك بين البرنامج وبين الجهات الخارجية مثل البلديات و دوائر الأراضي في الحكومات المحلية التي يتم التعاون معها ، مما ترتب عليه عدم حصول البرنامج على موافقات من الجهات المحلية بتخصيص الأراضي لبناء مشاريع الإسكان ، حيث أن عدد الطلبات يفوق عدد الأراضي الممنوحة للمواطنين ، فعلى سبيل المثال : بلغ عدد الطلبات التي تلقتها دائرة البلدية في عجمان بين عامي (2010-2011) هو (1631) طلب ، فيما بلغ عدد قطع الأراضي التي صرفت خلال الفترة نفسها (900) قطعة أرض .
5. بتدارس اللجنة للهدف الاستراتيجي الثالث :**" تقديم الخدمات الادارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية" ، تلاحظ للجنة الآتي :**

أ. غياب الآليات وأنظمة العمل التي يمكن من خلالها تحقيق معايير الجودة والكفاءة والشفافية.

ب. غياب المؤشرات المقارنة التي تمثل دليلاً استرشاديا لتحقيق مثل هذه المعايير.

ت. تواضع دور البرنامج حول وضع برامج واستراتيجيات تعمل على تنويع الموارد المالية وذلك من خلال الاستفادة من القطاع الخاص في الدولة وذلك على الرغم من أهمية دور هذه الجهات في إطار مسؤوليتها الاجتماعية و لما تمتلكه من موارد مالية وبشرية.

6. تلاحظ للجنة في إطار الخطة الاستراتيجية عدم وجود دراسات ومسوح سكانية على مستوى الدولة لمعرفه الاحتياجات المطلوبة من الوحدات السكنية وطرح بدائل تتناسب مع الأوضاع المستجدة نظرا لتراكم الطلبات لدى البرنامج.
7. لاحظت اللجنة بالرجوع إلى تقرير ديوان المحاسبة عن السنة المالية المنتهية 2011 ما يلي :-

أ. عدم تعيين مدير عام لبرنامج الشيخ زايد للإسكان ، حيث أن البرنامج لم يتولى ادارته مدير عام منذ تاريخ 2008/08/01، وهذا لا يتفق مع المادة (9) من القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2009 بشأن برنامج زايد للإسكان ، والتي نصت على أن يكون للبرنامج مدير عام يعين بمرسوم إتحادي بناء على اقتراح الرئيس. (تقرير ديوان المحاسبة (2011)

ب. تأخر بعض المقاولين في الانتهاء من إنشاء أو استكمال المساكن المتعاقد عليها مع بعض المقترضين المواطنين عن طريق البرنامج ، مما نتج عنه تأخر تنفيذ بعض المساكن الأمر الذي يؤدي لعدم استفادة المواطنين من المساعدات الممنوحة لهم في موعد مناسب ويترتب عليه إلحاق الضرر بهم ، لاسيما وقد تبين أنه لاتوجد لدى البرنامج أي آلية لحث المقاولين على سرعة الانتهاء من تلك الأعمال. (تقرير ديوان المحاسبة (2011).

رد الحكومة على ملاحظات الخطة المستقبلية للبرنامج:

1. أفاد ممثلو برنامج الشيخ زايد للإسكان بأن الخطة المستقبلية تعتمد على الموافقات والمساعدات السكنية والمشاريع كمجمعات وتنمية المجمعات السكنية القائمة وعملية تنفيذها وضبط الجودة من خلال التنسيق مع جهات اتحادية مثل وزارة الأشغال العامة ولجنة مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة والجهات المحلية مثل دائرة الأشغال في الإمارة المعنية وجهات ذات النفع العام والجهات الخاصة، كما تعتمد الخطة الاستراتيجية على الجانب المالي والخدمات المساندة، والذي له تأثير كبير، بحيث يتم صرف مبلغ المساعدات السكنية على شكل دفعات، وإذا تم تسديد- مبلغ المساعدات السكنية دفعة واحدة سيؤدي إلى رفع الأسعار في السوق.

2. أكد ممثلو برنامج الشيخ زايد للإسكان بأنه بمجرد صدور التوجيهات السامية بإصدار عدد (40) ألف مساعدة سكنية قام البرنامج بالتواصل مع وزارة المالية لوضع الترتيبات التي تضمن تنفيذ هذه التوجيهات حيث أعلن في عام 2008 عما يربو عن (20،000) موافقة مبدئية لدراسة الطلبات المقدمة وفعلاً تم إصدار عدد (6321) قرار مساعدة سكنية عبارة عن قروض بقيمة إجمالية قدرها (3،157،600،000) درهم إلا أنه نتيجة للآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية لم يتسنى لوزارة المالية توفير الدعم المالي المطلوب حتى بالنسبة للقرارات التي صدرت فعلا وتحمل البرنامج نتيجة ذلك مبالغ هذه القرارات حيث تم تغطيتها من ميزانيتها بعد زيادة الدعم الحكومي بشكل ملحوظ.

3. أفاد ممثلو برنامج الشيخ زايد للإسكان بأنه يتم بناء المشاريع بما يتوافق مع إمكانية توفير الأراضي من الجهات المحلية ، وذلك بسبب التعامل مع سبع إمارات ولكل إمارة نظام مختلف ، وفي الغالب لا يتم صرف الأرض السكنية إلا بعد أخذ الموافقة.

4. أفاد ممثلو برنامج الشيخ زايد للإسكان بأنه حرصاً من البرنامج على حث المستفيدين من قرارات المساعدات السكنية على الاستفادة من المساعدة يقوم البرنامج بإرسال رسائل إلكترونية بتذكيرهم بأهمية الانتهاء من فتح ملفات المساعدة في الوقت المحددة بالإضافة للتنسيق مع البلديات لتوفير أرض لكل من يصدر له قرار بالمساعدة وقد تم في عام 2009 حصر من لم يقم بفتح ملف مساعدة والتواصل معه لمعرفة الاسباب مع محاولة إيجاد الحلول المناسبة - إن أمكن - ومع ذلك سيقوم البرنامج بتطبيق ما نص عليه القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2009 بشان إلغاء القرارات التي انقضى على إصدارها عام كامل.

5. أفاد ممثلو برنامج الشيخ زايد للإسكان بأنه تم توقيع اتفاقية بين البرنامج والمصرف العقاري تنظم الخدمات المقدمة من المصرف للبرنامج وستتضمن ربط البرنامج بشبكة حاسوب المصرف العقاري للحصول على كافة البيانات الخاصة بالمقترضين .

6. رد ممثلو برنامج الشيخ زايد للإسكان بأن الطلبات القديمة حتى 2007 تعتمد عن طريق لجان الإسكان في كل إمارة وكانت تعتمد الأسماء بناء على رأي اللجنة في الإمارة ، وأدى ذلك إلى تراكم الطلبات القديمة ، كما تم تحويل سبعة عشر ألف طلب من وزارة الأشغال العامة ، وفي عام 2011 صدر قرار بعدم الإبقاء على الطلب لأكثر من 4 إلى 5 سنوات ، كما تم اعتماد معايير الطلب الالكتروني (نظام النقاط)، ويتم اعتماد 60% من كل إمارة من قبل رئيس مجلس الإدارة ، وكان يتم اعتماد الأسماء بناء على النقاط.

المحور الثاني : زيادة المبلغ المخصص من الحكومة بما يتوافق مع الاعداد الكبيرة من الطلبات.

1. لاحظت اللجنة بناء على مخرجات لقائها مع ممثلي البرنامج تراكم الطلبات المقدمة إلى البرنامج التي فاق عددها (45,619) طلب منحة وقرض لغاية منتصف 2012م، وعجز برنامج زايد للإسكان بتنفيذ المشروعات السكنية ، وعزا ممثلو البرنامج السبب في ذلك إلى محدودية ميزانية البرنامج البالغة (1,290,383,000) درهم.
2. ترى اللجنة أنه على الرغم من تأكيدات ممثلي البرنامج بمحدودية ميزانية البرنامج إلا أنه بتدارس اللجنة لتقرير ديوان المحاسبة عن السنة المالية المنتهية في عام (2011) اتضح لها أن البرنامج حقق وفراً في ميزانيته (فائض) وبلغ هذا الوفر نحو (68,222,667,37) درهما عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31 ، كما أن البرنامج حقق وفراً في ميزانية (2010) بلغ (87,415,507,11) درهما هذا في الوقت الذي لاحظت فيه اللجنة انخفاض صدور موافقات وعدم قدرة البرنامج على تلبيتها من عام (2008 -2011) (حسب البيانات الواردة من البرنامج) حيث لم يستجب البرنامج إلا إلى (7,580) طلب من إجمالي (21,788) طلب وبنسبة (34.7 %) من الطلبات .

3. بالرجوع لتقرير ديوان المحاسبة عن السنة المالية المنتهية (2011) ، لوحظ عدم قيام البرنامج بترحيل الفائض من الميزانية إلى حساب الخزانة العامة بوزارة المالية ، حيث تبين بقاء مبلغ (68,222,667,37) درهما ، وفر تنفيذ الميزانية عن السنة المالية المنتهية 2011 لم يتم ترحيله إلى حساب الخزانة العامة بوزارة المالية ، وهذا يتعارض مع المادة رقم (7) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2011 بأن تلتزم الجهات الاتحادية بتورد ايراداتها المحصلة إلى حساب الخزينة الموحدة ، كما يتعارض مع قراري المجلس الوزاري للخدمات رقم (1000-10500-002) .

- **رد الحكومة على ملاحظات زيادة المبلغ المخصص من الحكومة بما يتوافق مع الاعداد الكبيرة من الطلبات:**

1. أفاد ممثلو برنامج الشيخ زايد للإسكان بأن تراكم الطلبات يرجع إلى زيادة حجم طلبات التقديم الجديدة مقارنة بحجم الطلبات التي يتم اعتمادها سنوياً والتي تصل إلى متوسط 3000 طلب، ويسعى البرنامج لإيجاد خطط بديلة آخرها مبادرة معالي الشيخ حمدان بن مبارك بالتنسيق مع المصرف المركزي لإعطاء التسهيلات البنكية للمصارف التي تقوم بعملية توفير القروض الاسكانية بنفس شروط البرنامج وتحمل الحكومة تكاليف وفوائد القروض.
2. أفاد ممثلو برنامج الشيخ زايد للإسكان بأن زيادة الميزانية العامة للبرنامج أمر مرتبط بالحكومة الاتحادية.
3. أفاد ممثلو البرنامج لعدم توفير السيولة اللازمة لتغطية قيمة قرارات القروض الصادرة عن مجلس الادارة حتى تاريخه، فقد تم الاتفاق مع وزارة المالية بتغطية تلك القرارات من الفائض المتحقق نتيجة تنفيذ الميزانية وعدم تحويله للخزانة العامة.

المحور الثالث: زيادة قيمة القرض والمساعدات السكنية الممنوحة

1. لاحظت اللجنة عدم كفاية مبلغ المساعدة السكنية (القرض – منحة) المقدم من برنامج الشيخ زايد للإسكان ،إذ أن مبلغ (500) ألف درهم أصبح لا يغطي متطلبات أسرة مكونة من فردين ، حيث أشار مركز الإحصاء في أبوظبي إلى أن 15 مجموعة من مجموعات مواد البناء، أهمها «أدوات النقل» و«الرمل» و«البلاط والرخام» شهدت ارتفاعاً في أسعارها خلال الربع الرابع من 2011 مقارنة بالربع الرابع ،2010 وتراوحت نسبة ارتفاع الأسعار ما بين 0.8٪ و30.7٪.، الأمر الذي يجعل المواطنين يضطرون للجوء إلى البنوك وأخذ قروض إضافية بفوائد عالية قد تصل من (10-12 %) وذلك في ظل ارتفاع تكلفة البناء في الدولة ، حيث تعد هذه التكلفة من الأسباب الرئيسة التي تحفز من لا رادع لهم في التلاعب بمواصفات البناء.
2. لاحظت اللجنة عدم حصول مانسبته (55 %) من المواطنين على المنح المقدمة من البرنامج ، حيث بلغت الموافقات الاجمالية للقروض والمنح (25,264) طلب في حين بلغ عدد موافقات المنح (11,482) طلب أي ما نسبته (45 %) .
3. تلاحظ للجنة أن شرط استحقاق المنحة بأن لا يتجاوز الراتب الشهري للموظف (10) آلاف درهم ، لم يعد متناسبا مع ارتفاع أسعار البناء في الدولة .

- **رد الحكومة على ملاحظات زيادة قيمة القرض والمساعدات السكنية الممنوحة:**

1. أفاد ممثلو برنامج الشيخ زايد للإسكان في شأن عدم كفاية مبلغ المساعدة السكنية المقدمة من البرنامج بأن القانون ترك إمكانية زيادة المبلغ وتقديره إلى مجلس الوزراء حسب الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في كل إمارة وإن ذلك أدى إلى زيادة نسبة المساعدات السكنية في برنامج أبوظبي إلى 2 مليون ، وأن قرار مجلس إدارة البرنامج بأنه إذا زاد قيمة البناء أكثر من مليون وأربعمائة وخمسين ألف درهم تلغى المساعدات السكنية عن المستفيد.
2. رد ممثلو برنامج الشيخ زايد للإسكان في شأن مواد البناء بأنه يوجد العديد من المبادرات الحالية لخفض أسعار بعض مواد البناء مثل (الحديد والخرسانة والأثاث وغيرها) وأن هذه التخفيضات تصل إلى 30%.
3. أفاد ممثلو البرنامج الشيخ زايد في شأن زيادة سقف المنح الاسكانية أن مجلس الوزراء هو الجهة المعنية بزيادة سقف المنح الاسكانية وأن التقدير يتم بناء على قياس متوسط حسابي لمعدل دخل الأسرة.
4. رد ممثلو برنامج الشيخ زايد للإسكان بأن البرنامج قام باستحداث نظام الدعم والشراكة لزيادة قيمة المساعدة السكنية بتوفير خصومات على مواد البناء مع القطاع الخاص.

النتـائـج

بناءً على ما أبدته اللجنة في شأن ملاحظاتها السابقة وما تدارسته مع ممثلي برنامج الشيخ زايد للإسكان فإنها خلُصت إلى النتائج التالية:

1. غياب برامج ومؤشرات القياس التشغيلية للمبادرات ومؤشرات الأداء ، مما تعذر على اللجنة تقييم الخطة الاستراتيجية للبرنامج ورؤيته المستقبلية في التغلب على الاشكاليات الحقيقية التي تواجهه .
2. عدم وجود مبادرات لتشجيع مشاركة القطاع العقاري الخاص على الاستثمار في بناء مجمعات سكنية للمواطنين مع تسهيل اجراءات الدفع .
3. عدم استفادة المواطنين من المساعدات الممنوحة لهم في الموعد المناسب بسبب تأخر بعض المقاولين في الانتهاء من استكمال المشاريع السكنية المتعاقدة عليها عن طريق البرنامج.
4. عدم وجود دراسات ومسوح سكانية لمعرفة التطورات في قطاع الاسكان.
5. عدم استغلال البرنامج لميزانيته التي زادت في عام (2008) إلى (1,290) مليار درهم على الرغم من تراكم حجم الطلبات السكنية وعدم تلبيتها .
6. عدم كفاية مبلغ المساعدات (المنحة – القرض)، مما يجعل المستفيد يقترض من البنك لاستكمال بناء المسكن في ظل زيادة كلفة البناء ومعدل فوائد البنوك .

التوصيــات

في ضوء ما طرح من ملاحظات ونتائج وبناء على ما استمعت اليه اللجنة من ردود الحكومة فإن اللجنة ارتأت أن تتقدم بالتوصيات التالية :

1. وضع برامج ومؤشرات القياس التشغيلية للمشاريع المنفذة وطلبات المواطنين المقدمة للبرنامج ، ومؤشرات الإنجاز ، وربطها بآليات عمل ومستهدفات الإنجاز .
2. إعداد استراتيجية للإسكان على مستوى الدولة تراجع بصفة دورية وتأخذ بعين الاعتبار الرؤية الشمولية للإسكان والمتوافقة مع رؤية الدولة (2021) والخاصة بـ (الخطط والبرامج الاسكانية ، تقييم البرامج الاسكانية ، زيادة في أعداد السكان والتوقعات المستقبلية للطلب على الاسكان) ، وعرض هذه الاستراتيجية على الجهات المحلية والعمل على نشر أسسها العامة في وسائل الاعلام لاطلاع الرأي العام بها.
3. تشكيل فريق عمل مشتركة بين برنامج الشيخ زايد والجهات المحلية لوضع خطط تنسيقية في شأن آلية منح الأراضي السكنية للمستفيدين والجهات ذات العلاقة الأخرى.
4. التنسيق بين برنامج زايد للاسكان و الجهات المختصة لتوزيع المكرمات الاسكانية مثل (مكرمة رئيس الدولة – حفظه الله – ببناء 10 آلاف مسكن في كافة إمارات الدولة).
5. تطوير البرنامج لخطط أعماله في الفترة القادمة من خلال بناء أحياء ومجمعات سكنية متكاملة تتوافر فيها متطلبات البنية التحتية والمرافق وتكون على غرار مشروعات القرى والمدن النموذجية للإسكان في الدولة .
6. إعداد دراسات وأبحاث حول الصعوبات التي تواجه بعض المواطنين في استكمال الإجراءات المتعلقة بفتح ملفات خلال المدة المقررة ، والاستفادة من نتائج هذه الدراسات في تطوير آليات العمل داخل البرنامج خاصة في إطار تراكم الطلبات .
7. زيادة قيمة المنح والقروض بما يتناسب مع متطلبات السوق وإمكانية المستفيد من المساعدة السكنية ، وبما يتوافق مع أسعار تكلفة البناء.
8. تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين البرنامج والمصرف المركزي لتمويل المشاريع السكنية بأقل تكلفة ممكنة .
9. تفعيل اشراك القطاع الخاص في تنفيذ برامج الاسكان في الدولة ، وذلك من خلال التعاقد مع هذه الشركات لتشييد المجمعات السكنية واستحداث برامج تمويلية ذات أسعار معتدلة وفترات سداد مقبولة من قبل البرنامج.

10.تفعيل القانون الاتحادي رقم (5) والذي ينص بتنويع مصادر دخل البرنامج.

11.قيام البرنامج بتطوير وتحديث التشريعات اللازمة لتطبيق نظام التأجير التملكي بالدولة للمواطنين والاستفادة منها خلال مدد زمنية محددة.

12.إجراء دراسات ومسوح سكانية كل ثلاث سنوات وذلك لمعرفة التطورات في قطاع الاسكان.

13.ضرورة تعيين مدير عام للبرنامج يتولى تصريف شؤون البرنامج الادارية والمالية وفقآ لنص المادة التاسعة من القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2009 بشأن برنامج زايد للإسكان ، وقرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2011 في شأن اللائحة التنفيذية للقانون.

14.تحديد سقف زمني لتقديم الطلبات بحيث لا تزيد مدة الموافقة على استيفاء الشروط سنة واحدة.

15.وضع خطط عمل تتضمن تعزيز التنسيق والتعاون بين البرنامج والقطاعات الحكومية وغير الحكومية الأخرى ذات الصلة بالاسكان من أجل توفير المرافق الاساسية للمجمعات السكانية على سبيل المثال إمدادات الكهرباء والماء والطرق والمرافق الأخرى.

16.تحديد معيار موضوعي لأحقية المستفيدين من المنحة وفقا لعدد أفراد الأسرة الذين يعيلهم وعدم ربط المنحة بسقف الراتب.

17.وضع معايير وآليات تنفيذ واضحة لشركات المقاولات المتعاقدة مع البرنامج لإنجاز الأعمال في المواعيد المقررة وفق التعاقد.

18.الاستفادة من إيرادات تحصيل القروض لتغطية الطلبات المتراكمة من خلال إدراجها في بند الأصول في ميزانية البرنامج.

هذا واللجنة إذ ترفع توصياتها تلك فإنها تأمل موافقة المجلس عليها

مقرر اللجنة

رشاد محمد بوخش

المرفقات

مرفق رقم (1) جدول

- الجهات التي استضافتها اللجنة لمناقشة الموضوع

	الاسم	الجهة
ممثلي برنامج الشيخ زايد للاسكان	سعادة المهندس/ عبد الله الخديم	المدير التنفيذي لشئون الهندسية
	سعادة/ نورة صالح السويدي	المدير التنفيذي للخدمات المساندة
	السيد/ محمد لوتاه	مدير إدارة الطلبات والإسكان
	السيد/ خالد السميري	مستشار الشئون القانونية
وزارة الأشغال العامة	سعادة المهندسة/ زهرة العبودي	الوكيل المساعد لشئون الاسكان والتخطيط الحضري
مؤسسة محمد بن راشد للإسكان	سعادة/ سامي عبدالله قرقاش	المدير التنفيذي لمؤسسة محمد بن راشد للاسكان

ملحق رقم (3)

ملخص أهم القرارات التي اتخذها المجلس

بجلسته السادسة

المعقودة بتاريخ 2013/1/22م

- وافق المجلس على مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة الذي تضمن البنود التالية :

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الخامسة المعقودة بتاريخ 2013/01/08م .

البند الثالث : المراسيم بقوانين التي صدرت:

- المرسوم بقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2012 بشأن إنشاء كلية الدفاع الوطني .

البند الرابع : الرسائل الصادرة للحكومة :

- رسالة صادرة في شأن توصيات المجلس الوطني حول موضوع " سياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء " .

البند الخامس :الأسئلة :

1- سؤال موجه إلى معالي/ د. هادف بن جوعان الظاهري - – وزير العدل من سعادة العضو/ مصبح سعيد الكتبي حول" إنشاء لجنة للتوفيق والمصالحة في محكمتي الذيد الشرعية والمدنية " .

2- سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – وزير الصحة بالإنابة من سعادة العضو / أحمد محمد الشامسي حول " إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الدوائية ".

3- سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " تشجيع المواطنين على السياحة داخل الدولة وخارجها ".

البند السادس : الموضوعات العامة:

- مناقشة موضوع "سياسة برنامج زايد للإسكان ".

(مرفق تقرير لجنة الشئون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة)

البند السابع : ما يستجد من أعمال

- خلاصة التقرير:

- تضمنت الجلسة **ثلاثة أسئلة** حيث بدأ المجلس بمناقشة **السؤال الأول** الذي كان حول " إنشاء لجنة للتوفيق والمصالحة في محكمتي الذيد الشرعية والمدنية" وقد أوضح معالي/ وزير العدل بأنه جاري العمل حالياً لإصدار قرار وزاري بتشكيل لجنة للتوفيق والمصالحة بمحكمة الذيد الاتحادية.

- **في حين طالب سعادة العضو في تعقيبه** بضرورة الإسراع في تشكيل لجنة التوفيق والمصالحة بمحكمتي الذيد الشرعية والمدنية من أجل تطوير أداء السلطة القضائية في الدولة.

- أما بخصوص السؤال **الثاني والذي كان حول** " إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الدوائية " **والسؤال الثالث الذي كان حول** " تشجيع المواطنين على السياحة داخل الدولة وخارجها " **الموجهين إلى وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع - وزير الصحة بالإنابة - رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار فقد تم تأجيل مناقشتهما لجلسة قادمة** لورود كتاب رقم أ/2013/94/319م باعتذار معالي الوزير عن عدم حضور الجلسة .

- واختتم المجلس مناقشاته بمناقشة موضوع "سياسة برنامج زايد للإسكان " وقد طرح فيه أصحاب السعادة الأعضاء العديد من الاستفسارات والملاحظات أهمها : المطالبة بتعديل استحقاق (المنحة) السكنية للذين تقل رواتبهم عن (20) ألف درهم بدلاً من (10) آلاف درهم .

وفي معرض رد الحكومة على هذه الاستفسارات والملاحظات أكدت على أن البرنامج يقوم بدارسة لرفع سقف الراتب من (10) إلى (15) ألف درهم للحصول على المنح السكنية بهدف دخول (4000) آلاف أسرة أخرى ضمن الفئة المستحقة للحصول على هذه المنح ،أما إذا تم رفع سقف الراتب إلى (20) ألف فهذا يعني مضاعفة عدد المستحقين للمنح، الأمر الذي سيؤدي إلى تقليل سقف المنحة .

- وقائع الجلسة :

- عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته السادسة في دور انعقاده العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر يوم الثلاثاء الساعة التاسعة وثلاث عشرة دقيقة صباحاً بتاريخ 10 ربيع الأول سنة 1434هـ الموافق 22 يناير2013م ، برئاسة سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي – النائب الأول لرئيس المجلس الوطني الاتحادي وبحضور معالي الشيخ / حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان ، ومعالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني ، ومعالي/ هادف جوعان الظاهري – وزير العدل .

- وقد بدأ المجلس مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة بمناقشة السؤال الأول الذي كان حول "إنشاء لجنة للتوفيق والمصالحة في محكمتي الذيد الشرعية والمدنية"المقدم من سعادة العضو/مصبح سعيد الكتبي إلى معالي/ د.هادف بن جوعان الظاهري – وزير العدل ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

-إنشاء لجان التوفيق والمصالحة بالمحاكم الاتحادية أمر جوازي يخضع للسلطة التقديرية للوزير حسب مقتضيات المصلحة العامة.

-القضايا المدنية والتجارية والعمالية المنظورة بمحكمة الذيد الاتحادية قليلة جداً بالمقارنة مع المحاكم الاتحادية الأخرى حيث بلغت القضايا الوارد للمحكمة في عام 2012م (110) قضية فقط.

- جاري العمل حالياً لإصدار قرار وزاري بتشكيل لجنة للتوفيق والمصالحة بمحكمة الذيد الاتحادية.

-هناك دراسة وتقييم لتطوير عمل لجان التوفيق والمصالحة بالمحاكم الاتحادية خلال المرحلة المقبلة.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الإشارة إلى مساهمة لجان التوفيق والمصالحة بالمحاكم في حل العديد من المنازعات التجارية بين الأفراد والمؤسسات في الدولة والتي بلغت قيمتها ملايين الدراهم.

- المطالبة بضرورة تشكيل لجنة التوفيق والمصالحة بمحكمتي الذيد الشرعية والمدنية من أجل تطوير أداء السلطة القضائية في الدولة.

- التنويه إلى تكبد أصحاب القضايا من سكان مدينة الذيد والمنطقة الوسطى عناء الذهاب إلى مدينة الشارقة لمسافة تزيد عن (60) كيلو متراً للنظر في قضاياهم أمام لجان التوفيق والمصالحة هناك.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ مصبح سعيد الكتبي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- ثم انتقل بعدها إلى مناقشة بند الموضوعات العامة الخاص بموضوع " سياسة برنامج زايد للإسكان " وقد كانت أهم الاستفسارات والأفكار التي طرحت من قبل السادة الأعضاء فيه هي :

- الاستفسار عن الخطط والآليات التي أعدها البرنامج لتنفيذ التوصيات الصادرة من المجلس الوطني الاتحادي في الفصل التشريعي الرابع عشر والتي وافق عليها مجلس الوزراء الموقر.

- الاستفهام عن الدراسات والخطط التي قام بها البرنامج حول الظروف المعيشية للمواطنين ومدى احتياجهم للمسكن لتحديد شروط الاستحقاق وقيمة المساعدات اللازمة لتغطية تكاليف البناء.

- التساؤل عن العوائق التي حالت دون رفع عدد الطلبات الموافق عليها من البرنامج على الرغم من تراكم الفائض في الميزانية وعدم رده إلى وزارة المالية.

- الاستفسار عن خطة البرنامج في التغلب على مشكلة تراكم طلبات المنح والقروض وفق إطار زمني محدد.

- الاستفهام عن آلية التنسيق التي يقوم بها البرنامج مع الجهات المحلية والبلديات في منح قطع الأراضي السكنية للمستحقين من المواطنين ومدى التعاون القائم بينهم.

- التساؤل عن الإجراءات التي يقوم بها البرنامج للتنسيق مع الجهات المختصة لتهيئة وتوفير الخدمات الأساسية للأراضي السكنية.

- الاستفسار عن الدراسات التي قام بها البرنامج لرفع سقف الرواتب في شروط الاستحقاق لأكثر من 10000درهم.

- الاستفهام عن تقييم البرنامج لتجربة نظام النقاط ومدى الحاجة لإحداث تطوير أو تعديل عليه.

- المطالبة برفع سقف الراتب من (15) إلى (20) للحصول على المنحة السكنية من برنامج زايد للإسكان .

- التساؤل عن خطة البرنامج في شأن تنفيذ مكرمة رئيس التي أطلقها بمناسبة اليوم الوطني (41) بخصوص بناء (10) وآلاف وحدة سكنية على امتداد إمارات الدولة .

- الاستفسار عن وضع البرنامج مؤشر زمني متوقع لحل مشكلة تراكم طلبات الإسكان.

- الاستفهام حول خطة البرنامج لتنويع مصادر دخله لتغطية حجم الطلبات المقدمة .

- التساؤل عن وجود دراسة لربط ميزانية البرنامج باحتياجات المواطنين السنوية مع الطلبات المقدمة في البرنامج والزيادة السنوية المتوقعه وميزانية البرنامج السنوية والأعداد المتوقع الموافقة عليها ليكون للبرنامج توقع تقريبي للحصول على المنحة من أجل مساعدة المواطن على ترتيب أولوياته .

- الاستفسار عن أهم بنود مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين مصرف الإمارات المركزي وبرنامج زايد للإسكان في عام (2011م) بهدف تسهيل تمويل الوحدات السكنية لمواطني الدولة من قبل القطاع المصرفي.

- التساؤل عن البنوك والمصارف التي استجابت لدعوة المصرف المركزي والبرنامج في تسهيل تمويل الوحدات السكنية من قبل القطاع المصرفي في الدولة.

- الاستفهام عن وجود آلية تم وضعها لجدولة القروض السكنية وتقريب فترة سدادها إذا رغب المواطن المستفيد بذلك .

- الاستفسار عن وضع قانون خاص لضبط العقارات المبنية عن طريق البرنامج ،ونظام التوريث في العقارات الممولة عن طريقه.

- الإشارة إلى المبادرة التي قام بها برنامج زايد للإسكان في عام 2008م حول إنشاء (40) ألف مسكن بحيث تكون الموافقة سنوياً على (8) ألاف منها،وكذلك تدشين تجمعات السكنية لا تقل (300) وحدة سكنية في مختلف الإمارات .

- التساؤل عن الحالات التي سقط حقها في استحقاق القروض مع كونها قد تمت الموافقة على منحها قروض ومساعدات مالية خلال عام 2011م .

- الاستفسار عن تبني البرنامج بعض المبادرات الأخرى التي تساهم في إيجاد حل لمشكلة سكن المواطنين مثل: مشروع المساكن منخفضة التكاليف،سياسة الدعم المناسب لتوفير مواد البناء، التأجير التملكي ، والتملك الحر .

- التنويه إلى أن أعداد المستفيدين من برنامج زايد للإسكان في إمارة أم القيوين كان الأقل من بين الإمارات الأخرى .

- التساؤل عن الإجراءات القانونية التي يقوم بها البرنامج للحد من حالات تأخر تسليم المستفيد للوحدة السكنية بسبب تأخر المقاول في الانتهاء منها أو استكمالها في الفترة الزمنية المحددة للتسليم.

- الاستفسار عن أسباب انخفاض عدد المستفيدين لبرنامج زايد للإسكان في إمارة أم القيوين.

- الاستفهام عن مدى التعاون بين البرنامج ومتلقي المساعدات السكنية الذين يرغبون البناء في إمارة أخرى.

- التساؤل عن إمكانية مساهمة القطاع الخاص في تخصيص نسبة معينة من المشاريع التطويرية العقارية السكنية للمواطنين.

- الاستفسار عن خطة البرنامج المستقبلية في معالجة طلبات المساعدات السكنية المتراكمة خلال السنوات السابقة.

- الاستفسار عن مساهمة الاتفاقية التي وقعت بين البرنامج و مصرف الإمارات المركزي في معالجة الطلبات السكنية المتراكمة .

- الاستفسار عن أبرز التحديات التي تواجه برنامج زايد للإسكان في تنفيذ خطته الاستراتيجيه.

- الاقتراح بتشكيل لجنة خاصة تنظر بالطلبات المقدمة من النساء وخاصة فئة الأرامل والمطلقات والمواطنات المتزوجات من الأجانب،وذلك من أجل توفير الحياة الكريمة لهم.

- الاقتراح بإنشاء صندوق اجتماعي مدعوم من قبل الحكومة يقدم قرضاً بدون فائدة لفئة الشباب مع المساعدة المالية السكنية.

- الإشارة إلى عدم كفاية مبلغ المساعدة السكنية المقدم من برنامج زايد للإسكان في ظل ارتفاع تكاليف البناء.

- المطالبة بإنشاء مصرف عقاري يقدم قروض سكنية للمواطنين بفوائد منخفضة.

- التنويه إلى عدم كفاية مبلغ المساعدة السكنية (500) ألف درهم المقدم من برنامج زياد للإسكان لبناء مسكن للعائلة المكونة أكثر من (8) أفراد.

- الإشارة إلى أن نظام النقاط الذي استحدثه برنامج زايد للإسكان لا يحقق العدالة للمواطنين في الحصول على القرض أو المنحة السكنية.

- الاستفسار عن الأسباب التي دعت لطلب البرنامج تحويل إيرادات القروض إلى أصول،والفائدة التي ستترتب على هذا الطلب.

- الاستفهام عن عدم مساهمة القطاع الخاص بالدولة في ميزانية البرنامج من أجل مساعدته في تنفيذ الخطط والبرامج الإسكانية بالدولة.

- وقد جاء رد معالي الشيخ / حمدان بن مبارك آل نهيان – وزيرة الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان على هذه الاستفسارات والأفكار والملاحظات على النحو الآتي:

- الإشارة إلى أن الخطط المستقبلية تحتاج إلى وقت طويل والكثير من الدراسات يتم وضعها بالتعاون مع الجهات المختصة المحلية الحكومية.

- التأكيد على أن البرنامج ومنذ إنشائه قام بإنشاء (27,000) وحدة سكنية أي بمعدل (2500) وحدة سكنية في العام، وأن البرنامج سيسعى خلال الفترة القادمة إلى رفع عدد هذه الوحدات إلى (7000) وحدة سكنية خلال العام وبالتالي ستتقلص فترة الانتظار من 6 سنوات إلى 3 سنوات.

- التنويه إلى أن أرقام الطلبات المقدمة والمشار إليها في التقرير غير حقيقية نظراً لوجود الكثير من الطلبات غير المستوفيه للشروط ، وأن عدد الطلبات التي تستحق الدراسة فتتراوح بين 20 و24 ألف طلب.

- التأكيد على توجيهات الحكومة برفع نسبة المجمعات السكنية التي يقوم البرنامج بإنشائها من (3%) إلى (30%) وبذلك يتم حتى الآن إنشاء(400) وحدة سكنية في مجمع السيوح بالشارقة، و(400) وحدة بالفجيرة، و(300) وحدة في عجمان، و(300) وحدة في رأس الخيمة.

- الإشارة إلى أنه تم إبرام اتفاق سابق مع مصرف الإمارات المركزي لإزالة القيود عن البنوك للمساهمة في تمويل بناء المساكن للمواطنين بنسبة فوائد ميسرة على أمل أن يتم ذلك في الربع الأول من العام الجاري.

- التنويه إلى أن البرنامج يسعى إلى تقديم المساعدات للمواطنين بطريقة علمية وذلك حسب أولوية الأكثر حاجة وليس الأقدم تقديماً.

- التنويه إلى أن رفع سقف كل من شرط استحقاق المنحة بأن لا يتجاوز الراتب الشهري (10,000) درهم وقيمة المنح والقروض يحتاج إلى مزيد من الدراسات ووفقاً للظروف والمتغيرات ويتم إتخاذ القرار عن طريق مجلس الوزراء الموقر.

- التأكيد على أن هناك تواصل وتعاون كبير مع الجهات المحلية والبلديات في شأن تخصيص وتوفير أراض لمستحقي المساعدة من البرنامج وذلك بإعطائهم رسائل تفيد استحقاقهم بتوفير أراض سكنية لهم مع مراعاة الذين لديهم ظروف تمنعهم ويتأخرون في بناء مساكنهم.

- الإشارة إلى أنه توجد شراكات وتواصل وربط إلكتروني ما بين البرنامج والجهات المحلية المختصة والبلديات وبرامج الإسكان الأخرى، كما يتم عقد اجتماعات دورية مع تلك الجهات لتبادل الخبرات والإجراءات والسياسات المتبعة ودراسة آخر مستجدات الإسكان.

- التأكيد على أنه تم توقيع الكثير من الاتفاقيات والشراكات مع الشركات المتخصصة في البناء، حيث تم الاتفاق على إعطاء المستفيدين من البرنامج خصم (25%) على مواد البناء .

- الإشارة إلى أن نظام النقاط المتبع في البرنامج يسهم في تنظيم وترتيب الأولويات في استحقاق المتقدمين.

- يقوم برنامج زايد بدارسة لرفع سقف الراتب من (10) إلى (15) ألف درهم للحصول على المنح السكنية بهدف دخول (4000) آلاف أسرة أخرى ضمن الفئة المستحقة للحصول على هذه المنح ، أما إذا تم رفع سقف الراتب إلى (20) ألف فهذا يعني مضاعفة عدد المستحقين للمنح، الأمر الذي سيؤدي إلى تقليل سقف المنحة .

- مبادرة رئيس الدولة بإنشاء (10) آلاف مسكن هي من اختصاص لجنة مبادرات رئيس الدولة والتنفيذ فقط من وزارة الأشغال ،وقد تم توزيع حوالي (3) آلاف ومئة بيت تم تحديدها حسب المناطق والاحتياجات .

- هناك ميزانية صفرية وهي معتمدة من مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات يحاول البرنامج الصرف منها لأكثر الأشخاص استحقاقا.

- أهم بنود الاتفاقية التي تم توقيعها مع المصرف المركزي من قبل البرنامج تتمثل في موافقة المصرف على رفع سقف التمويل العقاري والدفعات المستحقة لأنها كانت من أهم المعوقات التي تواجه البنوك في هذا الجانب .

- جدولة القرض تكون لمدة (25) سنة فإذا تعرض المقترض لأي معوقات مالية في السداد تتم مراعاة ظروفه وفق الشروط ويتم تخفيض قيمة القسط حسب كل حالة.

- السداد المبكر له سياسة فهناك خصم على المبلغ الكلي في أول (10) سنوات نسبته (20%) وإذا التزم المقترض بالسداد يكون الخصم (10%)،ونظام التوريث لا يتدخل البرنامج فيه لأنه يكون تابع للقضاء.

- واجه برنامج زايد للإسكان ووزارة المالية مشاكل مالية في بداية (2009م) وحتى لا تتحمل الحكومة عبئاً ماليا إضافياً،فقد تم تعديل الحسابات المالية في بداية (2009م) وقريباً في 2013م سيتم إنشاء (7) آلاف وحدة سكنية.

- يمنح البرنامج المتقدم فرصة أخرى مدتها سنة كاملة لفتح الملف مرة أخرى للذين سقطت أحقيتهم في الحصول على منح سكنية .

- عدد مقدمي الطلب من إمارة أم القيوين يمثلون(2%) من مجموع الطلبات في البرنامج وهذه نسبة بسيطة مقارنة بطلبات الإسكان في الإمارات الأخرى .

- التأكيد على عدم تدخل البرنامج بمكان إنشاء المستفيد من المساعدة السكنية منزله الخاص .

- التأكيد على عدم مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ برامج الإسكان في الدولة.

- ستساهم الاتفاقية المبرمة بين برنامج زايد للإسكان ومصرف الإمارات المركزي إلى زيادة عدد المستفيدين من المساعدات السكنية ليصل حوالي (10000) مستفيد.

- أبرز التحديات التي تواجه البرنامج في عمله هو ضعف التواصل مع بعض المستفيدين والذي يترتب عليه حجز بعض المبالغ المالية وعدم الاستفادة منها.

-هناك لجنة خاصة ببرنامج زايد للإسكان تدرس طلبات النساء من فئة الأرامل والمطلقات ،ولهم الأولوية في المساعدات السكنية.

-المبلغ المقدم من برنامج زايد للإسكان يعتبر مساعدة سكنية لبناء المسكن ويمثل (70)% من تكلفة البناء.

- برنامج زايد للإسكان ليس صاحب الاختصاص بإنشاء مصرف عقاري يقدم قروض سكنية للمواطنين.

- يتم رفع قيمة المساعدات السكنية للعائلات الكبيرة لتصل المساعدة المالية المقدمة من برنامج زايد للإسكان إلى (750) ألف درهم.

- نظام النقاط المطبق يعطي نوع من الشفافية والعدالة في اختيار المستحق للقرض أو المنحة السكنية.

- ديوان المحاسبة هو من طلب تحويل إيرادات القروض إلى أصول في ميزانية (2013م) وليس البرنامج نفسه.

- البرنامج يتطلع إلى مساهمة القطاع الخاص في البرنامج لمساعدته في تحقيق أهدافه وخططه.

- وافق المجلس على إعادة توصيات موضوع " سياسة برنامج زايد للإسكان" إلى لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في الجلسة القادمة .

- وبعد أن انتهى المجلس من مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة وافق على رفعها في تمام الساعة (01:07) ظهراً .

- نتائج الجلسة :

- وافق المجلس على إعادة توصيات موضوع " سياسة برنامج زايد للإسكان" إلى لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في الجلسة القادمة .

- البيان الإجرائي :

- اعتذر عن عدم حضور الجلسة لمهمة رسمية كل من :

1- معالي / محمد أحمد المر.

2- سعادة / رشاد محمد بوخش .

3- سعادة / أحمد علي الزعابي .

4- سعادة / مروان أحمد بن غليطة .

5- سعادة / سلطان جمعة الشامسي .

6- سعادة / د. شيخة علي العويس .

- كما اعتذر عن عدم حضور الجلسة كل من :

1- سعادة / أحمد محمد الجروان .

2- سعادة / غريب أحمد الصريدي .

3- سعاد ة / محمد بطي القبيسي .

- صدق المجلس على مضبطة الجلسة الخامسة المعقودة يوم الثلاثاء الموافق 2013/01/08م وقد أبدى بعض السادة الأعضاء ملاحظاتهم عليها .

- أحيط المجلس علماً بمرسوم بقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2012م بشأن إنشاء كلية الدفاع الوطني وقد أبدى بعض السادة الأعضاء ملاحظاتهم عليه .

- أحيط المجلس علماً برسالة صادرة في شأن توصيات المجلس الوطني حول موضوع " سياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء " ، وقد أبدى بعض السادة الأعضاء ملاحظاتهم حول الرسالة بخصوص إيجاد آلية من قبل المجلس في متابعة التوصيات ، وقد رد معالي/ د. أنور محمد قرقاش وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي على اتخاذ قرار في شأن التنسيق ما بين المجلس الوطني الاتحادي ووزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بخصوص إيجاد آلية لمتابعة التوصيات والمقترحات في هذا الشأن ثم عرضها على مجلس الوزراء للوصول إلى صيغة محددة في هذا الأمر.

- البيان الإحصائي للجلسة السادسة :

البند	وقت حديث الأعضاء	وقت حديث الحكومة	الزمن الكلي للبند	نسبة حديث الأعضاء	نسبة حديث الحكومة
الأسئلة	(7) دقائق و(4) ثوان	(5) دقائق و(50) ثانية	(14) دقيقة و(58) ثانية	% 47.2	% 39
موضوع " سياسة برنـــامج زايـــد للإسكان"	(97) دقيقة	(46) دقيقة و(17) ثانية	(172) دقيقة و(51) ثانية	% 56.1	% 26.8

ملاحظة: الزمن الكلي للبند يشمل تلاوة الأمين العام للبند ومداخلات الرئيس بالإضافة إلى وقت حديثي الأعضاء والحكومة .